

الذِّكْرُ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ

خَصَائِصُ الْفِكْرِ الْإِسْلَامِيِّ

سَيِّدُ الْأَقْبِلِ الْأَوْزَاعِيِّ



استدراك

وقع سهو في ترقيم صفتين فقط من صفحات هذا الكتاب
فيرجى إعادة ترقيدهما صحيحا قبل قراءة الكتاب كما يلي :
ومعذرة فالكمال لله وحده .

الصواب

٧٢

٧٤

الخطا

ص : ٧٤

ص : ٧٢

اهداءات ٢٠٠١

ا.د. أحمد أبو زيد

أنثروبولوجي

تصنيف الفكر الإسلامي

٢٠٨٥٠/هـ

بقلم
الدكتور محمد عبد اللطيف صالح الغفور

دار الأمل للأوقاف والأوقاف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ، وَلَا تَتَّبِعُوا
السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ
لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾

سورة الأنعام : ١٥٣

« الشَّرِيعَةُ عَدْلٌ كُلُّهَا ،
ورحمة كُلُّهَا
ومَصَالِحُ كُلُّهَا ، فَكُلُّ
مَسْأَلَةٍ خَرَجَتْ
مِنَ الْعَدْلِ إِلَى الْجَوْرِ ،
وعن الرحمة
إِلَى ضِدِّهَا ، وعن
الْمَصْلَحَةِ إِلَى الْمَفْسَدَةِ
وعن الْحِكْمَةِ إِلَى الْعَبَثِ ،
فَلَيْسَتْ
الشَّرِيعَةُ وَإِنْ أُدْخِلَتْ
فِيهَا بِالتَّأْوِيلِ »
الْعَلَّامَةُ ابْنُ الْقَيِّمِ

الإهداء

إلى رُؤَادِ الحقيقةِ . وطالبي المعرفةِ
إلى الأجيالِ الصاعدةِ في سَلَمِ البقاءِ الإنساني
إلى كل باحثٍ مُنصفٍ ، ودارسٍ أوتيَ فهماً وعلماً . . .
أَتَقَدِّمُ بهذا الجُهدِ إلى أُمَّتِي . . .
عَلَّه أن يكون هذا البحث المتواضع لبنةً بسيطةً في البناء

المؤلف

خُطْبَةُ الْكِتَابِ

إن الحمد لله نحمده ، ونستعين به
ونستغفره ، ونتوب إليه من شرور أنفسنا ومن
سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن
يُضِلل فلا هادي له ، وأشهد أن سيدنا محمداً
عبده ورسوله ، وحبيبه ومصطفاه ، اللهم صلِّ
وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ،
ومن رزق محبته واتبعه إلى يوم الدين .
وبعد ؛

فإن الفكر الإسلامي بما يشتمل عليه من حيوية فياضة ،
وتألق مستمر ، وفوران دائم ، وواقعية عجيبة مع مثالية رفيعة ،
جدير بالدرس والبحث المنهجي ، والغوص على كنوزه من الكتب
الصفراء القديمة ذات القيمة العلمية العظيمة ، ولكن هذه الكنوز
ظَلَّتْ رهن النسيان والإهمال ، ولم تُرزق من يكشف اللثام عن
حقيقتها الناصعة ، فَمَثَلُهَا كمثل التبر في صخور الأرض يمر به
الناس لا يَدْرُونَ له وجوداً ولا يُحْسِنُونَ له رِكْزاً .

أجل ؛ هذه قصة فكرنا الإسلامي العظيم عبر الأيام ،
 حقيقة ضائعة ، وكنز مطمور ، ونور مخبوء ، ثم نحن بعد نذهب
 إلى غيرنا من أمم الأرض من هم دوننا حضارة ورقياً وتاريخاً
 نستجديهم فكراً أحسن ما يُقال فيه إنه فُصل على مقاسهم وخيط
 على مقدار فهمهم وإدراكهم وهو لا يصلح لنا بوجه من الوجوه لأنه
 ليس نابعاً من أرضنا ولا من قيمنا ومفاهيمنا ، وهذه هي المشكلة
 في جيلنا المعاصر ؛ انبهار بفكر الغرب وزهد بعلومه ، وكان
 الأجدَر والأفِيد والأفضل زهدُ بفكرهم وطَمَعُ بعلومهم ، لأن
 العلم ذو هُوية عالمية لا طابع إقليمي ، ولنا من فكرنا الإسلامي
 الناضج ما يُغنيا عن أي فكر آخر أو فلسفة لأنه فكر نابع من
 تشريع إلهي ، ثم هو وإن كان عالمياً إلا أنه عربي الأرومة ، يعربي
 النجار .

هذا الكنز الثمين آن أن يجد من قومه من يعتني به
 فيستخرجه من مناجمه ، ويميزه عن الأخلاط ثم يصوغ منه
 السبائك الغوالي يضم بعضها إلى بعض ، فإذا هي قلائد في نحور
 الحسان الغيد ، وهذا ما فعلت .

قد انتهى زمن العقوق يا فكرنا الإسلامي العظيم ، وجاء
 وقت الحقوق ، وما علينا لو أنفقنا العمر وأرخصنا كل ثمين وغالٍ
 في هذه الغاية الشريفة ، ولنا قدوة بأمة اليابان التي انتهت عشية
 الحرب الكونية الثانية ، ثم هاهي اليوم انبعثت كالنور الجبار يوم
 رجعت إلى هُويتها وفكرها الأصيل ، وأخذت العلوم من الأمم
 الأخرى عن طريق البعثات العلمية المتتابة فتلك والله أمة تستحق
 أن تعيش ...

- إن المعاصرة لا تتناقض أبداً مع الأصالة ، فهما مقولتان متكاملتان لامتناقضتان وليس بينهما علاقة التّضادّ ولا التناقض ، وقد ذكرتُ هذه العبارة لكثير من الشباب المثقف ولا أزال ، فالأصالة هي الهوية ، والفكر الإسلامي هو فقط الذي يمثل هذه الهوية للأمة العربية والإسلامية دون غيره . ولا غضاضة في هذا الكلام على إخوة لنا في الوطن من غير المسلمين فالفكر الإسلامي الأصل يستوعبهم ويعطيهم من المكانة والحق والمنزلة والحرية ما لا يجدونه في ظل أي فكر آخر على وجه الأرض ، الفكر الإسلامي الصحيح فكر العلم والمعرفة والحضارة الحقيقية والحكمة والموعظة الحسنة هو ذاته دون غيره هُويّتنا منها ننطلق وإليها نعود ، وكل ثقافة أو استغراب أو دراسة أو علم كوني لا يقوم على أساس متين من هذا الولاء لهوية الأمة التي ينتسب إليها إنما هو عبث لا طائل تحته .

أقول هذا وأنا بحمد الله أملك من الحجج والبراهين الدامغة ما أستطيع أن أقف وقفة الراسخ المتمكن أتحدّى بالحجة كل من يقول غير هذا كائناً من كان ، ومنتسباً إلى أية مدرسة فكرية قديمة أو معاصرة ، وأعتقد جازماً أني سأنتصر في هذا الصراع الفكري الرهيب وسأكسب الجولة مهما كان الخصم ومهما كانت منزلته وعلمه وشهاداته . أقول هذا وأرفض كل الرفض مقولة (التراث) فليس الفكر الإسلامي تراثاً بل هو فكر حيّ بكل معاني الحياة الثرة الفياضة كالنهر الهادر ، وما التراث إلا حُكم على الأمة العربية بالموت وجعل ما تركه الأجداد من علوم وأفكار وكتب ومعلّات تركّة عتيقة نتوارثها فيما بيننا كما يتوارث أهل الدار

الطربوش القديم لجدهم وقبائه وبابوجه . . فهل فكرنا الإسلامي
الفياض أشياء عتيقة من تركة أمّة ماتت وانتهت ولم يبق إلا ذكريات
باهتة ؟ ربما أراد بعض المستشرقين أن نرى ذلك لأنه هو يراه ، فهو
ليس من هذه الأمة في قليل ولا كثير ، أحسن احواله معها الحيات
الإيجابي ، ونحن لا نلومه على أي موقف يقفه منا إلا بعد البيان
والمناظرة ، أما نحن فلماذا نقف هذا الموقف الملهين من أمتنا الرائدة
الماجدة ؟ وأي تراث هذا ؟ ولماذا نصير على هذه الأغلوطة ؟ اللهم
غفراً . . . إن ما نسميه تراثاً هو في حقيقة أمره إما فكر أو علم أو
فن ، وكل أولئك نابع من الإسلام الذي بعث الحضارة العربية
وأعطاهما الحياة والبقاء والخلود ، فلماذا لا نسمي الأشياء بأسمائها
الأصلية . فنقول فكر إسلامي ، وعلم إسلامي ، وفن
إسلامي ، ويوم نقول إسلام ، فالعرب هم مادة الإسلام
وهيولاه . .

وبعد ؛

فما هو الفكر الإسلامي ؟ وما علاقته بالعلم والفن ؟
والجواب ؛

في كل أمة توجد فلسفة لديهم يُقيمون على ضوئها نظرتهم
الشاملة إلى الإنسان والكون والمبدأ والمعاد وإلى وراء الطبيعة من
الغيب وإلى قضية الألوهية وقضايا الوحي والنبوة وما شابه ذلك ،
هذه الفلسفة تمثل الأساس الذهني للأمة ولا فرق بين أن يكون
مصدرها سهاوياً فتسمّى ديناً ، وبين أن يكون مصدرها وضعياً
فتسمّى فلسفة أو حكمة أو شيئاً من هذا .

هذا النسيجُ من التصورات الذهنية وما ينتج عنها من مواقف وأبعاد هو الأساس الذي تبني عليه الأمة جوهر وجودها الإنساني الحضاري بين الأمم ، فتميز به عن غيرها ، فمثاله كالבصمة التي تميّز المرء عن غيره حتى لا تشبه بصمة في الدنيا بصمة أخرى ، وصفوه القول أن هذا الذي ذُكرتُ هو (هُويّة الأمة) التي تتفرد بها وتتميّز عن بقية الأمم والشعوب .

فهناك مثلاً فكر ألماني ، وفكر أمريكي ، وفكر ماركسي ، وفكر نصراني ، وفكر يهودي ، وفكر روماني ، وقس على ذلك . . .

ولكنّ العلم ذو هُويّة عالمية فليس هنالك علم عربي أو علم تركي أو علم ألماني ، بل هنالك مذاهب في العلوم لا تعدّو أن تكون نظرات اجتهادية ضمن البحث العلمي الواحد ، والأمم قديماً كانت تقبّس العلوم بعضها عن بعض وتزيد فيها . وما الحضارة العلمية الحديثة إلا وليدة العلوم التي أخذوها عن العرب الذين أخذوا علوم الأمم وزادوا عليها .

أما الفن . فهناك فنٌ عالمي كالغناء والموسيقى والرسم ، ولكنه يتطبع بطابع الأمة التي وُجد فيها هذا الفن ، فتقول موسيقى شرقية ، وغناء عربي ، وليس الانتساب للأمة في الفنون إلا كالماء لا لون له إنما يأخذ لون الإناء الذي هو فيه . ومن تفاعل الفكر مع الفن مع العلم تتكوّن الحضارة . . فإما أن تكون حضارة أصيلة إذا كان الفكر أصيلاً والفن متطبعاً بالأمة والعلم محترماً

وذاًتياً . وإما أن تكون حضارة هجينة إذا كان الفكر لقيطاً والفن مُزَيَّفاً والعلم عَارِيَةً .

أما خصائص الفكر الإسلامي فأوسع من أن يستوعبها كتاب كهذا ، لكنني اقتصرْتُ على الأسس والمبادئ المهمة الرئيسية وتركتُ ماوراء ذلك لفرصة أوسع أهتبلُها إن شاء الله .

بقي عليّ كلمة لا بد لي أن أقولها ؛ وهي ؛ هل في البحث العلمي في الفكر الإسلامي خصائصه ما يخيف ؟

البحث العلمي أصلاً لا يأتي إلا بخير ، والفكر الإسلامي الحكيم العظيم كله خير ونور ، ومتى كان العلم مخيفاً ؟

أبداً . . . إن الجهل هو المخيف ، وإن العالم إن لم ينفعك لا يضرّك من حيث يضرّك الجاهل ولا ينفعك .

إننا نؤمن بأن الإسلام كله حكمة وموعظة حسنة وقدوة صالحة ولطف وذوق وجمال ورحمة ، كله رحمة ، ليدخل الناس بهذا الدين عن طوعية وقناعة ورضا ، ليدخلوا فيصبحوا من أنصاره بعدما كانوا لجهلهم به من أعدائه ، هذا هو الإسلام الحقيقي ، وما عدا ذلك فأشهد أنه ليس من الإسلام في شيء ولو سمي زوراً بالإسلام وصدق الله تعالى حيث يقول في قرآنه المعجز ؛ موجّهاً لنا معلماً ومرشداً ومرتبياً ، ولو كان الخطاب ظاهراً موجّهاً للشخصية المحمدية الرحيمة المثالية ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ، وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَا نَفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ

وشاورهم في الأمر ، فإذا عزمْتَ فتوَكَّلْ على الله إن الله يحب
المتوكلين ﴿١﴾ ، صدق الله العظيم .

اللهم هل بلغت ... اللهم فاشهد ...

المؤلف

الدكتور : محمد عبد اللطيف صالح الفرفور

دمشق الشام غرة ربيع الأنور ١٤٠٣ هـ

(٢١٩٨٣)

(١) آل عمران : ١٥٩

الخطبة العامة للكتاب

الباب الأول : نظرية الخصائص والميدان التطبيقي لها (الجزور)
وفيه فصلان

الفصل الأول : (نظرية الخصائص الكلية للفكر
الإسلامي) ؛ وفيه مدخل ومباحث ثلاثة

١ - المبحث الأول ؛ المقولة الأولى ؛ الكلية الأولى

(التصور الإسلامي) خصائصه وضوابطه

٢ - المبحث الثاني ؛ المقولة الثانية ؛ (التطبيق الإسلامي)
خصائصه وضوابطه

٣ - المبحث الثالث ؛ المقولة الثالثة ؛ (استيعاب الإجابة
مع القابلية الدائمة) الخصائص والضوابط

الفصل الثاني : الميدان التطبيقي لنظرية الخصائص
الكلية (الثوابت والمتغيرات في الفكر الإسلامي) وفيه
مدخل ومباحث ثلاثة

١ - المبحث الأول ؛ الثوابت في الحياة والإسلام وفيه
مطلبان ؛

المطلب الأول ؛ ثوابت الحياة الإنسانية وهي
القوانين القطعية

المطلب الثاني ؛ الثوابت في الإسلام بعامة وفي
التشريع الإسلامي بخاصة ومعياره .

٢ - المبحث الثاني ؛ المتغيرات في الحياة والإسلام ؛ وفيه مطلبان .

المطلب الأول ؛ المتغيرات في الحياة الإنسانية

المطلب الثاني ؛ المتغيرات في الإسلام

٣ - المبحث الثالث ؛ عوامل التغير وأنواعه ، وفيه المطلب الأول ؛ عوامل تغير الزمان ؛ نوعان فساد

وتطور

المطلب الثاني ؛ أنواع تغير الحكم التكليفي

الباب الثاني : دراسات في القواعد المتفرعة عن النظرية (الفروع والأغصان والثمرات) ؛ وفيه فصلان ؛

الفصل الأول ؛ من الثوابت التطبيقية (قاعدة التوسط

بين الفكر الإسلامي والحياة) وفيه مدخل ومباحث

١ - المبحث الأول ؛ التعريف بالتوسط بوجه عام ؛ وفيه مطلبان ؛

المطلب الأول ؛ مدخل إلى القاعدة في التعريف

بالتوسط لغةً وشرعاً

المطلب الثاني ؛ التعريف بقاعدة التوسط في

البحث العلمي ؛ وفيه فرعان ؛

الفرع الأول ؛ التوسط لدى الأدباء والمفكرين

وعلماء الاجتماع

الفرع الثاني ؛ أصول قاعدة التوسط في النصوص

الإسلامية والفكر الإسلامي

المطلب الثالث ؛ علاقة قاعدة التوسط بالثوابت

والمتغيرات في الإسلام والحياة وفيه فرعان :

الفرع الأول ؛ علاقة قاعدة التوسط بثوابت الحياة

ومتغيراتها

الفرع الثاني؛ علاقة القاعدة بثوابت الإسلام ومتغيراته .

٢ - المبحث الثاني؛ (فقه قاعدة التوسط)؛ وفيه مدخل ومطالب:

المطلب الأول؛ ضوابط التوسط ومستثنياته في الفقه الإسلامي ومشروعيته، وفيه فروع
الفرع الأول؛ الضوابط
الفرع الثاني؛ المستثنيات
الفرع الثالث؛ مشروعية التوسط في التشريع
المطلب الثاني؛ التوسط في فروع الفقه الإسلامي وقواعده؛ وفيه فروع
الفرع الأول؛ التوسط في فروع الفقه الإسلامي
الفرع الثاني؛ أثر التوسط في القواعد الفقهية الكلية

- خاتمة في أهمية قاعدة التوسط في المعمار الإسلامي
الفصل الثاني؛ (تطور مفهوم الشورى في الإمامة العظمى) دراسة تطبيقية للمتغيرات الإسلامية؛ وفيه مدخل ومباحث:

١ - المبحث الأول؛ التعريف بالشورى لغة واصطلاحاً
٢ - المبحث الثاني؛ حكم الشورى في الإمامة العظمى في الفقه الإسلامي
٣ - المبحث الثالث؛ مفهوم الشورى الإسلامي وتطوره عبر القرون؛ وفيه توطئة ومطالب:
المطلب الأول: نشأة مفهوم الشورى في الإسلام
المطلب الثاني: الشورى في العهد النبوي
المطلب الثالث: الشورى في العهد الراشدي

- المطلب الرابع : الشورى في عهد الدول الإسلامية
- ٤ - المبحث الرابع ؛ أبرز معايير الفقه الإسلامي في مواجهة التطور في مبدأ الشورى
- ٥ - المبحث الخامس ؛ إقامة الشورى وتعيين أهلها واختصاصاتهم : وفيه مطلبان
- المطلب الأول ؛ إقامة الشورى
- المطلب الثاني ؛ اختصاص مجلس الشورى
- المطلب الثالث ؛ هل الشورى ملزمة للإمام

الباب الأول

نظرية الخصائص الكلية للفكر الإسلامي
والميدان التطبيقي لها
(الجذور)

- نظرية الخصائص الكلية
للفكر الإسلامي
- الميدان التطبيقي للنظرية
(الثوابت والمتغيرات)

الفصل الأول

نظرية الخصائص الكلية للفكر الإسلامي

« اليوم أكملتُ لكم دينكم وأتممت
عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام
دينًا »

قرآن كريم

بسم الله الرحمن الرحيم

بين يدي البحث :

يَطِيب لكل دارسٍ للفكر الإسلامي في ذكرى ولادة الحضارة العالمية الكبرى بانبثاق التشريع الإسلامي في جزيرة العرب ليبشر بعهد جديد في تاريخ البشرية ، عهدٍ تُنهي فيه السماء وصايتها الضرورية على الأرض ببلوغ الثانية رشدًا ، فتأخذ من يد العناية الإلهية الرسالة الأخيرة بيد الرسول العالمي الخاتم محمد بن عبد الله ﷺ ، يَطِيب له أن يتحدث لنفسه قليلاً عن علة استيعاب هذا الفكر للأحداث والوقائع والمتغيرات الزمانية والمكانية ، وشمولية هذا الاستيعاب واستمراره بالرغم من وجود الثوابت في هذا الفكر بما لا شك فيه بالاستقراء التام للنصوص والاجتهادات . . .

ويحلو للبعض من المفكرين أن ينسب هذه العلة للأمور الغيبية فقط دون النظر في واقع الأمر من عالم الشهادة ، ذلك لأننا وإن كنا نؤمن بالغيب إيماناً قطعياً إلا أنه لا يجوز أن نرد كل أمر من أمور الدين إلى الغيب فقط بالرغم من أن الغيب كان له تأثير خفي على هذه الأمور غير ملحوظ لكننا في معرض التحليل والدراسة لا يسعنا إلا أن نعللَ بما يبدو للعقل السليم من العلل .

إن التعليل بالعلل المشهودة المعقولة لا يناقض أبداً تأثير القدرة الإلهية ودور السماء ، وهل يكون الإيمان الصحيح إلا في العقل السليم ؟ فهل يضير يوماً ما أن ندرس غزوة بدر مثلاً دراسة مستوعبة معللة على سنن الدراسات العسكرية الحديثة ؟ هل يضير ذلك في إيماننا بأن الله تعالى إنما نصر أهل بدر ليعلي دينه وينصر رسوله ويهزم المشركين عنايةً منه تعالى ورعايةً لهذا الدين ؟

ومن قال إن التفكير يناقض الإيمان ؟ اللهم لا . . .
على أني في هذه الدراسة المتواضعة التي أقدمها في ذكرى ميلاد أعظم إنسان عرفته الدنيا وأعظم تشريع عرفه أبناء البشر هدية الميلاد لهذه الأمة الإسلامية والعربية بمفكرها وعلمائها ورجال البحث العلمي فيها - إنما أعرض لأبرز معالم البحث دون الاستقصاء .

على أن التعبير بالفكر الإسلامي في مثل هذه الدراسات قُصد به كل ما هو غير تجريبي من مقومات الحضارة الإسلامية ، سواء كان تشريعاً أو علم كلام أو ما شابه ، ولا نقصد أبداً أن التشريع نبع من الفكر بل إنما قُصد أن التشريع وعلم الكلام وبقية العلوم الإسلامية غير التجريبية إنما تُمثل في الإسلام الجانب الفكري التصوري البحث الذي يقوم من كل حضارة مقام الخارطة الهندسية المُصممة للبناء . . . وإن كان المصدر الأساسي لكل فكر إسلامي هو الوحي بقسميه الظاهر والباطن ، ثم يأتي فقه هذا الوحي وفهم رجال هذا الفكر له ثم شروحهم عليه . . .

واليوم أراني أتكلم في موضوع يكاد يكون بكرة لكن لا في جزئياته بل في مجموعه العام . . . فلم يحصل لي من قبل أن اطلعت على إنسان أفرد به بحث أو مقولة ولو صغيرة . . . بالرغم من أنه شغل بالي برهة مديدة من الزمن وراجعت ما كتب القدامى والمعاصرون في هذا الشأن فلم أعثر على ما يبطل الأوام بل عثرت على إجابات مبتورة لتصورات مبتورة لبعض أجزاء هذا الموضوع سأعرض لها في حينها ، ولأ أدعي أنني جئت بالحق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، بل حسبي إن لم أكن في اجتهادي المتواضع هذا من صاحب الأجرين أن أكون من صاحب الأجر الواحد . . . وحسبي أنني فتحت من بعدي باباً للدراسين .

وبعد ؛

فما هي هذه الكليات الفكرية في الإسلام ؟ حتى ننظر في خصائصها وضوابطها فنقيم لها هذه الخصائص والضوابط بين الثابت والمتغيرات في خط معتدل وسط يجانب الإفراط والتفريط ؟ فالتصديق على الشيء فرع عن تصوره كما يقول المناطقة . . .

الإسلام بالمنظار الفكري له قضايا كلية معروفة لدى المفكرين الإسلاميين القدامى والمحدثين ولدى كل دارس أو باحث . تلك الكليات التي تكون الجوهر في التفكير الإسلامي نصاً واجتهاداً ، متناً وشروحاً وهي تنحصر في مقولات ثلاث فيما يبدو ؛ التصور الإسلامي ، التطبيق الإسلامي ، استيعاب الإجابة مع القابلية الدائمة .

المبحث الأول :

(١) المقولة الأولى ؛ [الكلية الأولى ؛ التصور الإسلامي]
خصائصه وضوابطه ؛

يقوم التصور الإسلامي على أساس الدين ؛ والدين -
وأحسب ذلك معلوماً لدى جمهرة القراء (وَضَعَ إلهي سائق لذوي
العقول السليمة ، إلى ما فيه خيرهم وسعادتهم باختيارهم
المحمود)^(١) والدين الإسلامي ؛ « عقيدة وتشريع وتربية » وإن
شئت فقل : « إيمان وإسلام وإحسان » . فالعقيدة أساس
الدين ، وهي بعدُ تقوم مقام الأيدلوجية من أي فكر وضعي ،
وهي تعطي الفكرة الصحيحة عن الخالق والمخلوق والكون والمبدأ
والمصير ، ولها قضايا ثلاث رئيسية ؛ « التوحيد والنبوة والمعاد »
والمصدر الوحيد للعقيدة ؛ النص .

على أن تفاوت الناس في مداركهم لزم منه تفاوت فهمهم
للمنصوص فحصل الخلاف في الشرح لا في الأصل ؛ وتفرع من
ذلك الخلاف في الفهم والشرح خلاف في الاعتقاد ، فحصلت
الفرق الإسلامية ، وبقيت الجماهير في كل حقب التاريخ مع التيار
الأساسي الأكبر الذي كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه من
الاعتدال والتوسط بين التعطيل والتشبيه ، بين الغلو وضده ، بين
الإفراط والتفريط ، بين التشدد والتساهل . . . وما إليه . .

(١) شرح البيجوري على الجوهرة .

وفي تفقهنها بهذه العقيدة ونظرنا إلى جزئياتها ماطورةً في أطرها
مشدودة بعضها إلى بعض في نطاق متكامل نحصل على ضوابط
لهذه العقيدة هي إلى الخصائص والمزايا أقرب لولا ما وقع من
خلاف حول فهمها ومعرفة جوهرها ؛ . . .

فالضابط الأول للتصور الإسلامي ؛ البساطة والبدهية
والالتقاء بالفطرة السليمة . والضابط الثاني ؛ موافقة العقل
السليم الخالي من الضغوط البيئية والاجتماعية والطبيعية .
والثالث ؛ ذلك الاعتدال والاتزان في كل مناحيه .
والرابع : توظيف الغيب للشهادة ، والمعاد للمعاش ،
والنبوة للعلم ، والوسائل للغايات مع اعطاء كل حقه كاملاً غير
منقوص ليعطي العطاء الأمثل . . .

فهل كانت غاية التوحيد إلا تطهير الإنسان من أحوال الشرك
والإلحاد . وغاية النبوة إلا انبثاق الحضارة العالمية الراقية والمدينة
الفاضلة والجمهورية المثالية التي تنادى لها الفلاسفة والمفكرون من قبل
ولم يصلوا إليها لأنهم ضلّوا الطريق . . . ؟ وهل كانت غاية المعاد إلا
ربط الإنسان بالله وبالحق والعدل ترغيباً وترهيباً ومسؤولية ؟ . . .
أجل ؛ إن الغاية الشريفة تحتاج إلى وسيلة شريفة مثلها ، وهل
هناك أشرف من قيام الحق والعدل بين الأفراد والجماعات والأمم والرعاة
والرعية ؟ وهل هناك أشرف من عقيدة صحيحة متماسكة متكاملة تتبنّى
ذلك كله ؟ وتقيمه على أساس متين من المنطق السليم والمحاكمات
الصحيحة والترابط العضوي . . .

ولكن هذا التصور لا يتم بالاعتقاد الصحيح فحسب بل يحتاج إلى عمل ، فالتصور الإسلامي يصحبه قطعاً السلوك الإسلامي ، فالذين آمنوا دائماً في كتاب الله تعالى إنما يكون معها « وعملوا الصالحات » وهنا جاءت الشريعة وجاء أثرها في تحويل الإيمان الراسخ إلى عمل وترجمته إلى واقع ملموس ، « فالإيمان ما وقر في القلب وصدقه العمل » فالشريعة جملة معايير تنظم السلوك الإنساني بين الأفراد والجماعات عن طريق التكليف ، ومصدرها النص والاجتهاد معاً .

ولم يترك الله عز وجل ذلك فوضى للناس ينظمون سلوكهم كما يشتهون ، لأنهم مخلوقون بعضهم يشبه الآخر وكل منهم له مصالح خاصة يتمنى لو تتوفر له ولو أضر ذلك بمصالح الآخرين لا ينجو من ذلك إلا النادر بل ربما لم ينج أحد سوى الرسل والأنبياء ، ولو شرعوا من أنفسهم شرعاً لاتهمهم الناس بالمحاباة لأنفسهم ومصالحهم ، فهم مع كونهم مبلغين عن الله في واقع أمرهم لم يخل شأنهم من اتهام ، فما بالك لو نسبوا ذلك لأنفسهم ؟! فاقضى الأمر أن يكون الشارع الوحيد هو الله عز وجل وهو الحاكم^(٣) بإجماع المسلمين .

وإذا كان الطفل يتلقى من الغذاء في حياته الأولى ما يناسبه ومن التعليم والتربية ما ينسجم مع عقله وإدراكه بوصاية ضرورية له واجبة عليه حتى إذا بلغ أشده ووصل إلى مرحلة النضج والرشاد أعطي النصائح الأخيرة والتعليمات النهائية في صورتها الكاملة مرة واحدة ثم

(٣) التلويح لحل غوامض التنقيح ٢ ج . ص ١٢٢

تُرك إلى نفسه يسوسها وإلى حياته يخوض غمراتها وفي يمينه هذه التعاليم
والوصايا مرجعاً له في مدلهما الخطوب . . .

فكذلك البشرية أوتيت من شرائع الرسائل السابقة مايتناسب
مع تطورها حتى إذا مابلغت سن الرشد جاءتها الرسالة المحمدية الخاتمة
فجمعت محاسن الشرائع السابقة وزادت عليها وأعطت الحياة الانسانية
جملة دساتير كلية من المعارف لا يُشترط لها أن تكون شاملة مستوعبة كل
شيء ، بل يُشترط لها أن تكون صحيحة قبل كل شيء . . .

فأول الضوابط للتكليف في التشريع الإسلامي ؛
الصحة ، وثانيها : المرونة ، وثالثها : اليسر . وأبرز خصائصه الوازع
الديني والخلقي فيه ، والشمول لما يلبي حاجات الفرد والجماعة من أمور
الدين والدنيا^(٤) ، أما التربية فالشأن الأكبر فيها : الحكمة ، والضابط
الأوحد فيها صدق المعاملة وأبرز خصائصها الحب « أن تعبد الله كأنك
تراه » والمصدر الرئيسي فيها القدوة .

هذه نظرة عجلى للتصور الإسلامي الكلي كما يفهمه كل باحث
منصف اكتفيت منه بالخطوط العريضة والقضايا الكبرى بعيداً عن
الجزئيات والفروع .

(٤) فالفقه وهو أساس التشريع يشتمل على (العبادات والعقوبات والعلامات
والانكحة والمواثيق والقانون الدولي المسمى بالسير) .

المبحث الثاني :

٢ - المقولة الثانية. [التطبيق الاسلامي] خصائصه وضوابطه .

أما التطبيق الحي والترجمة الصحيحة لهذا التصور الإسلامي الصحيح فهو تلك السنوات الذهبية الثلاثة والعشرون من عمر البشرية التي يُطلق عليها اصطلاحاً (العهد النبوي) من البعثة إلى الوفاة ، ويُلقب بها عصر الخلافة الراشدة على سبيل الشمول ، والقرون الثلاثة المشهود لها بالخيرية على سبيل الانتقاء . . .

هذه هي الصورة العملية للتصور المذكور ، فلقد كان محمد ﷺ القرآن الناطق ، بحيث تتمثل في حركاته وسكناته كل مقوّمات التصور السابقة وقضاياه الكبرى بأجلى مظهر ، فهو الصورة الكاملة للاعتقاد الصحيح والتشريع الحكيم والتربية الصالحة بقاله وبحاله ، وبـل بمظهره وسلوكه ونظراته الثاقبة وكلماته العذبة . . . التي تدخل شغاف القلوب بغير استئذان حتى كان كل من رآه لأول وهلة هابه ومن عاشره أحبه .

لقد كان محمد ﷺ معلماً ومربياً ومرشداً وأباً وأخاً وزوجاً كريماً ، كان في مراحل حياته كلها المثل الكامل والقُدوة المثل . . .

وإننا لانبالغ أبداً إذا قلنا إن محمداً ﷺ أعظم إنسان على وجه الأرض أتى أو سيأتي على الإطلاق . . . شهد بذلك من لم يؤمن به نبياً بل إنساناً عظيماً .

والحق أن أعظم رسالة تحتاج أعظم رسول . . . وأعظم أمة انتهت إليها مكارم الأخلاق ، في أشرف أرض في الصحراء التي تلتقي فيها الأرض بالسماء ، فكانت الرسالة المحمدية العالمية نابعة من جزيرة العرب في صحراء العرب في أمة العرب على يد نبي عربي ليكون للعرب عشيرة النبي ﷺ وقومه شرف قيادة العالم إلى الحضارة العالمية الحقيقية الكبرى .

أما خصائص التطبيق الاسلامي فأبرزها موافقته بل تطابقه مع التصور الاسلامي ، فكل خلل في السلوك يكون بالبدية ناتجاً عن قصور في التصور أو تشوش فيه أو اضطراب في النسب التي تحكمه ، ذلك لأن كلاً من التصور الإسلامي والسلوك الإسلامي تحكمه مجموعة نسب لا يجوز تجاهلها وإلا اضطرب الأمر وفسد ، من تقديم الأهم على المهم مثلاً أو درء المفسد مقدّم على جلب المصالح ، أو اجتناب قليل الحرام مقدّم على فعل كثير المندوب وماشابه . . .

وبما أن هذه النسب هي الضوابط الحقيقية لصحة كل من التصور والسلوك فإن تطابق السلوك على التصور يكون محكوماً بتوفرها كل التوفر وانتظام هذا التوفر بالشكل الطبيعي ، ومالم يحصل ذلك فلا فائدة ترجى من بلوغ هذا التطابق بل لأمل أبداً من الوصول إليه . . .

إني ممن يؤمن بوجوب التخصص في العلم بعد الإلمام العام ، فهناك من يتفرغ من العلماء لفن العقيدة وثمة من يتفرغ لفن الفقه وآخرون يتفرغون للقراءات كل في تخصصه يقوم عليه ،

لكنّ هذا ينبغي ألا يعدو العلم والتعليم ، أما أن يكون التخصص باباً يولج منه إلى أن يهمل كل من المتخصصين في ناحية ما سائر النواحي الأخرى وينظروا إلى الدين كله على أنه مألديهم من التخصص فقط لا يعدوه وكل ما يعمل به الآخرون لغط لافائدة منه فذلك ضلال في الدين وإضاعة له يُحاسب عليها أولئك حساباً عسيراً فالتخصص لا يُنافي النظرة الشمولية وبقاء الحاكمية للنسب التي راعاها الإسلام بل جعلها المعيار الصحيح لفهم الدين والدنيا

المبحث الثالث :

(٣) المقولة الثالثة : [استيعاب الإجابة مع القابلية الدائمة] الخصائص والضوابط :

هذه هي أهم المقولات وأرجاها للتعليل المطلوب آنفاً فيما إذا تفقهنّا بالمقولتين السابقتين التفقه العميق ، ذلك لأن المفكرين الإسلاميين اختلفوا في هذه المسألة كما لم يختلفوا من قبل ، وأخذ كلُّ برأي ، ونظر كلٌّ من زاوية ، فاختلفت وجهات النظر وتباعدت ، ويات من الواجب المقارنة بين هذه الآراء والمذاهب وتنخلها حتى نصل إلى الرأي الراجح الذي يُرجحه الدليل .

فمن المفكرين الإسلاميين من يذهب إلى أن النص من كتاب أو سنة فيه كل شيء من الكليات والجزئيات لا سيما القرآن

المجيد مستدلين بقوله تعالى [ما فرطنا في الكتاب من شيء^(١)] حتى إن كل نظرية علمية توصل إليها العلماء التجريبيون من علم الطبيعة أو العلوم الكونية موجودة في القرآن الكريم بحذاويرها . . . فيفسرون القرآن الكريم على هذا الأساس تفسيراً كونياً عجيباً ويأسرون الألفاظ والتراكيب على إفادة معانٍ مما يذهبون إليه لم يسق النص لأجلها ولا يفيدها من قريب ولا من بعيد إلا عن طريق التأويل والتمحل . . .

من هؤلاء المرحوم طنطاوي جوهري المفسر المعاصر الذي فسر القرآن بهذا المنطق فصار تفسيره مصدراً للتندر فليل في هذا التفسير [فيه كل شيء إلا التفسير] .

ومن المفكرين من ذهب إلى عكس ذلك تماماً ، فقال إن الدين بنصوصه لم يجب إلا على حاجات العبادة وعلاقة الإنسان بخالقه ، أما في عدا ذلك فقد ترك الإسلام للناس أن يختاروا لهم في علاقاتهم بعضهم ببعض ما يحلو لهم من أنواع النظم والشرائع الوضعية ، فالإسلام دين وليس للدين أن ينظم الدنيا . . .

والحق أن كلا المذهبين مجانف للحق ، فأحدهما إفراط والآخر تفريط ، وكل منهما فيه من الغلو ما فيه وليس الغلو من منطق الإسلام في شيء . . . فليس بصحيح أبداً أن النص الديني وما يتفرع عنه فيه كل شيء بجزئيات وكملياته . .

(١) الأنعام : ٣٨ .

وليس بصحيح أن الإسلام أعطانا نظريات رياضية أو طبيعية أو فلكية أو طبية . . .

وليس بصحيح أن في الإسلام حقوقاً دستورية أو إدارية أو جزائية أو دولية أو مدنية بالمعنى المعروف عند علماء القانون . . .
وليس بصحيح أن الإسلام وضع للناس نظاماً للحكم كاملاً ورسم لهم الطريقة التي يصوغون بها أسلوب الحكم وسياسة البلاد .

وليس بصحيح أن الإسلام وضع للناس نظاماً اقتصادياً كاملاً بالمعنى المتعارف عليه عند علماء الاقتصاد فلا حاجة بنا إلى كُلياتٍ للاقتصاد والتجارة والحقوق والعلوم والطب ولا حاجة بنا إلى جامعات ومعاهد تعلّم العلوم التكنولوجية الحديثة ، بل تعالوا إلى كتب الشريعة فانهلوا منها تتخرجوا منها أطباء وفلكيين وعلماء فيزياء وكيمياء وجغرافيا وحيولوجيا وما إليه . . .

من قال هذا ؟ بل من يقبل بهذا من ذوي العقول ؟

وأما ما جاء في تفسير قوله تعالى ﴿ ما فرطنا في الكتاب من شيء ﴾ فقد جاء في تفسير الإمام النّسفي ما نصه [ما فرطنا ؛ أي ما تركنا ، في الكتاب ؛ في اللوح المحفوظ ، من ذلك ؛ لم نثبت ما وجب أن يثبت ، أو الكتاب ، القرآن ، وقوله (من شيء) أي من شيء يحتاجون اليه فهو مشتمل على ما تعبدنا به عبارة وإشارة ودلالة واقتضاء] ١ هـ تفسير النّسفي ج ١ ص ٤٦٧ .

كذلك ليس بصحيح أن يقال إن الإسلام دين فقط كالأديان الأخرى ذات الكتب السماوية التي أعطت ما لقيصر

لقيصر ومالله الله ، تلك اقتصرت على العبادات والزواج ودفن الموتى فلماذا لا يقتصر الإسلام على هذا فحسب ؟ ولماذا يزج الإسلام نفسه في كل شيء من أمور الدنيا وقد جاء منذ أربعة عشر قرناً ، فإذا صلح لإصلاح دنيا ما قبل هذه القرون فإن عجلة التاريخ قد دارت فهو لا يصلح لتنظيم دنيا اليوم . . . أقول : ليس بصحيح هذا القول أيضاً .

والحق الذي لا ينبغي أن يُعدّل عنه إلى غيره فيما يبدو غير هذا ولا ذاك . . . بل هو الوسط المعتدل بين جانبي الإفراط والتفريط . . . غير باغٍ ولا عادٍ . . .

الحق أن الإسلام بنصوصه واجتهاداته ومذاهبه المختلفة دين ناظم لعلاقات الإنسان الثلاث : علاقته بربه وعلاقته بنفسه وعلاقته بغيره من المخلوقات من الإنس والحيوان والنبات والجماد ، لا على سبيل تتبّع الجزئيات بل على سبيل تتبّع الكليات وضبطها بضوابطها .

الحق الذي لا مِرية فيه أن الإسلام أجاب عن كل أمور الدين والدنيا بالخطوط العريضة والدساتير الشاملة ، ووضع للناس مناهج الدرس والبحث العلمي الموضوعي ، ووضع الأسس الكبرى لكل ما سيأتي من نظريات في شتى ميادين المعرفة الإنسانية .

لقد رَفَعَ الإسلام القواعد من الحضارة العلمية العالمية الرائدة الماجدة ، وخطّط للناس سُبُل النجاح والفلاح والسعادة والخير والحق والجمال ، وأعطى الإنسان القدرة على أن يفكر التفكير

الصحيح ، وأن يختار الطريق الصحيح السوي . وأن يجيب عن كل ما يجد من وقائع الإجابة الصحيحة الوسط بين الواقعية والمثالية .

لقد بنى الإسلام الشخصية الإنسانية الحضارية بعدما هدم الشخصية الإنسانية الجاهلية بما فيها من تشوش واضطراب وغلو وخرافات وأوهام ، ففتح العيون العمي والقلوب الغلف والعقول الصدئة على العلم والتجربة والاطلاع والنظر في خلق السموات والأرض وفي النفس الإنسانية ﴿ وفي أنفسكم أفلا تبصرون ﴾^(١) . صحيح أن هنالك في الحياة ثوابت ومتغيرات يقابلها في الإسلام أيضاً ثوابت ومتغيرات ؛ فما قصة هذا التقابل والتناظر ؟ بين الإسلام والحياة ؟

من ثوابت الحياة ؛ الحق والعدل والخير والجمال والسعادة ، وهي الثوابت الكبرى في نظري وماعداها فرع عنها فمن من الناس لا ينشُد هذه القيم ولا يحترمها وتتوق نفسه لرؤيتها متمثلة بين الناس على أتم وجه ؟ ومن من الناس من يتنكر لها أو يحاول هدمها وإزالتها من وجود الناس وحياتهم ؟ أما متغيرات الحياة فهي الأساليب والطرق التي يتوصل الناس بها إلى الثوابت المذكورة أو مايتفرع عنها كالرحمة والمعروف والبر والإحسان . . . وما إليه ، فمنهم من وُفق ومنهم من لم يُوفَّق ، ومنهم من أضل الطريق ، ومنهم من وصل إلى عكس ذلك وضدّه وهو لا يشعر . . . وصدق الله تعالى ؛

(١) الذاريات ٢١ .

[ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين ، يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم وما يشعرون ، في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضاً ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون ، وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون ، ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون] . (٧)

ومن ثوابت الحياة ما يتوصّل إليه العلماء المتخصصون ويجمعون عليه من النظريات الكونية التي تواترت صحتها وأصبحت من المسلّمات كقوانين الطبيعة ونواميس الكون وكالمعقولات المجردة في الرياضيات مثلاً ، ومن الثوابت في الحياة ما أثبتته الخبر الصحيح من تواريخ الأمم والشعوب وأحوالهم الغابرة ، كوجود الحضارات القديمة على وجه الأرض كالأشورية والفينيقية والفرعونية وما إليه . . .

ومن ثوابت الحياة كذلك البدهيات والمسلّمات العقلية التي حكم العقلاء بصحتها أو ببطلانها ، كل ذلك مما يتوخاه الإسلام ويحث على اكتشافه وتبنيّه والاعتداد به عن طريق اتباع الأسلوب الصحيح في البحث العلمي والسير على طرائق البحث ذات المنهج الموضوعي ، وقد يشير إليها النص الديني إشارات عابرة تكفي لمن يتأمل فيها أن يومض منها بريق من نور يكشف وجه الحق المتنازع عليه .

وترك الإسلام بعد ذلك للمتخصصين في ميادين هذه

العلوم أن يكتشفوا وأن يبحثوا وأن يتعمقوا في الدراسة [سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق]^(٨) صدق الله العظيم، فمتى كان العلم عدواً للدين الحق ؟ ! اللهم لا ؛ بل نصير له ومؤيد .

وهناك أيضاً متغيرات في الحياة البشرية لا تخضع للدوام والاستمرار ، ذلك بسبب كونها عرضةً للوقائع والنوازل واختلاف الأمكنة والأزمنة والبيئات ، كذلك وقف منها الإسلام موقفاً حكيماً فألح إلى النواميس الحاكمة لهذه المتغيرات فركّز البحث عليها وسلط الأضواء على جوانبها المختلفة حتى إذا ما استبانت المعالم ووضّحت المحجّة واستعلن الأمر لكل ذي عينين ترك الفروع والجزئيات والأمور الثانوية من تقنين وصياغة وسبك إلى المتخصصين الذين يدركون أسرار التشريع . ومقاصده العامة والخاصة ويعون أمور الساعة والعصر ومستجدات الأمور وقد درسوا الشرائع الوضعية من علماء في الشريعة وعلماء في القانون وعلماء في الاقتصاد وعلماء في المال والتجارة وعلماء في السياسة والحكم يجتمعون ويتعاونون على إيجاد النظم الضابطة لعلاقات الأفراد والجماعات .

ثم يعرضون هذا الذي توصّلوا إليه على علماء الدين المتخصصين فيه ليروا هل فيه ما يخالف روح الشريعة الإسلامية ؟ فإذا لم يجدوا من ذلك شيئاً أجازوه ليعمل الناس بمقتضاه .

فليس من الإنصاف أن نأتي لعالم الدين نطالبه بأن يغوص على نصوص الدين واجتهاداته وأن يوافينا من ذلك بنظام اقتصادي متكامل أو بنظام للحكم أو بقانون مدني أو جزائي ، كما أننا لا يجوز أن نطالبه أن يكتشف لنا من النصوص الدينية قانوناً في الفيزياء أو نظرية في الرياضيات . . .

إنما من الحق والإنصاف أن نطالب مجمعاً علمياً يضم خيرة العلماء وعِلْيَةَ الحكماء من كل اختصاص بما فيهم بعض علماء الدين بوضع هذه النظم مستنيرين بالقواعد الكبرى للفكر الإسلامي مستلهمين روح الدين وأهدافه حتى إذا ما فعلوا عقدنا من علماء الدين المتخصصين مجمعاً آخر فعرضنا عليهم ما توصلنا إليه من ذلك ليروا فيه رأي الإسلام .

. . . ولا يذهبن بك الوهم إلى أننا نلغي دور الفقه الإسلامي الفروع ، لابل نأخذ به على أوسع مدى يوم نجعل منه معياراً وضابطاً كلياً وهادياً ومرشداً للأفضل .

. . . نحن نصوغ حياتنا الدنيا على ضوء الإسلام ولكن حسب قواعد العلوم وروح العصر ومنطق الجيل المعاصر وعلى قدر فهمه واستيعابه ، وبقدر ما يحقق له الثابت الكبرى للحياة الإنسانية التي نوهت بها آنفاً بما لا يتعارض مع جوهر الدين وقواعده الكبرى ونصوصه القطعية وما هو من شعائره أو ما هو معلوم من الدين بالضرورة . كل ذلك جرياً على أصول الشريعة من الأخذ بالاستحسان والمصالح المرسله والعرف .

... هكذا أريد أن أفهم الإسلام وأن يفهم شبابنا الإسلام أيضاً الفهم السليم .
 فليس الإسلام ديناً مُرعباً يمثل التسلط على العقل البشري والحياة البشرية ليزجّها في قوقعة من الثواب تشمل كل شيء ولا تكاد تغادر شيئاً ...
 والإسلام لا يُصادر العقل السليم ولا الحياة المستجدة ولا التطور الذي هو من سنن الحياة وطبيعتها كما أنه لا يصادم أية نظرية علمية صحيحة ولا قضية من القضايا التي حكم عليها العقل الإنساني بالبقاء .

الإسلام لا يُلغى المعاصرة والرقي العلمي بل يساعد عليه ويؤيده شريطة أن يكون مبنياً على التصور الإسلامي ومقترباً بالتطبيق الإسلامي الصحيح لذلك التصور ولكن حسب مقتضيات العصر وأقصد بهذا الذي أقول أن التطبيق الإسلامي للتصور الإسلامي ليس مشروطاً فيه أن يكون مطابقاً للتطبيق النموذجي الأول زمن العهد النبوي والخلافة الراشدة ...
 لا ... ، فذلك التطبيق هو النموذج الأسمى ولكن ليس الأوحداً في الصحة وما عداه مما لا يماثله مماثلة تامة باطل ، اللهم لا ، وألف لا ...

لقد جاهد رسول الله وأصحابه أعداءهم بالسيف والرمح والنبال فهل يَلِيقُ بنا اليوم أن نلغي سلاحنا الحديث لنجاهد اليهود الإسرائيليين بالسيف والرمح والنشاب !!؟

ودونك أيها القارئ الكريم مثلاً حياً من التاريخ الإسلامي على ذلك ؛ لقد كان الصحابة قبل اليرموك يقاتلون الأعداء صفوفاً كصفوف الصلاة فلما قدم الصحابي الجليل خالد بن الوليد رضي الله عنه بأمر أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه من العراق للشام قبيل اليرموك وعقدت له الإمارة أشرف على تل ليرى الأعداء فوجدهم كراديس ، فالتقط الخطة الحربية فوراً وأشار على المسلمين فوزعهم كراديس وقاتل بهم الروم فكتب الله لهم النصر على الروم في ذلك اليوم الأغر ، فهل ضرَّ خالداً رضي الله عنه أنه لم يقاتل كما قاتل رسول الله وصاحبه أبو بكر صفوفاً ؟

حسب المرء في مثل هذه الأمور في مثل هذه الأمور أن يأخذ برأي العالم المتخصص أو العلماء من هذا الطراز الرفيع وأن يعرضه على مسلمة الدين الإسلامي فإن عارضه رفضنا ما عارض وقبلنا ما وافق أو ما لم نجد عليه من الدين اعتراضاً .

فبدلاً من أن نقول للناس ؛ اقتصاد إسلامي ، وقانون مدني إسلامي ، ودستور إسلامي ، وعلم فلك إسلامي ، وما إليه ، نقول للناس ؛ اقتصاد ، وقانون مدني ، ودستور للدولة ونظريات فلكية وقوانين طبيعية . . . كل ذلك عرضناه على الدين الإسلامي الحنيف وشريعته الغراء فلم نجد عليه منها بمذاهبها الكبرى المعتمدة جميعها مطعنا ولا نقداً ولا اعتراضاً ، فمن كان عنده من العلماء المتفرغين للشرع الإسلامي نقد وجيه فليوافنا به مع دليله حتى نُصحح هذه النظرية أو الفكرة أو التعبير إلى ما يوافق

الشرع ويتمشى معه حَذْوُ الْقِدَّةِ بالقِذَّةِ . . . سواء في الشكل أو المضمون ، فالدين معايير ومنطلقات وركائز ، وهو كذلك مجموعة ضوابط تضبط الحياة البشرية من التردّي في مهاوي الضلال في التصور والسلوك . . .

ورُبَّ قائل يقول ؛ وماذا تفعلون بكتب الفروع والفقه المذهبي والمسائل ؟ نقول ؛ إنها معين لا ينضب ونبع لا يغور وكنز ثمين ننفق منه ، ولكن للفقهاء عصرهم ولنا عصرنا ، نحن نأخذ عنهم الفكرة وندع الأسلوب ، نأخذ النظرة الفقهية العلمية ونترك ماعداها ، وفيما يتغير من الأحكام الفرعية بتغير العصر نأخذ بما يوافق عصرنا من الأحكام ، ونفقد من هذا الفقه كما نفقد من غيره فالكلمة الحكيمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق بها ، و (ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن)^(٩) .

وبعد . . .

فهل صحيح أن نفكر أن الفكر الإسلامي ألغى كل شيء قديم وجاء بكل شيء جديد ؟

إنه جاء ليصحح ويوضح ويقيم العوج والأُمّت ، ويتمم مكارم الأخلاق ومحاسن العادات ، ويضع الأمور في موازينها وينقي العقل من الخرافات والأوهام والنفس من الشرك والوثنية ، ويخفف من غلواء التشدد ويشدّ من همم المتساهلين ، وليعمق

(٩) حديث رواه الترمذي وغيره عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه موقوفاً له حكم المرفوع .

مجرى التوحيد وليقرب الناس من الخير ويدَّهَم على الحق . . .
 وليوظف ذلك كله في سبيل إيجاد المدينة الفاضلة التي كان يحلم بها
 الفلاسفة فضَّلُوا عنها الطريق وفي ذلك كله بلاء وأي بلاء . . .
 يدل على ذلك هذا الحديث النبوي الشريف الصحيح ؛
 [إن مثلي ومثل الأنبياء من قبلي كمثَّل رجل بنى بيتاً فأحسنه
 وأجمله إلا موضع لبنة من زاوية فجعل الناس يطوفون به ويعجبون
 له ويقولون . هلاً وضعت هذه اللبنة ؟ قال ؛ فأنا اللبنة وأنا خاتم
 النبيين] (١٠) .

وبعد ؛ فهل يُنقص من شأن نبينا صلوات الله عليه وسلامه
 ما ذكره عن نفسه من أنه جاء ليُكمل ما نقص ويُصلح ما فسد ،
 ويقوم ما اعوجَّ وليُنهي هذا المعمار الإلهي العظيم برسالته الشاملة
 الخاتمة . . . ؟ وهل يزيد في قدره أن نقول إنه ألغى كل شيء قبله
 وكل شيء بعده ؟
 اللهم لا . . .

وهل يَضير ديننا ونبينا صلوات الله عليه في شيء أن نُفيد من
 كل شيء في هذه الحياة من العلوم والدراسات وتجارب الشعوب
 والأمم فنكون كالنحلة نأخذ من كل شيء أحسنه ورحيقه ثم نخرج
 لأنفسنا من الحلول والإجابات ما يتناسب مع وَضْعنا وعقليتنا
 ونقيم على أساس من النضج والاختار والتحكيك موزوناً بمعيار

(١٠) رواه الشيخان والترمذي عن أبي هريرة مرفوعاً .

الشرع مضبوطاً به منبثقاً من روحه متوافقاً مع أهدافه ومقاصده ،
لا يتعارض مع نصوصه وقواعده . . ؟

ألم يجمع سيدنا عثمان القرآن ؟ ألم يدوّن سيدنا عمر
الدواوين ؟ ألم يأمر سيدنا عمر بن عبد العزيز بكتابة السنّة
وتدوينها ؟ هل كان في ذلك هؤلاء السادة رضي الله عنهم خارجين
عن الإسلام لأن النبي ﷺ لم يفعل ذلك ولا كان على عهده . . . ؟

ألم يترك سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إعادة بناء
الكعبة على قواعد سيدنا ابراهيم إلى ماهي عليه الآن لأن قومه
حديثو عهد بجاهلية فخاف عليهم أن يُفْتَنُوا فترك الأفضل إلى غيره
من المصالح درءاً للفتنة وحسماً لمادة الفساد . . ؟

أعتقد أن لو أنصف المفكرون الإسلاميون الحقيقة لتركوا
التنطع في الدين جانباً ، ولذهبوا يبحثون عن حلول لمشكلات
العصر على ضوء هذه النظرية إذاً لأَغْنُوا المعارف الإنسانية وأراحوا
أنفسهم وأراحوا الناس من تجشّم عناء البحث عن كل فتوى لكل
واقعة مستجدة من كتب الأقدمين بالنص الحرفي . . .

إن سرّسعة الفقه الإسلامي يكمن في مرونته وقابليته
للإجابة الدائمة بالخطوط العريضة والقواعد الرئيسية الكبرى من
الثوابت لا في الجزئيات والفروع ولا فيما يتغير حكمه بتغير زمنه من
المتغيرات . . . إن الإسلام أَمَرَ بالشورى وبوحدة الزعامة
السياسية للمسلمين ولم يحدّد نظاماً خاصاً على جهة الأمر الواجب
بل على جهة الإرشاد والتوجيه . .

وكذلك أمر الإسلام بالعدل وترك للحكام والقضاة وضع الخطط الكفيلة بتحقيق ذلك . . . ، أمر الإسلام بالقوة وتهئية السلاح للعدو الغاصب وترك للمسلمين اختيار النوع المناسب والوضع المناسب ، أمر الإسلام بتفتيت الثروة وبالزكاة وبالعادلة الاجتماعية وبالعدل والإحسان وترك لولاة الأمور وضع ما يكفل تحقيق ذلك من نظم بما لا يتعارض أبداً مع جوهر الإسلام وقضاياه الكبرى فيما عدا الميراث فقد وزَّعه الإسلام بالنص استثناءً من القاعدة حرصاً على محاربة تَجَمُّع رؤوس الأموال واكتنازها .

وهكذا . . . نرى عظمة هذا الدين تتجلى أكثر فأكثر في قابليته للاستيعاب لمشكلات العصور وواقعاتها وقدرته على الإجابة الصحيحة عن كل ذلك . . .

أجل ؛ إن نظاماً ما من نظم متغيرات الحياة الإنسانية فيما عدا الثوابت الإسلامية حينما يضعه علماء أمة ومثقفوها بما يتناسب مع هذه الأمة ومشكلاتها ثم تعرض على الإسلام فيُجيزها على لسان علمائه المتخصصين به ويأذن بالعمل بها بعد مناقشتها وتعديلها بما يتفق مع كبريات قضايا الإسلام ومبادئه - إن هذا النظام يصدق عليه أن نقول عنه ؛ إنه من

الإسلام

كل ذلك فيما عدا الثوابت الإسلامية كما قلت قبل

أما في الثوابت الإسلامية فلا يُعَدَّل أبداً بوجهٍ من الوجوه عما قرره الإسلام في عقيدته ولا في شريعته ولا في تربيته وتطبيقه ، بل

يُؤْخَذُ ذَلِكَ مِنَ الْإِسْلَامِ حَرْفِيًّا سَوَاءٌ كَانَتْ هَذِهِ الثَّوَابُتُ الْإِسْلَامِيَّةُ
مَصْدَرُهَا النَّصُّ أَوْ الْاجْتِهَادُ الْمُسْتَقَرُّ . . .

فهذه الثَّوَابُتُ فِي الدِّينِ مِمَّا لَا يَجُوزُ فِيهِ الْقَوْلُ إِلَّا بِمَا قَالَهُ الدِّينُ
الْإِسْلَامِي الْخَنِيفُ ، خَذَ عَلَى ذَلِكَ مَثَلًا ؛ هَلْ يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ
يَضَعُوا نِظَامًا لِلْإِرْثِ غَيْرَ مَا جَاءَ بِهِ الْإِسْلَامُ ؟

وَهَلْ يَجُوزُ لَهُمْ أَنْ يَغَيِّرُوا حَدَّ شَرْبِ الْخَمْرِ مِنْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً
إِلَى تِسْعِينَ ؟

وَهَلْ يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ يَجْعَلُوا الزَّكَاةَ الْمَالِيَةَ الرَّبْعَ بَدَلًا مِنْ
رَبْعِ الْعَشْرِ أَوْ عَشَرَ الرَّبْعِ ؟

وَهَلْ يَجُوزُ لَهُمْ أَنْ يَسْتَبْدِلُوا بِالْهَدْيِ وَالْأَضَاحِيِّ مِنَ الذَّبَائِحِ
دَجَاجًا أَوْ نَقُودًا ؟

وَهَلْ يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ يَجْعَلُوا بَدَلَ الشَّاهِدِينَ فِي
الْمَعَامَلَاتِ الْمَالِيَةِ شَاهِدًا وَاحِدًا بِلَا يَمِينٍ ؟

وَهَلْ يَجُوزُ لَهُمْ أَنْ يَمْنَعُوا الطَّلَاقَ فِي الْإِسْلَامِ ؟
كُلُّ هَذِهِ الثَّوَابُتُ وَأَمْثَالُهَا مَعَالِمٌ عَلَى طَرِيقِ الْهَدْيِ الْمَحْمُودِيِّ
وَلَا يَجُوزُ الْمَسَاسُ بِهِ بَلْ نَأْخُذُهُ كَمَا جَاءَنَا دُونَهَا زِيَادَةً وَلَا نَقْصَانًا
اللَّهُمَّ إِلَّا فِي الْعَرَضِ وَحُسْنِ الْأَدَاءِ وَالصِّيَاغَةِ . . .
وَبَعْدُ ؛

فَهَذَا الْمَوْضُوعُ وَقَدْ طَالَ يُحَوِّجُنِي إِلَى الْكِتَابَةِ فِي [الثَّوَابُتِ
وَالْمُتَغَيِّرَاتِ] فِي الْإِسْلَامِ وَالْحَيَاةِ وَهَذَا مَوْضُوعُ الْبَحْثِ الْآتِي إِنْ شَاءَ
اللَّهُ تَعَالَى .

بقي هنالك مقولة لا بد من التنويه بها وهي أن من أهم خصائص الشريعة الإسلامية العامة فيما يظهر للباحثين موضوعيتها وتوافقها مع المنطق العلمي بمعنى سهولة ضبط فروعها بأصول عامة ذات شمول وذلك ليتمكن للفقهاء الغوص على أسرار هذه الشريعة ومقاصدها وربط فروعها بعضها ببعض وإرجاعها لأصولها بحيث تؤلف وحدة متماسكة لاتناقض بها ولا اعوجاج فيها .

محاولات وجهود سابقة مشكورة

من الإنصاف أن أنوّه بجهود سبقتني إلى هذا المضمار أشكر لأصحابها حُسنَ صَنِيعهم وَغَيْرَتهم على الإسلام فكتبوا - رحمهم الله تعالى وغفر لهم - كتاباتٍ جيدةٍ لكنها بحاجة إلى إكمال ، وحَسْبهم أنهم فتحوا الباب لمن بعدهم كي يلجوا فيكشفوا عن ذخائر هذا الفكر الإسلامي الشامخ ، ومن هؤلاء الأفاضل صاحب كتاب (خصائص التصور الإسلامي) وهو كتيب صغير الحجم لكنه فريد في بابه لم يُسبق ، وقد جعل المؤلف هذه الخصائص سبعةً عَدَّها أولاً ثم راح يشرحها شرحاً شمولياً موفّقاً في غالب أحيانه ، وإن كان في نظري قاصراً عن الغاية وهي ؛ [الربانية ، الثبات ، الشمول ، التوازن ، الإيجابية ، الواقعية ، التوحيد] .

وأنت ترى أن هذه الخصائص التصورية السبعة فيها ما ليس منها ؛ كالربانية فهي من خصائص السلوك الإسلامي فأقحم هنا ، وكالتوحيد ، فهو من خصائص العقيدة ، وهي شيء غير التصور فيما أحسب .

ومع هذا فَعَزَى الله صاحبَ هذا الكتاب خير الجزاء كِفَاءً ما قام به من خدمةٍ لهذا الدين في كتابه هذا وفي غيره .

ولكن هذا اللون من التفكير الإسلامي لا يولد إنساناً كاملاً
سويّاً ، بل يولد كما يولد كل الناس ، طفلاً رضيعاً ثم فطياً ومن
قبل كان وليداً ، ثم يصير يافعاً وهكذا ، سنة الله في خلقه ،
وأحسب أن هذا اللون الفكري قد وُلد على يد صاحب هذا
الكتاب - رحمة الله - ورضع وطمع وشب وترعرع على يد صاحب
هذه السطور ، بتوفيق من الله وتأييد منه ^(١) [والذين جاهدوا فينا
لنهديهم سبلنا وإن الله لمع المحسنين] .
ورحم الله من قال [كم ترك الأول للآخر] ، وإني إذ أخط
هذه الكلمات لأعترف بفضل صاحب كتاب خصائص التصور
لسبقه الزمني ، وولادة الفكرة الرئيسية على يديه ، فمن لم يشكر
الناس لم يشكر الله تعالى [ولا تنسوا الفضل بينكم] .

على أنني لست ناقلًا شيئاً لا من الفكرة ولا من الشكل ولا
من المضمون ، وربما اختلفت معه في كثير من المقولات والأفكار ،
وإنما أحسب أن بحثي هذا مستقل عن غيره كل الاستقلال قلباً
وقالباً جوهرًا وشكلاً ، وما هو إلا اعتراف بفضل السبق وتنويه
بجهد مبذول لنصرة هذا الدين ، وهذا شأن العلماء ولو اختلفوا فيما
بينهم ، (فالخلاف في الرأي لا يفسد للود قضية) كما علمنا
مشايخنا العلماء العاملون المخلصون جعلنا الله منهم وحشرنا في
زمرتهم آمين .

(١) انظر كتاب خصائص الفكر الإسلامي ومقوماته للمرحوم سيد قطب من ص

٤٣ إلى ص ١٨٢ ط دار الشروق

الفصل الثاني

الميدان التطبيقي لنظرية الخصائص الكلية
للفكر الاسلامي

الثوابت والمتغيرات في الفكر الإسلامي
بين الإسلام والحياة

«الجمود على المنقولات أبداً ضلال في
الدين ، وجهل بمقاصد علماء
المسلمين ، والسلف الماضين»
الشهاب القرافي

مدخل الى البحث

بسم الله الرحمن الرحيم

كُثِرَ اللَّغَطُ فِي الْأَوْنَةِ الْأَخِيرَةِ بَيْنَ جَمْهَرَةِ الْكِتَابِ مِنَ الْمُتَخَصِّصِينَ وَغَيْرِ الْمُتَخَصِّصِينَ مِنْ أَصْحَابِ الثَّقَافَةِ الْعَامَةِ عَنِ الثَّوَابِتِ وَالْمُتَغْيِرَاتِ فِي الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ ، أَمَّا غَيْرُ الْمُتَخَصِّصِينَ فَخَلَطُوا وَخَبَطُوا خَبَطًا شَنِيعًا وَتَكَلَّمُوا عَنِ الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ الَّذِي بَعَدَتْ عَلَيْهِمْ أَعْمَاقُهُ وَشَطَأَنُهُ بِلُغَةِ الذُّوقِ وَالْمَزَاجِ وَحَكَّمُوا عَقُولَهُمْ الْقَاصِرَةَ فِي أَمْرِ بَحْثِهِ عِلْمَاءُ الْإِسْلَامِ وَانْتَهَوْا مِنْهُ مِنْذُ زَمَنِ طَوِيلٍ . فَخَرَجَ كَلَامُهُمْ أَقْرَبَ إِلَى الْخَطَأِ مِنْهُ إِلَى الصَّوَابِ ، وَأَشْبَهَ بِالْأَغَالِيطِ مِنْهُ إِلَى الْحَقَائِقِ . . . ، أَمَّا الْمُتَخَصِّصُونَ فَأَوْجَزُوا الْكَلَامَ وَاقْتَصَرُوا فِي الْبَحْثِ عَلَى عِبَارَاتٍ كَلِيَّةٍ وَأُمُورٍ عَامَةٍ لَا تَبْلُ أَوَامًا وَلَا تَشْفِي غَلِيلاً .

ولمَّا كَتَبْتُ الْبَحْثَ السَّابِقَ بِهَذَا الشَّأْنِ فِي ضَوَابِطِ الْفِكْرِ الْإِسْلَامِيِّ وَخَصَائِصِهِ الْعَامَةِ ، أَحْجَنِي الْبَحْثُ إِلَى الْخَوْضِ فِي الثَّوَابِتِ وَالْمُتَغْيِرَاتِ فِي الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ وَفِي الْحَيَاةِ لَكِنِ الْبَحْثُ كَانَ قَدْ طَالَ وَخَرَجَ عَنْ طَوْرِهِ فَأَرْجَأْتُ الْحَدِيثَ عَنْهُ إِلَى هَذَا الْبَحْثِ الَّذِي أَعَدُّهُ كَأَمْكُمِّلٍ لِلْبَحْثِ السَّابِقِ وَالذَّلِيلِ لَهُ .

ولقد كنت في غنية عن هذا الكلام كله بما كتبه فقهاؤنا
وعلمائنا السابقون رضوان الله عليهم وبما سطره في كتبهم العظيمة
النافعة ، لكنني وجدت الحاجة داعية إلى تجديد الكلام في هذا
الموضوع فشرعتُ اليراع مدافعاً عن حوزة هذا الدين من جهل
الجاهلين وأدعياء العلم والمعرفة الذين يزجون أنفسهم في كل شيء
ويحشرون أنوفهم في كل أمر سواء علموه أم جهلوه ، دخل تحت
تخصصهم أم لا ، ولا وحول ولا قوة إلا بالله ، وفي الحديث
(أجرؤكم على الفتيا أجرؤكم على النار) (١) . . .

ولعلي أكون داخلاً ولو بوجهٍ ماتحت قوله صلوات الله عليه
(يحمل هذا العلم من كل خلفٍ عدُو له ينفون عنه تحريف الغالين
وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين) (٢) .

ويجب على إخواني أهل العلم أن يُشرعوا أقلامهم للذود في
هذه الأيام عن دين الله عز وجل وأحكامه من جهل الجاهلين
وتحريف المخرفين ، فلجاهل متعلم أضر على الأمة من ألف
عدو . . .

فليست قضية الفصل في هذه المسألة من هيئات الأمور ،
بل عندما تهب الأعاصير وتختلط المفاهيم ، ليصبح وضع المعايير
واجباً على أهل الذكر ، ونصب الموازين كذلك مما يسألم عنه المولى
تبارك وتعالى في الدنيا والآخرة ويسألم عنه الأمم والأجيال
والتاريخ . . .

(١) رواه ابن عدي مرسل .

(٢) رواه البيهقي في المدخل وذكره القسطلاني وحسنه عن جمع من الصحابة كعلي
وعمر .

المبحث الأول

الثوابت في الحياة والإسلام

لأنَّ تعرف المتغيِّرات حتى تُعرف الثوابت ، والثوابت في الإسلام تترتب تأسيساً على ثوابت الحياة ، لأن الشريعة الإسلامية تواكب الحياة الإسلامية وتماشيها وتُراعي بشكلٍ أوَّلي قيامها والحفاظ عليها وتلبية احتياجاتها ضمن خطة مرسومة .

المطلب الأول ؛ جدول ثوابت الحياة الإنسانية ، وهي القوانين القطعية .

آ) وأولها : القوانين العقلية : وتُسمَّى بالمسلّمات العقلية أو (الضروريات) التي لا يُحتاج في إدراكها الى تأمل ونظر ، وهي عند المناطق ستة ، ١ - الأوليات وتُسمَّى بالبدهيّات ٢ - المشاهدات ٣ - المجربّات ٤ - المتواترات ٥ - الحدسيّات ٦ - والمحسّات ومن أراد التوسع في هذا الشأن فليرجع الى كتابي (معايير الفكر) يرَ هنالك تعريفات مذكّرت مع الأمثلة والشواهد^(١).

(١) تحت عنوان اليقينيّات العقلية ، انظر معايير الفكر للكاتب ص ١٠٥ وما بعدها .

ب - والقوانين العلمية ، وهي تلك اليقينيات التي اكتسبت درجة القطعية دون تلك النظريات التي هي قيد الدراسة بُعد ، فكون الأرض إهليلجية التكوين قانون علمي ، وكون الأرض تدور حول الشمس قانون علمي كذلك ، وكون مساحة الدائرة يساوي ضرب نصف القطر ب (پ ٣١٤) قانون علمي كذلك ، وكون الأرض تدور حول نفسها في يوم كامل وحول الشمس في حول كامل قانون علمي كذلك ، وهكذا . . . كل ذلك اكتسب القطع واليقين ولا يحتاج الى نظر .

ح - والقوانين السلوكية : وأقصد بذلك اتفاق بني الإنسان بالأعم الأغلب على تصنيف الأخلاق الإنسانية إلى أخلاق حسنة وأخلاق ذميمة ، فالبشر كلهم متفقون على أن الصدق من مكارم الأخلاق وأن الكذب من مفاسد الأخلاق ، وعلى أن الخيانة عار ، وعلى أن الاستقامة فضيلة . . . وهكذا . . . فكل ذلك صار من المسلّمات لدى بني الإنسان .

د - القوانين الاجتماعية الإنسانية : وهي تلك القوانين التي أصبحت من مسلّمات الأمور تضبط سير الحياة الإنسانية في نطاق الفرد والجماعة ، وهي قوانين تكفل قيام الضروريات في الحياة وحفظها ، وأخرى تكفل قيام حاجيات الحياة وحفظها ، وثالثة تكفل قيام تحسينيات الحياة وحفظها ، وكلها مما تواضع عليه بنو البشر واصطلحوا عليه فأضحى من بدهيات الحياة مثل الاتحاد قوة والتفرق ضعف ، العدل قوام الحياة السعيدة ، الاعتراف سيد الأدلة ، الدعوى بلا دليل مرفوضة ، مقاطع الحقوق ؛ شهود أو

يمين ، أو نفار ، وما إلى ذلك ، هذه هي مجمل ثوابت الحياة الإنسانية باختصار وإيجاز لا يمكن لأحد أن يناقش فيها أو يجادل في شأنها لأنها أصبحت جزءاً من قوانين الحياة . . . وعلى كل تشريع أن يُراعي في ثوابته التنظيمية ثوابت الحياة هذه فلا يمسّ جوهرها ، بل يسعى لتوفيرها على أكمل الوجوه .

المطلب الثاني ؛ الثوابت في الإسلام بعامة وفي التشريع الإسلامي بخاصة ،

لا ريب أن الركن الاعتقادي والأخلاقي في الإسلام هما من الثوابت قطعاً ولا يحتملان التغير ولا التبدل بحال من الأحوال . أمّا الأحكام التكليفية في التشريع الإسلامي فصنفان ؛

أ - أحكام أساسية وهي تلك الأحكام التي جاءت الشريعة الإسلامية لتأسيسها وتوطيدها بنصوصها الأصلية الأمرة الناهية ، فهذه لا تتبدل بتبدل الأزمان بل هي الأصول التي جاءت بها الشريعة لإصلاح الأزمان والأجيال ، فهذه هي ثوابت الشريعة

ب - وأحكام اجتهادية من قياسية ومصلحية ، أي التي قررها الاجتهاد بناءً على القياس أو على دواعي المصلحة ، وقد اتفقت كلمة فقهاء المذاهب على أن هذه الأحكام هي التي تتبدل بتبدل الزمان وأخلاق الناس ، كما تتبدل أيضاً وسائل تحقيق الثوابت في الشريعة وأساليب تطبيقها باختلاف الأزمنة والوقعات .

فالأحكام الأولى الأساسية التي هي ثوابت الشريعة من الأحكام والمبادئ الشرعية الثابتة التي جاءت الشريعة لتأسيسها ومقاومة خلافها لا تتبدل هي بتبدل الأزمان بل ربما تبدلت وسائل تحقيقها ، وأمثلتها في التشريع الإسلامي كحرمة المحرمات المطلقة ، وكوجوب التراضي في العقود ، والتزام الإنسان بعقده ، وضمان الضرر الذي يلحقه بغيره ، وسريان إقراره على نفسه دون غيره ، ووجوب منع الأذى وقمع الإجرام ومنع الظلم ، وسد ذرائع الفساد ، وحماية الحقوق ، ومسؤولية كل مكلف عن عمله وتقصيره ، وعدم مؤاخذه بريء بذنوب غيره ، فمثل هذا وأضرابه لا يتغير حكمه في كل وقت وفي كل حال أبداً ، لكن قد تتغير وسائل تحقيقه وأساليب العمل به . فوسيلة إحقاق الحقوق وحمايتها مثلاً وهو القضاء كانت محاكمة تقوم على أسلوب القاضي الفرد ، وقضاؤه على درجة واحدة قطعية^(١) ، فيمكن أن تتبدل إلى أسلوب محاكمة الجماعة ، وتعدّد درجات المحاكم بحسب المصلحة الزمنية التي أصبحت تقتضي زيادة الاحتياط لفساد الذمم .



معيّار الثبات في أحكام الشريعة التكليفية :
يتكون هذا المعيار من عناصر ثلاثة إذا اختل واحد منها
اختلّ المعيار كله ، وهي :

(١) ر : شرح الأتاسي على المجلة ج ١ ص ٩٣ ، والمدخل الفقهي العام للأستاذ الزرقا ج ١ ص ٩٢٠ وما بعدها .

أ- أن يكون الحكم التكليفي حكماً أساسياً أي مما جاءت
الشريعة لتأسيسه وتوطيده وهدم خلافه •

٢- وأن يكون من مقاصد الشريعة العامة إقامة
ضروريات الحياة وحفظها أو حاجياتها أو تحسينياتها ، فالحكم إذا
كان من الوسائل لا يترتب على تغيره كبير خطر ، بل يجب كونه من
المقاصد والأهداف الكبرى للشارع الحكيم •
وشتان بين الحكم المقصد والحكم الوسيلة ، فالأول كلي من
كليات هذه الشريعة ويترتب على غيابه خطر عظيم بالناس ،
كإحقاق الحق ومنع الظلم ، وأما الثاني فهو ثانوي بالنسبة للأول
مثل التحاكم إلى قضاء فرد أو قضاء جماعة ؟!! مثلاً •

٣- وأن يكون هذا الحكم الأساسي الكلي الأولي قد ثبت
بالنصوص الأمرة الناهية لا بالاجتهاد والرأي بالغاً ما بلغت دقته
ورجاحته •

فَمَهْمَا استكمل الحكم عناصر هذا المعيار فقد صار من
ثوابت الشريعة لا يجوز تغييره ولا تبديله بحال من الأحوال أبداً •



ومن المعلوم بالبديهة أن ثوابت التشريع الإسلامي تواكب
ثوابت الحياة وتدعم بناءها ، وتُعَلِّي من رُفْرُفِها ، لأن الشريعة كلها
قائمة على الفطرة الإنسانية ، وما الفطرة إلا تلك الثوابت في حياة
البشر •

المبحث الثاني

المتغيراتُ في الحياة والإسلام

المطلب الأول : المتغيرات في الحياة الإنسانية :

لاشك أن متغيرات حياة البشر أكثر من الثابت فيها ،
ولستُ بصدد حصر هذه المتغيرات وإنما سأتى على ذكر أمّاتها^(١) وهي
أربعة :

أ- النظريات العلمية الظنية ، التي لم تكتسب درجة
القطعية بل لاتزال مجال بحث وأخذ وردّ من الباحثين والعلماء مثل
نظرية الأنواع لدارون ونظرية أعمار الحضارات للمفكر هبلنجر
وغيرها ، فقد يأتي من البراهين مع قادمات الأيام ما يُثبت صحتها
لدى جميع المفكرين أو أكثرهم فتكتسب درجة القطعية ، وقد يأتي
ما يثبت بطلانها كما أثبت العلم الحديث في الفلك نظرية بطليموس
اليوناني في ثبات الأرض وانبساطها .

٢ - طرائق التفكير والبحث :

كان الإنسان في الزمن الماضي يعتمد في الوصول إلى المعرفة

(١) يُقال في فصح اللغة (أمّات) في جمع أم مالا يعقل ، و(أمّهات) في جمع أم
من يعقل .

على مزيج من الأخبار والملاحظات والتحليلات العقلية والأوهام وبعض القصص والحكايات وشيء من السحر والكهانة والشعوذة حتى جاء الإسلام فأرسى قواعد البحث العلمي وأبطل كل ماعدا التجربة والخبر الصادق المتواتر الذي يحيل العقل كذبه وجعل قانون البحث العلمي :

[إن نقلتَ فالصحة ، وإن ادَّعيتَ فالدليل]^(١)

ودعا إلى التفكير وقُدِّس العلم وأمر بالتجربة والملاحظة والاستقراء ، فقامت الحضارة الإسلامية الشاخنة على هذه الأسس الراسخة وقامت من بعدها الحضارة الحديثة التي تَلَمَّدَتْ لحضارة المسلمين في كلِّ من الأندلس والحروب الصليبية معاً فسمت وسمقت يوم ترك المسلمون العلم إلى الجهل والحضارة إلى التأخر والارتكاس في الظلمات .

لقد آمن المسلمون في شخص فلاسفتهم ومفكرهم بتطور طرائق البحث العلمي ، فطَوَّروها وجعلوها مواكبةً لتطور الزمان والبشرية ، وكذلك فعل مفكرو أوروبا يوم تَسَلَّمُوا مفاتيح الحضارة من العرب المسلمين ، فإنهم لم يقفوا عند ماوقف عنده أساتيدهم بل طَوَّروا تلك الطرائق والوسائل وحكَّموا العقل والملاحظة والتجربة وابتدعوا المنطق التجريبي (التطبيقي) للعلوم ، تَمَّموا به رحلة العقل في ميدان نصب معايير التفكير من المنطق الأرسطي

(١) آداب البحث للمرصفي وشرحها .

اليوناني إلى المنطق الصوري الإسلامي إلى المنطق الأوروبي الحديث ذي السمة التطبيقية العملية ، وهكذا تتطور عبر القرون طرائق البحث والتفكير ووسائل الوصول إلى المعرفة ، لكن الشيء الذي لم يتغير ولن يتغير هو اليقينيّات العقلية والقوانين العلمية القطعية •

٣- طرائق العيش ووسائل الارتفاق بمرافق الحياة الإنسانية •

وهذه أيضاً تتطوّر عبر الأجيال والشعوب وتطوّر الحياة البشرية وتغيّر معطيات العلم ، فقد كان الناس يعرفون الأخبار بالرواية الشفوية فأصبحت الأخبار تجتاز القارات والمحيطات في ثوانٍ معدودات ، وكذلك التأليف والطباعة والنشر ووسائل الراحة والرفاه ، وأساليب العيش وأنماط الحياة ، لكن الشيء الذي لم يتغير ولن يتغير أبداً هو وجود القوانين السلوكية الخلقية التي تضبط كليات هذه الحياة وتأطرها على مبادئ عليا اتفقت كلمة الأمم والأجيال على الأخذ بها واحترامها •

٤ - الأعراف والعادات العامة للأمم والشعوب •
ومن المعلوم كذلك أن الأعراف والعادات تتغيّر مع تغير الأزمنة والأمكنة وتغيّر الناس ، فما تعارفه قوم أو اعتادوه قد يكون مُستَهْجَناً عند آخرين ، وما تعارفه أقوام في زمن قد يتركه الناس بعد ذلك الزمن ويأخذون بغيره وهكذا ، وهذا التغيّر بالضرورة يتبع التغير الثالث وهو تغير طرائق العيش كما يظهر لي ، والثالث

يتبع الثاني كذلك ، وقد يكون التغير إلى صلاح أو إلى فساد ،
والثاني أغلب .

المطلب الثاني : المتغيرات في الإسلام

لاشك أننا نقصد هنا التشريع الإسلامي لأن العقيدة والأخلاق هما من الثوابت ، والإسلام عقيدة وأخلاق وشريعة كما هو معروف .

ففي مجال التشريع الإسلامي الإلهي راعى الشارع مُتَغَيِّرات الحياة هذه التي نُوهت بها آنفاً ، وأعطاهها حقها لأنها الأمرُ الطبيعي السائر في الطريق الصحيح ، وغير التطور هو الغلط ، وبما أن الفقه الإسلامي هو الالتفاتة الكاملة الشاملة للحياة الإنسانية في مجراها الطبيعي ، شرع أحكاماً اجتهادية أقام عليها أماراتٍ وعلاماتٍ وكلّف المجتهدين بالكشف عنها وإظهارها ، جعلها في المرتبة الثانوية بعد الأحكام الأساسية (الثابت في التشريع) من أحكام مستقلة برأسها أو وسائل تحقيق وأساليب تطبيق لتلك الثوابت تابعة لها في التصنيف ، منفردة عنها من ناحية الثبات والتطور فهي متطورة من حيث كانت الأساسية ثابتة ، والحقيقة أن الأحكام الشرعية التي تتبدل بتبدل الزمان مهما تغيرت بتغيره - فالمبدأ الشرعي فيها واحد ، وهو إحقاق الحق ، وجلب المصالح ودرء المفاسد ، وما تبدّل الأحكام إلا تبدّل الوسائل والأساليب الموصلة إلى غاية الشارع ، فإن تلك الوسائل والأساليب في الغالب لم يُحدّدها التشريع الإسلامي لكي يُختار منها

في كل زمان ما هو أصلح في التنظيم نتاجاً ، وأنجح في التقويم
علاجاً . (١)

وتأسيساً على ذلك فإن الأحكام المتغيرة في التشريع
الإسلامي هي كل حكم لم تتكامل فيه عناصر معيار الثبات المتقدم
ذِكْرُهُ ، فربما كان حكماً أساسياً لكنه ليس من المقاصد بل من
الوسائل ، وربما كان من المقاصد لكنه ليس أساسياً ، وربما كان
من المقاصد لكنه اجتاهدي لم يثبت بالنصوص الآمرة الناهية كما
سلف بيانه .

هذا وقد بحث بعض الكتاب من غير المتخصصين في هذا
البحث وخاضوا فيه ورجعوا منه بغير طائل ، ومشكلتهم أنهم
يكتبون متسلحين بثقافة عامة لا تُسمن ولا تُغني من جوع كما قال
الشاعر :

أوردها سعد وسعد مُشْتَمِلٌ ما هكذا يا سَعْدُ تُورَدُ الإِبِلُ

ولو أنهم تَرَيُّثُوا فراجعوا علماء الشريعة ورجاها أوردوا إلى
أُمَات كتب التشريع ولم يرسلوا القول على عواهنه لكان خيراً لهم
وللقراء الذين قد ينخدعون بما يقرؤون من كتابة أناس لهم ألقاب
علمية كبيرة ولكن حظهم من علم أصول التشريع الإسلامي ومن
أصول البحث العلمي قليل .

فمن ذلك ماكتب بعض هؤلاء الأفاضل على صفحات مجلة

(١) المدخل الفقهي للزرقاج ١ ص ٩٢١ وما بعدها .

من المجلات العربية^(١) فراح يزعم أن الثوابت في التشريع الإسلامي كلها محصورة في العبادات ، وأن فن المعاملات كله هو من قبيل الأحكام المتغيرة القابلة للتطور . . هكذا جملة واحدة دون تمحيص ولا تفريق .

وذهب آخر إلى أن الفقه الإسلامي كله متطور ومتغير سوى أحكام قليلة لاتعدو عدد أصابع اليد منها الميراث . . .

ولله كم يفعل التَّعَالُمُ بصاحبه ؟! وبالناس . . .
 ويوم قرأتُ مثل هذا الخطب حزنت حزناً شديداً على هذا الدين وعلى هذا الفقه الإسلامي كيف هان على أهله حتى صار يكتب فيه من شاء ما شاء وليس هناك من يقول له ، لماذا كتبت ؟ ومن أين لك ما كتبت ؟

وَقَدْ هَزُلْتُ حَتَّى بَدَا مِنْ هُزَايَا كَلَاهَا وَحَتَّى سَامَهَا كُلُّ مُفْلِسٍ
 وأريد أن أسأل السيد الكاتب سؤالاً واحداً ، من أين كتبت هذا وما هو مصدر كتابتك ؟ ومن سبقك فيما تقول ؟ إن كان هنالك علم خفي علينا فدلُّنا عليه فلقد بحثتُ في نهايتي المقالين

(١) مجلة العربي العدد (٢٨٩) والعدد (.) ، الكاتب الأول هو السيد (محمد خليفة التونسي) يعرض كتابا للسيد الأستاذ محمد فوزي اسمه (أحكام الأسرة في الجاهلية والاسلام) وهذه الأفكار أفكار الأستاذ فوزي ولكن عارض الكتاب ومترجمه راض عن هذه الأفكار ومؤيد لها ومضمونها أن العبادات ثابتة لاتقبل التغير من حيث شرع الله المعاملات فقط قابلة للتغير حسب الظروف والأوضاع لكن الناس خلطوا بين النظامين نظام العبادات ونظام المعاملات في عدم قبول التغير!! . . . ص ٨٨ وما بعدها .

لكلا الكاتبين فلم أر مرجعاً واحداً ولا عزواً ولا أمانةً في النقل !!
وإن كان هذا الذي تقوله من بنات أفكارك فأرجو أن تُعفينا والقراء
الكرام من بنات هذا الفكر ونحن لك من الشاكرين . . .
وبعد ، فالحق الذي لا ريب فيه هو ما ذهبت إليه في شأن
التفريق بين ثوابت الشريعة الإسلامية ومتغيراتها يؤيد^(١) ذلك
مقولات الفقهاء من الحنفية وغيرهم .

يقول المرحوم العلامة الشيخ خالد الأتاسي في شرحه
للمجلة مايلي :

[اعلم أن بعضاً من الأحكام الشرعية قد يكون مبنياً على
عرف الناس وعاداتهم فإذا اختلفت العادة عن زمان قبله تتغير
كيفية العمل بمقتضى الحكم ، وأما أصله فلا يتغير . . . ، وقد
يكون التغير مبنياً على تغير أحوال الناس المعبر عنه بتبدل الزمان لا
على تغير العرف والعادة] ثم قال [وأما الحكم الذي لا يكون مبنياً
على العرف والعادة ولا على تغير أحوال الناس فلا يتغير أصلاً
كالظلم مثلاً ، فإنه ممنوع في كل وقت وفي كل حال لا يتغير
أبداً] .^(١)

ويقول العلامة ابن عابدين الفقيه الحنفي العظيم في رسالته
(نَشْرُ العُرْف فيما بني من الأحكام على العُرْف) مايلي : [اعلم أن
المسائل الفقهية إما أن تكون ثابتةً بصريح النص وهي الفصل

(١) المدخل الفقهي للزرقا ج ١ ص ٩١٩ وما بعدها .

(١) شرح المجلة للأتاسي ج ١ ص ٩١ و ٩٢ و ٩٣

الأول ، وإما أن تكون ثابتة بضرب اجتهاد ورأي ، وكثير منها ما يبينه المجتهد على ماكان في عرف زمانه بحيث لو كان في زمان العُرف الحادث لقال بخلاف ما قاله أولاً [ثم قال : فكثير من الأحكام تختلف باختلاف الزمان لتغير عرف أهله . أو لحدوث ضرورة أو فساد أهل الزمان بحيث لو بقي الحكم على ماكان عليه أولاً للزم منه المشقة والضرر بالناس ، ولخالف قواعد الشريعة المبنية على التخفيف والتيسير ودفع الضرر والفساد لبقاء العالم على أتم نظام وأحسن إحكام ، ولهذا ترى مشايخ المذهب خالفوا مانص عليه المجتهد في مواضع كثيرة بناها على ما كان في زمنه لعلمهم بأنه لو كان في زمنهم لقال بما قالوا به أخذاً من قواعد مذهبه ^(١)]

قلت ، وتأسيساً على هذا بُنيت القاعدة الفقهية [لا يُنكر تغير الأحكام بتغير الأزمان] ^(١) / المجلة م ٣٩ / فأين ماذكره فقهاء الشريعة العظام مما يهرف به هؤلاء ؟!

وبعد ، فلا يَعْزُبُ عن البال في هذا المقام أن نتكلم بإيجاز عن أمرين اثنين هامين :

١ - عوامل تغير الزمان ٢ - وأنواع تغير الأحكام القابلة لهذا التغير

(١) مجموع رسائل ابن عابدين ح ٢ ص ١٢٥ وما بعدها .

(٢) شرح الأتاسي على المجلة ص ٩١ وما بعدها .

المبحث الثالث

عوامل التغير وأنواعه

المطلب الأول ؛ عوامل تغير الزمان ؛ نوعان ؛ فساد وتطور :

قد يكون تغير الزمان الموجب لتبديل الأحكام الفقهية الاجتهادية ناشئاً عن فساد الأخلاق وفقدان الورع وضعف الوازع مما يسمونه فساد الزمان ؛ وقد يكون ناشئاً عن حدوث أوضاع تنظيمية ووسائل زمنية جديدة من ترتيبات إدارية وغيرها ، وهذا النوع الثاني كالأول موجب لتغير الأحكام الفقهية الاجتهادية المقررة قبله إذا أصبحت لا تتلاءم معه لأنها تصبح عندئذ عبثاً أو ضرراً ، والشرعية منزّهة عن ذلك ، ومن المعلوم بالبدية أنه لا عبث في الشريعة كما قرر الشاطبي في الموافقات وغيره من الفقهاء .

(أولاً) تغير الأحكام الاجتهادية لفساد الزمان :

فمن المسائل التي غير الفقهاء المتأخرون أحكامها التي قررها اجتهاد الأئمة الأولين وعللوا ذلك بفساد الزمان أي بفساد الأخلاق العامة ؛ المثال الآتي :

في أصل المذهب الحنفي أن الزوجة إذا قبضت معجل

مهرها تلزم بمتابعة زوجها حيث شاء ، لكن المتأخرين لحظوا انقلاب الأخلاق وغلبة الجور وأن كثيراً من الرجال يسافرون بزوجاتهم إلى بلاد نائية ليس لهن فيها أهل ولا أقارب فيسيئون معاملتهن ويجورون عليهن ، فأفتى المتأخرون بأن المرأة ولوقبضت معجل مهرها لا تجبر على متابعة زوجها إلى مكان إلا إذا كان وطناً لها وقد جرى فيه عقد الزواج بينهما وذلك لفساد الزمان وأخلاق الناس ، وعلى هذا استقرت الفتوى والقضاء في المذهب^(١) .

فهذا المثال وأضرابه كثير في كتب الحنفية المتأخرين من المسائل التي تغيرت فيها الآراء الفقهية والفتاوى وعمل القضاء لا اختلاف في الأنظار والمبادئ الفقهية التي بنيت عليها الأحكام الأولى ، بل بسبب : تغير الزمان ، وفساد الأخلاق العامة ، كقعود الهمم عن الواجبات ، وفساد الذمم في المعاملات ، وفشو الظلم ، وضعف الوازع الديني عن أكل الحقوق بالباطل .

حتى إن الأحكام الواردة في السنة النبوية نفسها إذا كان منها شيء مبنياً على رعاية احوال الناس وأخلاقهم في عصر النبوة ثم تبدلت أحوالهم وفسدت أخلاقهم قام الصحابة الكرام رضوان الله عليهم بتبديل الحكم النبوي تبعاً لذلك إلى ما يوافق غرض الشارع في جلب المصالح ودرء المفاسد وصيانة الحقوق أخذاً من فقه النص لا من ظاهره ؛ فقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم (سئل عن ضالة الإبل هل يلتقطها من يراها لتعريفها وردّها على صاحبها

(١) ر ؛ باب المهر من كتاب النكاح في الدر ٣٤٧/١ ، وفي رد المحتار ج ٢ ص ٣٦

حتى يظهر كضالة الغنم ونحوها من أنواع اللُّقطة التي يُخشى عليها ، فهي النبي صلوات الله عليه عن التقاطها لأنها لا يُخشى عليها ما يُخشى على غيرها من الضياع وأمر بتركها تردُّ الماء وترعى الكلاً حتى يلقاها ربها - أي صاحبها -) وقد ظلَّ هذا الحكم محافظاً عليه إلى آخر عهد عمر رضي الله عنه ، فلما كانت خلافة عثمان رضي الله عنه أمر (بالتقاط ضوالَّ الإبل وبيعها فإذا جاء صاحبها أعطي ثمنها)^(١) على خلاف ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ذلك لأنَّ عثمان رأى أن الناس قد دب فيهم فساد الأخلاق والذمم وامتدت أيديهم إلى الحرام فهذا التدبير أصون لضالة الإبل وأحفظ لحق صاحبها خوفاً من أن تنالها يد سارق أو طامع ، فهو بذلك - وإن خالف أمر رسول الله ﷺ في الظاهر - إنما هو موافق لمقصوده إذ لو بقي العمل على موجب ذلك الأمر بعد فساد الزمان لآل إلى عكس مراد النبي صلى الله عليه وسلم في صيانة الأموال وكانت نتيجته ضرراً^(٢) .

(ثانياً) تغيير الأحكام الاجتهادية لتطور الوسائل والأوضاع :

آ) في الماضي :

نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كتابه أحاديثه غير القرآن

(١) أخرجه البخاري وغيره .

(٢) روى ذلك عن مالك ابن شهاب الزُّهري .

(٣) ر ؛ تاريخ الفقه الإسلامي إخراج كلية الشريعة في الأزهر طبعة مطبعة وادي الملوك ص/ ٤٨ والمدخل انفعهي للزرقا ج ١ ص ٩٢٩ وما بعدها .

الاستحسان الثابت بالضرورة بعامل تبدل أحوال الناس المعبر عنه بتبدل الزمان ، ومثال ذلك طهارة الحياض والآبار بنزح الواجب فيها وهو المسمّى (باستحسان الضرورة) مخالفاً لحكم القياس الجلي المتروك به ^(١).

هذه هي قصة المتغيرات الفقهية الاسلامية وموقف الشريعة ورجالها منها وهو موقف حكيم ، وفي ذلك يقول الشهاب القرافي المالكي في (الفروق) ما نصه :

[الجمود على المنقولات أبداً ضلال في الدين ، وجهل بمقاصد علماء المسلمين ، والسلف الماضين] ^(٢)

وبهذا يظهر أن التغير في الأحكام التكليفية في الشريعة ميدانه الأحكام الاجتهادية وبما كان وسائل لا مقاصد ولا أحكاماً أساسية ، لا فرق في ذلك بين العبادات والمعاملات ولأنكحة ، فكل أولئك يمكن أن يجري فيه التغير بتوفر شروطه وتحقق معياره . لكن الذي يظهر أن هذا التغير في مجال المعاملات والأنكحة أظهر وأوضح لا بتناء كثير من أحكامها على الاجتهاد والمصالح المرسله ، على أن هذا لا يجعلنا نخصص التغير بالمعاملات فقط وننفية عن غيرها ، فهناك تغير في بعض أحكام العبادات المبنية على الاجتهاد لتغير الزمان أو الأوضاع بفعل عامل التطور ، وإن كان قليلاً إذا ما قيس ذلك إلى التغير في نطاق المعاملات فمن ذلك

(١) ر ؛ شرح المجلة للأناسي ج ١ ص ٩٣ تحت عنوان (تنبيه) ، وقد ذكر الشارح

أمثلة عديدة لكل من النوعين في ص ٩١ و ٩٢ فلتنظر .

(٢) ر ؛ الفروق تحت الفرق ٢٨ المسألة الثالثة ج ١ ص ١٧٧

وليست داخلية في صميم نظرية العرف وإن كان لها ارتباط بوجه
بنظرية العرف من حيث إن التغير قد يكون في الأعراف والعادات
كما يكون بمحض تغير الأوضاع أو فساد الذمم والأخلاق .

هذا ؛ ولقد سُمي بعض شراح المجلة^(١) تطور الزمان
(اختلاف وضعي الفعل) وشرح ذلك بقوله (وكذلك متى
اختلفت أوضاع الفعل حالة وجوده في زمانين فإن الأحكام الشرعية
كذلك تختلف) وضرب لذلك مثلاً ببيع الوفاء الذي أباحه الحنفية
فيما وراء النهر للحاجة ، قلت ولا مشاحة في الاصطلاح .

المطلب الثاني ؛ أنواع تغير الحكم التكليفي :

إن تبدل الحكم سواء لتبدل العرف والعادة ، أو لتبدل
أحوال الناس على نوعين ؛

آ (نوعٌ لم يتبدل حقيقة بل هو هو ، لكون للمقصود في
الحالين واحداً ، أعني بذلك الصنف الذي يتبع السبب الأول
الباعث على التغير وهو عامل تغير العرف والعادة كحصول العلم
بحال المبيع وبعْدالة الشهود ، إذ كان أولاً يُكتفى برؤية بيت من
الدار ثم قالوا بعدم الاكتفاء على هذه الكيفية بناءً على تغير العرف
الأول .

ب (ونوعٌ فيه تبدل حقيقي ، وهو النوع المبني على

(٢) ر ؛ شرح المجلة للأتاسي ج ١ ص ٩٢ يقول الشارح (فهذه الأحكام وأماها تثبت
استحساناً ، والاستحسان كما في التلويح احد الأدلة الأربعة يقع في مقابلة
القياس الجلي ويُعمل به إذا كان أقوى من القياس) .

واستمر الأمر كذلك صدر القرن الأول ثم أمر الخليفة عمر بن عبد العزيز بتدوين السنّة خشية الضياع عليها ، وذلك لما لم تبق هناك خشية من اختلاط السنّة بالقرآن ولم يبق موجب لعدم كتابة السنّة فأصبحت كتابتها واجبة لحفظها من الضياع لأن الحكم يدور مع علته ثبوتاً وانتفاءً^(١) .

ب (في العصر الحاضر :

١ - كان التعاقد قديماً على العقار الغائب عن مجلس العقد لا بد من تحديده ، وبعد إنشاء السجلات العقارية اكتفي بذكر رقم المحضر دون حدوده ، وهذا ما يقتضيه فقه الشريعة لأن ذلك أصبح أسهل وأيسر وأتم وأوفى بالغاية^(٢) .

٢ - كان التسليم يتم في العقار إلى المشتري بالتسليم الفعلي أو بالتمكن منه بتسلم المفتاح مثلاً ، أما اليوم وبعد إنشاء السجلات العقارية أصبح من الضروري في فقه الشريعة أن يُعدّ لتسجيل العقد العقاري حكم التسليم الفعلي للعقار في ظل الأوضاع التنظيمية الجديدة ، فمن مجموع هذا وأشباهه يتضح أن قضية تغير الأحكام لتغير الزمان وتطور الأوضاع إنما هي من نظرية الاستحسان عند الحنفية^(٣) والمصالح المرسلّة عند المتكلمين ،

(١) ر؛ المدخل الفقهي للزرقا ج/١ ص ٩٣٠ وما بعدها .

(٢) انظر في هذا أمثلة كثيرة ذكرها كل من الأتاسي شارح المجلة ج ١ ص ٩١ و ٩٢

و ٩٣ والزرقا في المدخل الفقهي ج ١ ص ٩١٩ إلى ٩٣٧ .

(١) ر؛ شرح المجلة (القواعد الكلية) لمحمد سعيد الراوي ص ٧٢ ، وانظر ايضاً

شرح المجلة لسليم رستم باز ج ١ ص ٣٦

ما أفتى به متأخرو الشافعية بأن صلاة العيد تجوز في المسجد الجامع بل هو أفضل كما حرره الباجوري في حاشيته على ابن قاسم الغزي قال (وفعلها بالمسجد أفضل)^(١) وأفتى متأخرو الحنفية بجواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن والشريعة وإقامة شعائر الدين وإن كان هذا لم يفت به المتقدمون من الحنفية نظراً لتغير الزمان وقصور الهمم وإلا لبطلت الشعائر وأحى العلم^(٢).

وكذلك نرى أن التغير يشمل كثيراً من أحكام نظام الحكم ونظام الشورى ، ونظام المال والاقتصاد في الفقه الإسلامي ، بل يشمل كثيراً من أحكام نظام (السير) المسمى اليوم بالقانون الدولي ، وقانون العقوبات وغيره في فقهنا العظيم .

وأختم هذا البحث بهذه المقولة التي ترجم لها ابن القيم رحمه الله بقوله (فصل ؛ تغير الفتوى واختلافها بحسب تغير الأزمنة والأمكنة والاحوال والنيات والعوائد) قال ما نصه :

[هذا فصل عظيم النفع جداً ، وقد وقع بسبب الجهل به غلط عظيم على الشريعة أوجب من الحرج والمشقة وتكليف ما لا سبيل إليه ما يعلم أن الشريعة الباهرة التي في أعلى رتب المصالح لا تأتي به ، فإن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد ، وهي عدل كلها ، ورحمة كلها ، ومصالح كلها ، وحكمة كلها ، فكل مسألة خرجت من العدل

(١) ر ؛ الباجوري في حاشيته على ابن قاسم الغزي ج ١ ص ٢٢٤ .

(٢) ر ؛ مجموع رسائل ابن عابدين ج ٢ ص ١٢٥ وما بعدها .

إلى الجُور . وعن الرحمة إلى ضدها ، وعن المصلحة إلى المفسدة ،
وعن الحكمة إلى العبث ، فليست من الشريعة وإن أدخلت فيها
بالتأويل [١] .

وبعد : فهذه جولة عجل في رياض الفقه وأصوله اقتطفت
منها هذه الباقة العطرة ، وهذه العُجالة المختصرة ، ولا أزعج أي
وفيت الموضوع حقه وإنما هو أول الغيث ، وإن مع اليوم غدا ومع
العسر يسراً ، وربما رجعت إلى هذا الموضوع في قادمات الأيام إن
شاء الله بشيء من التفصيل والاستقصاء .

(١) ر ؛ إعلام الموقعين المنيرية ج ٣ ص ١ وط الكردي ص ٢٧ وانظر ردود على أباطيل
للحامد ص ٨٥ .

الباب الثاني

دراسات في القواعد المتفرّعة عن النظرية (الفروع والأغصان) والثمرات

- قاعدة التوسط في الفكر الإسلامي
- تطور مفهوم الشورى في الفكر الإسلامي

الفصل الأول

من الثوابت التطبيقية قاعدة التوسط بين الفكر الإسلامي والحياة

« وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا
شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم
شهاداً »

قرآن كريم

« الوسط العَدْل »

حديث شريف

« الوسط هو معظم الشريعة وأم الكتاب »
الشاطبي

مدخل

ليس هنالك أحسن عند العقلاء ولا أجمل ولا أكيس
ولا أحلى من التوسط في الأمور كلها ، ولهذا تمدح الأدباء والشعراء
بذلك في مانظموها من القريض وماصاغوا من إنشاء وكتابة ، فقد
قال الشاعر ؛ يمدح الركوب في وسط الدابة لتمكن الراكب
إذا رحلت فاجعلوني وسطاً إني كبير لا أطيق الضنْدَا
وقال الشاعر منوها بمرعى وسط أي خيار :

إِنْ هَا فَوَارِسًا وَفَرَطًا وَنَفْرَةَ الْحَيِّ وَمَرْعَى وَسَطًا^(١)

وفي الحديث الشريف (خير الأمور أوسطها) ، وقال زهير :

هُمْ وَسَطٌ يَرْضَى الْأَنَامُ بِحُكْمِهِمْ إِذَا نَزَلَتْ إِحْدَى اللَّيَالِي بِمُعْظَمٍ^(٢)

وقديماً قيل (خير الأمور الوسط ، وحبُّ التناهي غلط) ،
وهنالك من كلام العرب كثير من هذا القبيل ، ومن كلام الحكماء
والمفكرين . ولقد رأيتُ أن هذه القاعدة كما تسري في شؤون

(١) لسان العرب ج ٧ ص ٢٦ ، وما بعدها وللبيت الأول رواية ثانية (إذا ركبت

فاجعلاني) انظر ص ٤٢٨ .

(٢) أساس البلاغة ص ٤٩٨ .

العادات والأعراف والمواضعات تسري في شؤون الأخلاق والتشريع الإسلامي والعقيدة الصحيحة التي كان عليها رسول الله ﷺ وأصحابه ، ورأيت أنها من ثوابت الحياة كما أنها من ثوابت الإسلام ، ولما كانت المقولة السابقة كتبتُها في (الثوابت والمتغيرات في الإسلام والحياة) وجدْتُني أنساق عفويّاً إلى تكميل هذا المبحث الهام والركن الركين من الإسلام بهذه المقولة أجعلها دراسة تطبيقيةً لمبدأ الثوابت في الإسلام والحياة وما أحوج ذلك البحث النظري العقلي البحث إلى ساحةٍ عمليةٍ صالحةٍ للتطبيق ، وهذه هي الساحةُ المُتاحة والتربة الصالحة .

إن البحث في هذه المسألة الهامة وتقعيدها وضبط شواردها والإتيان على ذكر مستثنياتها في مناحي الفكر الإسلامي لأمرٌ لم يُسبق من بعد فيما أحسب في كلياته ومجموعه ، ولو أنه كانت منه شذرات هنا وهناك مما كتبه علماءنا الأقدمون رضوان الله عليهم الذين نحن عالة عليهم إلى اليوم ، ولكن الحاجة اليوم دعت إلى إفراد هذا البحث في جزء يكون قاعدة كالشجرة لها جذورها وفروعها وأغصانها وأوراقها وثمراتها ، حتى لا تنبهم الطريق أمام السارين في معترك ليل الإسلام الذي نرجو أن يكون له من بعده صبح يوم نفتح أعيننا على النور ونفوسنا على الحق .

وجدت حالَ جلّ المسلمين خواصّهم وعوامهم في هذه المسألة ضائعين بين جانبي الإفراط والتفريط ، في التصور أو في السلوك أو فيهما معاً ، فضاعت الرؤية الصحيحة للأمور ، وضاعت أيضاً معها الموازين والمعايير الدقيقة التي تزن الأمور

فتضعها في نصابها وليس أضيع للحقوق وأشد خطراً على الأمة وأكبر فتكاً فيها من ضياع المعالم وفقدان الصوى ، وانبهاً الأمور واختلاطها بعضها ببعض ، وهذا العمر الحق منتهى الهلاك والدمار والخراب ، وهوراجع في معظمه إلى تقصير العلماء المتخصصين عن وضع الضوابط ، ونصب الأمارات ، وتقعيد القواعد ، والبحث عن الجزئيات وترك الكليات ، والدوران حول أمور ليست في العير ولا في النفير ، حتى إذا ما قامت أمة وجاء الخلف بعد السلف ، وجدوا الأمور مختلطة المفاهيم باهتة الألوان فمشواً على غير هدى فوقعوا في أحد جانبي الخطأ الإفراط أو التفريط ، وتوارث ذلك الأخلاف عن الأسلاف والأبناء عن الآباء فكبر الخطب وعظم الأمر وعُدت الشقة ، وندم عقلاء القوم ولات ساعة مندم .

فلعلي بهذه الكتابة المتواضعة أضع لبنة بسيطة في المعمار الفقهي الإسلامي الشامخ ، فأقدم للحقيقة المجردة والأجيال جهداً عقلياً لا أدعي فيه الابتكار والإبداع ، بل حسبي منه حسن العرض وجمع المتفرق ، وصياغة جديدة لمثورات قديمة ، وربما كان في البحث شيء جديد هو وضع الضوابط وتقعيد القواعد ، وما إخاله في جزئياته جديداً ، وإن كان صوغه في الأسلوب وسبكه على هذا النمط يعُدُّه الباحثون جديداً ، ولا عبرة بنظري بذلك كله ، وإنما العبرة في النتيجة والثمرة المرجوة هل استطعنا الوصول إليها أم لا ؟ فإن وفّقنا ووصلنا فلنا أجران وإن أخطأنا الهدف فحسبنا ذلك الأجر الواحد .

وبعد ،

فلعل من نافلة القول أن أذكرّ القارئ الكريم أن هذا البحث مرتبط ارتباطاً عضوياً بالبحث الذي قبله ، فإن كان هذا البحث التطبيق العملي - فالبحث السابق هو النظرية العلمية ، فإذا صعبت عليك أيها الأخ القارئ فكرة ما فارجع إلى البحثين السابقين . (خصائص الفكر الإسلامي) و (الثوابت والمتغيرات) فالكلام مترابط بعضه ببعض ، آخذ بعضه برقاب بعض ، كأركان البناء كل منها يسند الآخر ويدعمه ويقوّيه ، حتى يتكامل المعمار الفني للفقهاء الإسلامي العظيم (قل لو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً) صدق الله العظيم .

هذا ؛ وسيكون هذا المبحث مشتملاً على التعريف بالوسط لغة واصطلاحاً ، ولدى الأدباء والمفكرين ، ثم يتبعه الحديث عن الوسط في الكتاب والسنة وعلماء الكلام والمفكرين الإسلاميين ، ثم لدى الفقهاء وعلماء السلوك ، ثم يتبعه الحديث عن ضوابط التوسط في الإسلام ومستثنياته ويكون ختام البحث في الحديث عن القواعد الفقهية المبنية على هذه القاعدة الكبرى والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

المبحث الأول

التعريف بالتوسط بوجه عام
(مدخل إلى القاعدة)

المطلب الأول

في التعريف بالتوسط لغة واصطلاحاً

(آ) - القاعدة : لغة ؛ الأساس ؛ قال تعالى (وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل)^(٣) واصطلاحاً [قضية كلية منطبقة على جميع جزئيات موضوعها لِيُتَعَرَّفَ أحكامها منه]^(٤) كما قرر العلامة اللكنوي في حاشية قمر الأقيار .

(ب) - والوَسَطُ لغة ؛ في اللسان : [وَسَطَ الشيء ما بين طرفيه ، ومنه المثل (يرتعي وَسْطاً وَيَرْبِضُ حَجْرَةً) أي يرتعي أوسط المرعى وخياره مادام القوم في خير فإذا أصابهم شرٌ اعتزلهم ، ووسط المرعى خير من طرفيه]^(٥) .

(٣) البقرة / ١٢٧ .

(٤) حاشية قمر الأقيار للكنوي على نور الأنوار على المنار ص ٤ ط الهند « دهي » .

(٥) لسان العرب ٧ : ٤٢٦ وما بعدها .

وقال في الأساس [جلس وَسَط الدار وضرب وسطه وأوساطهم ، وهو أوسط أولاده ووسطى بناته ووسط القوم وتوسطهم ؛ حصل في وسطهم ، قال وقد وسطت مالكا وحنظلة ، وتوسطت الشمس السماء ، ووسطته القوم ، وهي واسطة القلادة ووسائط القلائد ، ومن المجاز ؛ هو وَسَط في قومه وَسِطَةً ، وقوم وَسَط وأوساط ، خيار ، وهو من واسطة قومه ، وهو أوسط قومه حسباً ، وسِطَات الدنانير خيارها]^(٦) ، ومنه الاقتصاد وهو التوسط في النفقة . وقال في القاموس [الوسط من كل شيء أعَدَّله وخياره ، وهو وسيط فيهم أي أوسطهم نسباً وأرفعهم محلاً]^(٧) .

(ج) - والوسط اصطلاحاً فيه المعنى اللغوي (وسط الشيء ما بين طرفيه كأوسطه) و (التوسط أن تجعل الشيء في الوسط)^(٨) ولدى العلماء [التوسط ؛ حالة محمودة غالباً تقوم في العقل الإنساني السليم بالفطرة وتعصمه من الميل إلى جانبي الإفراط والتفريط] .

كما ظهر لي والله أعلم ، يشهد لذلك قوله تعالى (والذين إذا أنفقوا لم يُسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً)^(٩) وقوله تعالى ﴿ ولا تجهر بصلاتك ، ولا تخافت بها ، وابتغ بين ذلك سبيلاً ﴾^(١٠) وقوله تعالى ﴿ إنها بقرة لا فارض ولا بكر ، عوانٌ بين ذلك ﴾^(١١) أي الشابة .

(٦) القاموس المحيط ٢ ص ٣٩١ وما بعدها . أساس البلاغة ٤٩٨ .

(٧) اللسان ج ٧ ص ٤٣٠ .

(٨) الفرقان / ٦٧ / .

(٩) الاسراء / ١١ / .

(١٠) البقرة / ٦٨ / .

المطلب الثاني

التعريف بقاعدة التوسط في البحث العلمي

الفرع الأول : التوسط لدى الأدباء والمفكرين وعلماء الاجتماع

(آ) - التوسط لدى الأدباء والشعراء وأرباب البيان ؛
من أجمل ما قرأته من الشعر في التوسط وترك الغلو والتطرف
مقاله الشاعر العربي في وصية :

اقتَصِدْ في كل حالٍ واجتَنِبْ غَمًّا وذَمًّا
لا تَكُنْ حُلُوءًا فَتُؤْكَلَ لا ولا مُرًّا فَتُرمَى
وقال الشاعر :

حُبِّ التَّنَاهِي غَلَطٌ خير الأمور التَّوَسُّطُ
ولبعضهم وقد أجاد ؛
عليك بأوساط الأمور فإنها نجاة ، ولا تركب ذلولا ولا صنبا

وقال أبو الأسود الدؤلي أو هذبة بن الحشرم العذري - والثاني
أرجح -

وأَجِبْ إذا أَحْيَيْتَ حُبًّا مَقَارِبًا فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي مَتَى أَنْتَ نَازِعٌ
وَأَبْغَضْ إذا أَبْغَضْتَ غَيْرَ مَبَايِنٍ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي مَتَى أَنْتَ رَاجِعٌ^(١١)

(١١) أدب الدنيا والدين للماوردي : ١٧٢ ، وهو عند صاحب معراج البيان لهذبة .

ومن كلام العرب ما قاله الأعرابي للحسن (علّمني ديناً
وسوطاً لا ذاهباً فروطاً ولا ساقطاً سُقوطاً) قال صاحب اللسان ؛
(فإن الوسوط ههنا المتوسط بين الغالي والتالي ، ألا تراه قال لا
ذاهباً فروطاً ؟ أي ليس يُنال ، وهو أحسن الأديان) وقال سيدنا
علي رضوان الله عليه (خير الناس هذا النمط الأوسط يلحق بهم
التالي ويرجع إليهم الغالي) (١٢)

قالوا وواسطة القلادة هي الجوهرة الفاخرة والدرّة التي في
وسطها وهي أنفُس دُرّها : قال ابن الرومي في رثاء ولده محمد ؛

تَوَخَّى جَمَامَ الموت أَوْسَطَ صَبِيَّتِي فَلِلَّهِ كَيْفَ اخْتَارَ وَاسِطَةَ الْعِمْقَدِ ؟

وقال عبد الله بن شدّاد لابنه : (أي بُني إذا أُحْبِبْتَ فلا
تُفِرْط ، وإذا أَبْغَضْتَ فلا تُشِطِّط) .

وقالوا : (إن الجاهل إن مزح أَسْخَطَ ، وإن اعتذر أفرط ،
وإن حَدَّثَ أَسْقَطَ ، وإن قَدِرَ تَسَلَّطَ ، وإن عَزَمَ على أمر تورَّط ،
وإن جلس مجلس الوَقَارِ تَبَسَّطَ) (١٣) ، ولأبي يعلى بسند جيد عن
وهب بن مُنَبِّه قال ، [إن لكل شيء طرفين ووسطاً ، فإذا أمسك
بأحد الطرفين مال الآخر ، وإذا أمسك بالوسط اعتدل الطرفان ،
فعليكم بالأوساط من الأشياء] .

(١٢) لسان العرب ٧ ، ٤٢٩ وما بعدها .

(١٣) معراج البيان ص ١٦٢ وما بعدها .

(ب) - التوسط لدى علماء الاجتماع ؛

قال الماوردي في أدب الدنيا والدين في مبحث أدب الصديق . [وينبغي أن يتوقى الإفراط في محبته ، فإن الإفراط داع إلى التقصير ، ولأن تكون الحال بينهما نامية أولى من أن تكون متناهية . . . قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا يكن حبك كلفاً ولا بغضك تلفاً] .

ثم قال ؟ وهكذا يقصد التوسط في زيارته وغشيانه غير مقل ولا مكثر فإن تقليل الزيارة داعية المهجران وكثرتها سبب الملال [، ثم قال [بل تتوسط حالتا تركه وعتابه ، فيسامح بالمتاركة ويستصلح بالمعاتبة]^(١٤) ، وقال أحد الحكماء يوصي ولده (وعليك بالاقتصاد والتوسط في النفقة قال الله عز وجل ﴿ والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً ﴾ وقال ﴿ ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً ﴾ وقال ﴿ وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين ﴾ وقال رسول الله ﷺ (ما عال من اقتصد) أي ما افتقر من توسط في المعيشة . . .) ثم قال (وعليك بالرفق وحسن المعاملة مع الناس) ثم قال :

بالرفق	والمجاملة	تصطلح	المعاملة
الرفق في كل الأمور زئناً	والعنف عيب يتقى وشيناً ^(١٥)		

(١٤) أدب الدنيا والدين : ١٧٢ وما بعدها .

(١٥) ترجمة الشيخ عبد القادر القصاب : ١١٠ .

وقال أحدهم ؛

[هلك من ادعى ، وردّي من آتحم ، اليمين والشمال
مضلة ، والوسطى الجادة] .

(ح) - التوسط لدى المفكرين والفلاسفة :

١- قال الحكماء قاطبة : أشرف الأمور المعتدل المتوسط
فيها في كل شيء في الجوهر والعرض والكم والكيف والهيولى
والمادة ، المحسوسات والمعقولات المجردات ، لذلك كان الانسان
أشرف المخلوقات لأنها أعد لها .

جاء في شرح المواقف للسيد الشريف الجرجاني على مواقف
العضد ؛ [تنبيه ؛ اتفقوا على أن أعدل أنواع المركبات أي أقربها
بحسب المزاج إلى الاعتدال الحقيقي نوع الإنسان ، لأن النفس
الإنسانية أشرف وأكمل ولا بخل في إفاضة المبدأ بل هي بحسب
استعدادات القوابل ، فاستعداد الإنسان بحسب مزاجه أشد
وأقوى ، فيكون إلى الاعتدال الحقيقي أقرب ، واختلفوا في أعدل
الأصناف من نوع الإنسان . . .]^(١٦)

وقال ابن سينا في الإشارات [تنبيه ؛ الجسم له في حال
تحركه ميل يتحرك به ويحس به الممانع ، ولن يتمكن من المنع إلا فيما
يضعف ذلك فيه] جاء في شرح الطوسي على الإشارات [وتمثل في
ذلك بالماء وهو قوله إبطال الحرارة العرضية التي يستحيل إليها الماء
لتصور كيفية التقادم المذكور فإنه لا يجتمع في الماء حرارة وبرودة بل

(١٦) شرح المواقف للشريف الجرجاني ص ٤١٥ وما بعدها .

يكون أبداً متكفياً بكيفية متوسطة بين غاية الحرارة الغريبة والبرودة الذاتية ، تارة أميل إلى هذه وتسمى حرارة ، وتارة أميل إلى تلك وتسمى برودة ، وتارة متوسطة بينهما ولا تُسمى باسمها [١٧] .

٢- وجاء في التلويح للسعد التفتازاني - وهذه أهم مقولة في هذا الموضوع قال ماخلاصته وتحصيله [رَكَّب الخالقُ في الإنسان ثلاث قُوى :

- إحداها ؛ مبدأ إدراك الحقائق والسُّوق إلى النظر في العواقب والتميز بين المصالح والمقاسد ، ويعبر عنها بالقوة النطقية والعقلية ، والنفس المطمئنة والملَكِيَّة .

- والثانية ؛ مبدأ جذب المنافع وطلب الملاذ من المآكل والمشارب وغير ذلك ، وتُسمى القوة الشهوانية والبهيمية والنفس الأمّارة .

- والثالثة ؛ مبدأ الإقدام على الأهوال والشوق إلى التسلط والترفع ، وهي القوة الغضبية والسُّبُعِيَّة والنفس اللوَّامة .
وتحدّث من اعتدال الحركة للأولى (الحِكْمَة) ، وللثانية (العِفَّة) ، وللثالثة (الشجاعة) فأُمّهات الفضائل هي هذه الثلاثة ، وما سوى ذلك إنما هو من تفرّيعاتها وتركيباتها وكل منها محتوش بطرفي إفراط وتفریط ، هما رذيلتان ؛

أما الحكمة ؛ فهي معرفة الحقائق على ماهي عليه بقدر الاستطاعة ، وهي العلم النافع المعبر عنه بمعرفة النفس مالها وما

(١٧) شرح الإشارات للخواجه الطوسي ج ١ ص ١٤ ومقابلها .

عليها ، وإفراطها (الجُرْئَة) ، وهي استعمال الفكر فيما لا ينبغي كالمتشابهات ، وعلى وجه لا ينبغي كمخالفة الشرائع ، وتفريطها الغباوة ، التي هي تعطيل القوة الفكرية بالإرادة والوقوف عن اكتساب العلوم النافعة .

وأما الشجاعة فهي انقياد السُّبُعية للناطقية في الأمور ليكون إقدامها على حسب الروية من غير اضطراب في الأمور الهائلة حتى يكون فعلها جميلاً وصبرها محموداً ، وإفراطها ؛ التهور ، أي الإقدام على مالا ينبغي ، وتفريطها الجبن ، أي الحذر عما لا ينبغي الحذر منه .

وأما العِفَّةُ فهي انقياد البهيمية للناطقية ليكون تصرفاتها بحسب اقتضاء الناطقية ، لِيَسْلَمَ عن استعباد الهوى إياها ، واستخدام اللذات وإفراطها ؛ الخلاعة والفجور ، أي الوقوع في ازدياد اللذات على ما يجب ، وتفريطها ، الخمود ؛ أي السكون عن طلب اللذات بقدر ما رخص فيه العقل والشرع إثارة لا خِلَقة .

فالأوساط فضائل ، والأطراف رذائل ، وإذا امتزجت الفضائل الثلاثة (الحكمة والشجاعة والعِفَّةُ) حصلت من امتزاجها حالة متشابهة هي العدالة ، فبهذا الاعتبار عُدِّلَ عن العدالة بالوساطة .

والحكمة في النفس البهيمية بقاء البدن الذي هو مُرَكَّبُ النفس الناطقة لتصل بذلك إلى كمالها اللائق بها ، وَلِقْصِدِهَا المتوجهة إليه ، والحكمة في السُّبُعية كسر البهيمية وقهرها ودفع

الفساد المتوقع من استيلائها واشترط التوسط في أفعالها لئلا تستعبد الناطقة في هواهما وتصرفاتهما عن كمالها ومقصدتها .
وقد مُثِّل ذلك بفارس استردف سُبُعاً وبهيمةً للاصطياد .
فإن انقاد السُّبع والبهيمة للفارس واستعملهما على ما ينبغي حصل مقصود الكل بوصول الفارس إلى الصيد ، والسُّبع إلى الطعمة ، والبهيمة إلى العَلَف ، وإلا هَلَكَ الكل [. (١٨) . قلت وانظر مثل ذلك في شرح حكمة الإِشراق للقطب الشيرازي في (فصل في بيان المناسبة بين النفس الناطقة والروح الحيواني) (١٩) .

(١٨) التلويح بحاشية التوضيح للتفتازاني ج ٢ ص ٤٨ و ٤٩ .
(١٩) شرح حكمة الإِشراق لقطب الدين الشيرازي ص ٢٢٠ و ٢٢١ .

الفرع الثاني

أصول قاعدة التوسط في النصوص الإسلامية والفكر الإسلامي

أولاً - أصول قاعدة التوسط في النصوص الإسلامية
(الكتاب والسنة) .

آ - أصول القاعدة في القرآن الكريم :
في كتاب الله عز وجل خمس آيات في مادة (وسط) هي على
الترتيب التالي ؛

١ - قال تعالى :
﴿ فَاتَّخِذْ مِنْهُمْ شُرَكَّاءَ ۚ فَهُمْ كَمَا اتَّخَذَ آدَمُ
شُرَكَّاءَ لَهُ ۖ هُمْ كَفَّارُونَ ﴾

٢ - وقال تعالى :
﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى
النَّاسِ ﴾ البقرة آية / ١٤٣ .

٣ - وقال تعالى :
﴿ فَكَفَّارُتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ
أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ المائدة / ٨٩ .

٤- وقال تعالى :

﴿ قَالَ أَوْسَطُهُمْ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ لَوْلَا تُسَبِّحُونَ ﴾ القلم

/ ٢٨ .

٥- وقال تعالى :

﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾ البقرة

/ ٢٣٨ .

واستمع إلى ما يقوله الراغب الأصفهاني في مفردات القرآن في مادة (وسط) ؛ [وسط ؛ وَسَطُ الشيء ؛ ماله طرفان مُتساويا القَدْرُ ويقال ذلك في الكمية المتصلة كالجسم الواحد إذا قلت وَسَطَهُ صَلْبٌ وَضَرَبْتُ وَسَطَ رَأْسِهِ بفتح السين ، وَوَسَطَ بالسكون يقال في الكمية المنفصلة كشيء يفصل بين جسمين نحو وَسَطَ القوم كذا ، والوسط تارة يقال فيها له طرفان مذمومان يقال هذا أوسطهم حَسَبًا إذا كان في واسطة قومه وأرفعهم محلاً كالجود الذي هو بين الإسراف والبخل فيستعمل استعمال القصد المصون عن الإفراط والتفريط ، فيمدح به نحو السواء والعدل والنصفه نحو وكذلك جعلناكم أمةً وسطاً وعلى ذلك قال أوسطهم ، وتارة يقال فيها له طرف محمود وطرف مذموم كالخير والشر ويكنى به عن الرَّذْل نحو قولهم فلان وسط من الرجال تنبيهاً على أنه قد خرج من حد الخير].

وسأجتزئ بشرح الآيتين الكريمتين برقم / ٢ و ٥ / (٢٠)

﴿ وكذلك جعلناكم أمةً وسطاً ﴾ .

(٢٠) غريب القرآن لابن قتيبة في تفسير هذه الكلمة (وسط) .

قال البيضاوي : [أي خياراً أو عدولاً مزكّين بالعلم والعمل وهو في الأصل اسم المكان الذي تستوي إليه المسابحة من الجوانب ثم استعير للخصال المحمودة لوقوعها بين طرفي إفراط وتفريط كالجود بين الاسراف والبخل والشجاعة بين التهور والخبث ثم اطلق على المتصف بها مستوياً فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث كسائر الأسماء التي وصف بها ، واستدل به على أن الإجماع حجة إذ لو كان فيما اتفقوا عليه باطل لانتثمت عدالتهم] ج ٢ ص ٢٥١ / ١ هـ .

قال الخفاجي قوله خياراً الخ الخيار جمع خير وهم خلاف الأشرار وفي الكشف أن الوسط يكون بمعنى الخير مطلقاً كما قالوا خير الأمور الوسط والتحقيق كما قال السهيلي في الروض إن الوسط وصف مدح في مقامين في النسب لأن أوسط القبيلة أعرقها وصحيحها ، وفي الشهادة كما هنا وهو غاية العدالة كأنه ميزان لايميل مع أحد] ج ٢ / ص ٢٥١ / .

قال الفخر الرازي في تفسير هذه الآية .
[الوسط هو العدل فقوله تعالى : قال أوسطهم أي أعدلهم] ج ٢ ص ٦ / .
وقال [والعدل هو المعتدل الذي لايميل إلى أحد الطرفين من الخصماء] ج ٢ / ص ٦ / .

وقال [وأعدل بقاع الشيء وسطه لأن حكمه مع سائر أطرافه على سواء وعلى اعتدال ، والأطراف يتسارع إليها الخلل والفساد ج ٢ ص ٧ . والأوساط محمية ومحوطة .

وإذا قيل رجل أوسطنا نسباً فالمعنى أكثرهم فضلاً كواسطة القلادة وأصل هذا أن الأتباع يتحوشون الرئيس فهو وسطهم وهم حوله [ج ٢ ص ٧ .

وجاء في أحكام القرآن للجصاص . . .

[وفي هذه الآية دلالة على صحة اجماع الأمة من وجهين أحدهما وصفه إياها بالعدالة وأنها خيار وذلك يقتضي تصديقها والحكم بصحة قولها ونافٍ لإجماعها على الضلال ، والوجه الآخر قوله لتكونوا شهداء على الناس بمعنى الحجة عليهم فقد قضى لهم بالعدالة وقبول القول لأن شهداء الله تعالى لا يكونون كفاراً ولا ضُلاًّ . [ج ١ ص ٨٨ .

(حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) (٢١)

الصلاة الوسطى

قال البيضاوي : عند قوله تعالى والصلاة الوسطى : [أي الوسطى بينها أو الفضلى منها خصوصاً وهي صلاة العصر ، وفضلها لكثرة اشتغال الناس في وقتها واجتماع الملائكة] ج ٢ ص ٣٢٥ .

قال الخفاجي : [وفي تعيينها خمسة أقوال على ما ذكره

(٢١) البقرة ٢٣٨ ، وانظر لسان العرب ج ٧ ص ٤٢٦ وما بعدها وفيه شرح نفيس فلينظر إلى ص ٤٣٢ .

المصنف وقد اختلفوا في الأرجح منها والأكثر على أنها العصر^(٢١)]
ج ٢ ص ٣٢٥

قلت : ويمكن الجمع بين قولي العصر والفجر لأنها أرجح
الأقوال عند العلماء لأن الناس قسمان :

أهل معاش ومتجردون : فالصلاة الوسطى بحق أهل
المعاش هي العصر لأنهم منشغلون بالبيع والشراء أو الراحة لا سيما
في الأقطار الحارة فخصها بالذكر كي لا تضيع ، وأما المتجردون
فالصلاة الوسطى لهم هي الفجر لأنهم منشغلون بالليل بالدرس
والتحصيل والعبادة فيكون وقت الفجر وقت راحة وغفلة ونوم لهم
فوجب التيقظ بحقهم فافتضى التنبيه عليها كي لا يفوتهم الفرض
باشتغالهم بالنوافل فكل يأخذ بالأنسب والأليق بمقامه ﴿ كَلَّا نُمِدُّ
هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴾ هذا
ما ظهر لي والله تعالى أعلم .

قال الفخر الرازي [إن الخلق الفاضل إنما سمي وسطاً لا
من حيث إنه خلق فاضل بل من حيث إنه متوسط بين رذيلتين هما
طرفا الإفراط والتفريط مثل الشجاعة فإنها خلق فاضل وهي
متوسطة بين الجبن والتهور فيرجع حاصل الأمر إلى أن لفظ المتوسط
حقيقة فيما يكون وسطاً بحسب العدد ومجازاً في الخلق الحسن
والفعل الحسن من حيث إنه من شأنه أن يكون متوسطاً بين
الطرفين اللذين ذكرناهما] ١ هـ ص ٢٩٢ ج ٢ .

قال الجصاص في تفسيره بعد كلام سابق [واكَّد الصلاة
الوسطى بإفرادها بالذكر مع ذكره سائر الصلوات وذلك يدل على

معنيين إما أن تكون أفضل الصلوات وأولاهها بالمحافظة عليها
فلذلك أفردها بالذكر عن الجملة ، وإما أن تكون المحافظة عليها
أشد من المحافظة على غيرها [١ هـ ص ٤٤٢ .

(١) غريب القرآن : هي صلاة العصر لأنها بين صلاتين في
النهار وصلاتين في الليل .

ثانياً (أصول قاعدة التوسط في السنة المشرفة :
الأحاديث : في الصلاة الوسطى

البيضاوي والفخر الرازي : قال عليه الصلاة والسلام يوم
الأحزاب (شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ملأ الله
بيوتهم ناراً وقبورهم) الحديث رواه البخاري ومسلم .

الخصائص : وفي بعض ألفاظ الحديث (وكانت أثقل
الصلوات على الصحابة فأنزل الله ذلك ، قال زيد : إنها سهاها
ذلك لأن قبلها صلاتين وبعدها صلاتين) وروي عن ابن عباس
(أنها صلاة الفجر) ج ١ ص ٤٢٢ .

لسان العرب : وفي الحديث (الجالس وسط الحلقة
ملعون ^(٢٣) ص ٤٢٩ ج ٧

وفي الحديث (الوالد أوسط أبواب الجنة ^(٢٤)) ص ٤٣٠

ج ٧

(٢٣) رواه الترمذي بر ج ٣ وابن ماجه طلاق ص ٣٦ وأحمد ابن حنبل ج ٥ ص ١٩٦

(٢٤) رواه الترمذي عن أبي مجلز أن رجلاً قعد وسط الحلقة فقال حذيفة ملعون على

لسان محمد ﷺ أو لعن الله على لسان محمد ﷺ من قعد وسط الحلقة وقال الترمذي

حديث حسن صحيح ١ هـ كشف الخفاف ١ ص ٣٩٤

وفي الحديث : (من فاتته صلاة العصر فكأنها وُتِرَ أهله (٢٥)) .

الفخر الرازي : قال عليه الصلاة والسلام (خير الأمور أوسطها) في تفسير آية قوله تعالى ﴿ وكذلك جعلناكم ﴾ .
وفي الحديث كان رسول الله ﷺ أوسط قريش نسباً (٢٦) .
وفي الحديث الذي رواه البخاري والترمذي (أن الأمة تشهد على الأمم السابقة بتبليغ أنبيائهم لهم ويشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد التهم) .

النهاية لابن الأثير : [وفي الحديث (خير الأمور أوسطها) (٢٧) كل خصلة محمودة فلها طرفان مذمومان فإن السخاء وسط بين البخل والتبذير ، والشجاعة وسط بين الجبن والتهور ، والإنسان مأمور أن يتجنب كل وصف مذموم وتجنبه بالتعري منه والبعد عنه فكلما ازداد منه بعداً ازداد منه تعرياً ، وأبعد الجهات والمقادير والمعاني من كل طرفين وسطهما وهو غاية البعد عنها فإذا كان في الوسط فقد بعد عن الأطراف المذمومة بقدر الإمكان] ... ج ٥ ص ١٨٤ .

ومنه الحديث (أنه كان من أوسط قومه) أي من أشرفهم وأحسبهم وقد وسط وساطة فهو وسيط ج ٥ ص ١٨٤ .

(٢٥) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي .

(٢٦) رواه البخاري في رواية - فضائل أصحاب النبي ج ٥ حدود ص ٣١

(٢٧) الحديث (خير الأمور أوسطها) قال في المقاصد رواه ابن السمعاني في ذيل تاريخ بغداد لكن بسند فيه مجهول عن علي مرفوعاً ١/ هـ كشف الخفا ج ١ ص ٤٦٩ (

ثالثاً (أصول قاعدة التوسط في الفكر الإسلامي :

آ (الشاطبي في الموافقات :

أ - [الشريعة جارية في التكليف بمقتضاها على الطريق الوسط الأعدل ، الأخذ من الطرفين بقسط لامليل فيه الداخل تحت كسب العبد من غير مشقة عليه ولا انحلال ، بل هو تكليف جار على موازنة تقتضي في جميع المكلفين غاية الاعتدال كتكاليف الصلاة ، والصيام ، والحج ، والجهاد ، والزكاة ، وغير ذلك مما شرع ابتداء على غير سبب ظاهر اقتضى ذلك ، أو لسبب يرجع إلى عدم العلم بطريق العمل ، كقوله تعالى : (ويسألونك ماذا ينفقون) ، (يسألونك عن الخمر والميسر) وأشبه ذلك .

فإن كان التشريع لأجل انحراف المكلف ، أو وجود مَظَنَّةٍ انحرافه عن الوسط إلى أحد الطرفين ، كان التشريع راداً إلى الوسط الأعدل ، لكن على وجه يميل فيه إلى الجانب الآخر ليحصل الاعتدال فيه فعل الطبيب الرفيق يحمل المريض على ما فيه صلاحه بحسب حاله وعادته ، وقوة مرضه وضعفه حتى إذا استقلت صحته هياً له طريقاً في التدبير وسطاً لائقاً به في جميع أحواله) [.

ثم قال رحمه الله ضارباً المثل تلو المثل على ما تقدم :
[أولاً ترى أن الله تعالى خاطب الناس في ابتداء التكليف خطاب التعريف بما أنعم عليهم من الطيبات والمصالح ، التي بثها في هذا الوجود لأجلهم ، ولحصول منافعهم ومرافقهم التي يقوم بها

عيشهم وتكمل بها تصرفاتهم ، كقوله تعالى : ﴿ الذي جعل لكم الأرض فراشاً والسماء بناءً وأنزل من السماء ماءً فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم ﴾ وقوله ﴿ الله الذي خلق السموات والأرض وأنزل من السماء ماءً فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره - إلى قوله وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها ﴾ وقوله ﴿ هو الذي أنزل من السماء ماءً لكم منه شراب ومنه شجر فيه تسميون ﴾ إلى آخر ما عدّ لهم من النعم ، ثم وعدوا على ذلك بالنعيم ان آمنوا ، وبالعذاب إن تمادوا على ما هم عليه من الكفر . فلما عاندوا وقابلوا النعم بالكفران ، وشكّوا في صدق ما قيل لهم ، اقيمت عليهم البراهين القاطعة بصدق ما قيل لهم وصحته ، فلما لم يلتفتوا إليها لرغبتهم في العاجلة أخبروا بحقيقتها وأنها في الحقيقة كلا شيء لأنها زائلة فانية . وضربت لهم الامثال في ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ إنما مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء ﴾ الآية . وقوله : ﴿ إنما الحياة الدنيا لعب ولهو ﴾ وقوله ﴿ وما هذه الحياة الدنيا إلا هو ولعب وإن الدار الآخرة هي الحيوان لو كانوا يعلمون ﴾ .

بل لما آمن الناس وظهر من بعضهم ما يقتضي الرغبة في الدنيا رغبة ربما أمالته عن الاعتدال في طلبها أو نظراً إلى هذا المعنى ، فقال عليه الصلاة والسلام : (إن مما أخاف عليكم ما يفتح لكم من زهرات الدنيا) ولما لم يظهر ذلك ولا مظنته قال تعالى : ﴿ قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق ؟ قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة ﴾

وقال ﴿ يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحاً ﴾ ووقع لأهل الاسلام النهي عن الظلم ، والوعيد فيه والتشديد ، وقال تعالى : ﴿الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون ﴾ ولما قال عليه الصلاة والسلام : (آية المنافق ثلاث : إذا حدث كذب ، وإذا وعد خلف ، وإذا ائتمن خان) شق ذلك عليهم ، إذ لا يسلم أحد من شيء منه ، ففسره عليه الصلاة والسلام لهم حين أخبروه ، بكذب وإخلاف وخيانة مختصة بأهل الكفر .

وكذلك لما نزل ﴿ وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله ﴾ الآية ، شق عليهم ، فنزل ﴿ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ﴾ وقارف بعضهم بارتداد أو غيره وخاف أن لا يغفر له . فسئل في ذلك رسول الله ﷺ ، فأنزل الله ﴿ قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ﴾ الآية . ولما ذم الدنيا ومتاعها هم جماعة من الصحابة رضوان الله عليهم أن يتبتلوا ويتركوا النساء واللذة والدنيا وينقطعوا إلى العبادة ، فرد ذلك عليهم رسول الله ﷺ وقال (من رغب عن سنتي فليس مني) ودعا لأناس بكثرة المال والولد بعدما أنزل الله : ﴿ إنما أموالكم وأولادكم فتنة ﴾ والمال والولد هي الدنيا . وأقر الصحابة على جمع الدنيا والتمتع بالحلال منها ، ولم يزهدهم ولا أمرهم بتركها ، إلا عند ظهور حرص أو وجود منع من حقه وحيث تظهر مخالفة التوسط بسبب ذلك . وما سواه فلا [.

ثم ضرب لذلك مثالين جليلين واحدا من الكتاب وواحداً
من السنة فقال :

[ومن غامض هذا المعنى أن الله تعالى أخبرَ عما يُجَازي به
المؤمنين في الآخرة وأنه جزاء لأعمالهم فنسب لهم أعمالاً وأضافها
إليهم بقوله : ﴿ جزاء بما كانوا يعملون ﴾ ونفى المنّة به عليهم في
قوله : ﴿ فلهم أجر غير ممنون ﴾ فلما منّوا بأعمالهم قال تعالى
﴿ يُؤمنون عليك أن أسلموا قل لا تمنوا عليّ إسلامكم . بل الله
يمنّ عليكم أن هداكم للإيمان إن كنتم صادقين ﴾ فأثبت المنّة
عليهم على ما هو الأمر في نفسه لأنه مقطوع حق وسلّب عنهم ما
أضاف الى الآخرين بقوله : ﴿ أن هداكم للإيمان ﴾ كذلك أيضاً
أي فلولاً الهداية لم يكن ما منّتم به ، وهذا يشبه في المعنى المقصود
حديث شِراج الحرة حيث تنازع فيه الزبير ورجل من الأنصار ،
فقال عليه الصلاة والسلام (اسق يا زبير - فأمره بالمعروف -
وأرسل الماء إلى جارك) فقال الرجل : أن كان ابن عمك ؟ فتلون
وجه رسول الله عليه الصلاة والسلام ثم قال : (اسق يا زبير حتى
يرجع الماء إلى الجدر) واستوفى له حقه فقال الزبير : إن هذه الآية
نزلت في ذلك ، ﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر
بينهم ﴾ الآية] .

قلت : ثم ختم كلامه رحمه الله وأجزل مثوبته بهذه المقولة
الرائعة التي تُعدّ من مفاخر الشريعة وذخائرها :
[وهكذا تجدد الشريعة أبداً في مواردها ومصادرها .

وعلى نحوٍ من هذا الترتيب يجري الطبيب الماهر : يعطي الغذاء ابتداءً على ما يقتضيه الاعتدال في توافق مزاج المغتذي مع مزاج الغذاء ، ويخبر من سألَه عن بعض المأكولات التي يجهلها المغتذي : أهو غذاء ، أم سم ، أم غير ذلك ؟ فإذا أصابته علة بانحراف بعض الاخلاط ، قابله في معالجته على مقتضى انحرافه في الجانب الآخر ليرجع الى الاعتدال ، وهو المزاج الأصلي ، والصحة المطلوبة وهذا غاية الرفق وغاية الإحسان والانعام من الله سبحانه [(٧)] .

ثم قال في قريب من هذا [فإذا نظرت في كلية شرعية فتأملها تجدها حاملة على التوسط . فإن رأيت ميلاً الى جهة طرف من الأطراف فذلك في مقابلة واقع أو متوقع في الطرف الآخر . فطرف التشديد - وعامة ما يكون في التخويف والترهيب والزجر يؤتى به في مقابلة من غلب عليه الانحلال في الدين وطرف التخفيف - وعامة ما يكون في الترجية والترغيب والترخيص - يؤتى به من غلب عليه الحرج في التشديد فإذا لم يكن هذا ولا ذاك رأيت التوسط لائحاً . ومسلك الاعتدال واضحاً . وهو الأصل الذي يُرجع اليه والمعقل الذي يُلجأ إليه] .

ثم بين عذر من مال عن هذه الوجهة الجليلة بأنه علاج لحالة استثنائية ؛ [وعلى هذا ، إذا رأيت في النقل من المعتبرين في الدين من مال عن التوسط فاعلم أن ذلك مراعاة منه لطرف واقع

(٢٧) الموافقات للشاطبي ج ٢ ص ١٦٣ وما بعدها .

أو متوقع ، في الجهة الأخرى ، وعليه يجري النظر في الورع
والزهد ، واشباههما ، وما قابلها والتوسط يعرف بالشرع وقد
يعرف بالعوائد ، وما يشهد به معظم العقلاء كما في الإسراف
والإقتار في النفقات] .

ثم قال في الجزء الرابع في مباحث الفتيا وآدابها ؛
٢ - المفتي البالغ ذروة الدرجة هو الذي يحمل الناس على
المعهود الوسط فيما يليق بالجمهور ، فلا يذهب بهم مذهب
الشدة ، ولا يميل بهم الى طرف الانحلال .
والدليل على صحة هذا أنه الصراط المستقيم الذي جاءت
به الشريعة ، فإنه قد مر أن مقصد الشارع من المكلف الحمل على
التوسط من غير إفراط ولا تفريط فإذا خرج عن ذلك في المستفتين
خرج عن قصد الشارع ، ولذلك كان ما خرج عن المذهب الوسط
مذموماً عند العلماء الراسخين .

وأيضاً فإن هذا المذهب كان المفهوم من شأن رسول الله ﷺ
وأصحابه الأكرمين ، وقد ورد عنه عليه الصلاة والسلام التبتل وقال
لمعاذ لما أطل الناس في الصلاة : (أفْتَأْن أَنْتَ يَا مُعَاذُ ؟) وقال :
(إِنَّ مِنْكُمْ مُنْفَرِّينَ) وقال : (سَدُّوا وَقَارِبُوا ، وَاعْدُوا وَرُوحُوا
وَشَيْءٌ مِنَ الدُّلْجَةِ ، وَالْقَصْدَ الْقَصْدَ تَبَلَّغُوا) وقال (عليكم من
العمل ما تطيقون فإن الله لا يمل حتى تَمَلُّوا) وقال : (أحب
العمل إلى الله مادام عليه صاحبه وإن قل) وردَّ عليهم الوصال
وكثير من هذا .

وأيضاً فإن الخروج إلى الأطراف خارج عن العدل ولا تقوم به مصلحة الخلق ، أما في طرف التشديد فإنه مهلكة ، وأما في طرف الانحلال ، فكذلك أيضاً ، لأن المستفتي إذا ذهب به مذهب العنت والخرج بُغِضَ إليه الدين وأدى إلى الانقطاع عن سلوك طريق الآخرة . وهو مشاهد ، وأما إذا ذهب به مذهب الانحلال كان مَظَنَّةً للمشي مع الهوى والشهوة ، والشرع إنما جاء بالنهي عن الهوى ، واتباع الهوى مُهلك ، والأدلة كثيرة] .
ثم قال في هذا الشأن ؛

[فعلى هذا يكون الميلُ إلى الرخص في الفتيا بإطلاقٍ مضاداً للمشي على التوسط كما أن الميل إلى التشديد مضاد له أيضاً ، وربما فهم بعض الناس أن ترك الترخص تشديد ، فلا يجعل بينهما وسطاً وهذا غلط ، والوسط هو معظم الشريعة وأم الكتاب . ومن تأمل موارد الأحكام بالاستقراء التام عرف ذلك . وأكثر من هذا شأنه من أهل الانتفاء إلى العلم يتعلق بالخلاف الوارد في المسائل العلمية ، بحيث يَتَحَرَّى الفتوى بالقول الذي يوافق هوى المستفتي ، بناءً منه على أنه الفتوى بالقول المخالف لهواه تشديد عليه وخرج في حقه وأن الخلاف إنما كان رحمة لهذا المعنى ، وليس بين التشديد والتخفيف واسطة ، وهذا قلب للمعنى المقصود في الشريعة . . وقد تقدم أن اتباع الهوى ليس من المشقات التي يترخص بسببها وأن الخلاف إنما هو رحمة من جهة أخرى ، وأن الشريعة حملٌ على التوسط : لا على مطلق التخفيف وإلا لزم

ارتفاع مطلق التكليف من حيث هو حرج ومخالف للهوى ، ولا على مطلق التشديد ، فليأخذ الموفق في هذا الموضوع حِذره ، فإنه مزلة قدم على وضوح الأمر فيه] .

ثم قال رحمه الله :

[قد يسوغ للمجتهد أن يحمل نفسه من التكليف ما هو فوق الوسط ، بناء على ما تقدم في أحكام الرخص . ولما كان مفتياً بقوله وفعله كان له ان يخفي مالهه يُقْتَدَى به فيه ، فربما اقتدى به فيه من لا طاقة له بذلك العمل فينقطع ، وإن اتفق ظهوره للناس نبّه عليه كما كان رسول ﷺ يفعل ، إذ كان قد فاق الناس عبادة وخلقاً ، وكان عليه الصلاة والسلام قدوة ، فربما اتبع لظهور عمله فكان ينهى عنه في مواضع كنهيه عن الوصال ومراجعتة لعمر بن العاص في سرد الصوم وقد قال تعالى : ﴿ وَاعْلَمُوا أَن فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ ، لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتكم ﴾ وأمر بحل الحبل الممدود بين الساريتين وانكر على الحولاء بنت ثويت قيامها الليل ، وربما ترك العمل خوفاً أن يعمل به الناس فيفرض عليهم ، ولهذا - والله أعلم - أخفى السلف الصالح أعمالهم لئلا يُتخذوا قدوة ، مع ما كانوا يخافون عليه أيضاً من رياءٍ أو غيره ، وإذا كان الإظهار عُرضةً للاقتداء لم يظهر منه إلا ما صح للجُمهور أن يحتملوه] .

وختم بقوله :

[إذا ثبت أن الحمل على التوسط هو الموافق لقصد الشارع ، وهو الذي كان عليه السلف الصالح ، فليُنظر المقلد أي مذهب كان أجرى على هذا الطريق ، فهو أخلق بالاتباع وأولى

بالاعتبار ، وإن كانت المذاهب كلها طرقاً الى الله ولكن الترجيح فيها لا بد منه ؛ لأنه أبعد من اتباع الهوى كما تقدم ، وأقرب إلى تحريّ قصد الشارع في مسائل الاجتهاد ، فقد قالوا في مذهب داود لما وقف مع الظاهر مطلقاً ؛ إنه بدعة حدثت بعد المائتين ، وقالوا في مذهب أصحاب الرأي ، لا يكاد المعرق في القياس إلا أن يفارق السنة . فإن كان ثم رأي بين هذين فهو الأولى بالاتباع .
والتعيين في هذا المذهب موكول إلى أهله [٢٨] .

ب (صدر الشريعة في التوضيح لحل غوامض التنقيح ؛ قال في معرض الاستدلال لحجية الإجماع عند جمهور الفقهاء [وقوله تعالى ؛ ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء ﴾ والوساطة العدالة ، ومنه قوله تعالى (قال أوسطهم) وكل الفضائل منحصرة في التوسط بين الإفراط والتفريط ، فإن رؤوس الفضائل الحكمة والعفة والشجاعة والعدالة ، فالحكمة نتيجة تكميل القوة العقلية وهي متوسطة بين الجريزة والغبابة ، فتوسطه أن تنتهي القوة العقلية إلى حدٍ يمكن للعقل الوصول إليه ولا يتجاوز عن الحد الذي وجب أن يتوقف عليه ولا يتعمق فيما ليس من شأنه التعمق ، كالتفكير في المتشابهات والتفتيش في مسألة القضاء والقدر ، والشروع بمجرد العقل في المبدأ والمعاد كما هو دأب الفلاسفة ، والعفة هي نتيجة تهذيب القوة الشهوانية وهي متوسطة بين الخلاعة والجمود ، والشجاعة نتيجة تهذيب القوة الغضبية وهي متوسطة

(٢٨) الموافقات ج ٤ ص ٢٥٨ وما بعدها .

بين التهور والجن ، وإنما يُحمد فيها التوسط لأن النفس الحيوانية هي مركب للروح الإنسانية ، فلا بد من توسطها لئلا تضعف عن السير ، ولا تجمع بل تنقاد للروح ، ثم التوسط في هذا المجموع (أي الحكمة والعفة والشجاعة) هي العدالة ، فلهذا فُسر الوساطة بالعدالة ، فالعدالة تقتضي الرسوخ على الصراط المستقيم وتنفي الزيغ عن سواء السبيل [٢٩] .

ج - الباجوري في شرح تحفة المريد على جوهرية التوحيد .
قال في مسألة الجبر والاختيار للعبد :

[وقد أشار المصنف في المتن إلى أن في هذه المسألة ثلاثة مذاهب ؛ مذهب أهل السنة وهو أنه ليس للعبد في أفعاله الاختيارية إلا الكسب . فليس مجبوراً كما تقول الجبرية ، وليس خالقاً لها كما تقول المعتزلة ، ومذهب الجبرية وهو أن العبد ليس له كسب بل هو مجبور أي مقهور ، كالريشة المعلقة في الهواء تقلبها الرياح كيف شاءت ، ومذهب المعتزلة وهو أن العبد خالق لأفعاله الاختيارية بقدره خلقها الله فيه . ولقولهم « بقدره خلقها الله فيه » لم يكفروا على الأصح ، فالجبرية افراطوا والمعتزلة فرطوا ، وتوسط أهل السنة ، وخير الأمور أوساطها ، فخرج مذهبهم من بين فرث ودم لبناً خالصاً سائغاً للشاربين [٣٠] .

د - ابن عربي الحاتمي الطائي صاحب الفتوحات (الشيخ الأكبر) محي الدين المتوفى سنة ٦٣٨ هـ في كتابه (لطائف

٢٩ التوضيح بحاشية التلويح ج ٢ ص ٤٨ وما بعدها
(٣٠) الباجوري على الجوهرية ص ٦٣ ط الخيرية سنة ١٣٠٤ هـ .

الأسرار) قال [في بيان الصلاة الوسطى أي صلاة هي ؟ ولماذا
سُميت الوسطى فقال هذه الأبيات :

السرُّ منا في البرزخ الوسطُ وهو سرُّ القديم مُرتبطُ
فانظر إلى بذته وغايته يجمع أسرار دينك الوسطُ
وانظر إلى الفوز بين راجية وبين قومٍ من ربه قنطو
فمن أراد الوقوف منه على غايته فالحفاء مشرطُ
يا فرحة القوم لو بداهمُ سرُّوا بذاك الظهور واغتبطوا

أقول من المعارف الرسمية والعلوم الوسمية . إن
[الصلاة] الوسطى من الوسط والفضيلة ، فمن جعلها من
الوسط فهي المغرب لما جاء في الخبر : إن أول صلاة صلاها جبريل
بالنبي ﷺ صلاة الظهر ، وقد ثبت ذلك وظهر ، ومن جعلها من
الفضل فتكون العصر لاقتران فواتها بمصيبة الأهل والمال وتغيير
الأحوال وقد جاء في الخبر الحق في يوم الخندق أنه عليه الصلاة
والسلام أبدل العصر من الوسطى ، بدل الشيء من الشيء ، وهما
لِعَيْنٍ واحدة فهي المختارة المثل ، وقد اثبتتها عائشة [أم المؤمنين]
[رضي الله عنها] في مصحفها بواو التوكيد وهذا في المسألة من
أعظم تأييد ، ومن خالف ما ذكرناه من علماء الآراء والرواية ،
فروايات واهية ، وأقوال ما عليها من طلاوة ، فسُلطانُ هذا الحكم
من معارف الرسم وعلوم الوسم ثم نرجع [فيها] إلى الحكم بعلم
الكشف المحقق بالنور المطلق ، أقول شاهدت عين السر في

حضرة الوتر ، أن الصلاة الوسطى هي صلاة العصر ، لأن الظهور لظهوره في مزج الأولياء بالأعداء ، والصبحُ لظهوره في طريق أخبار السفراء ، والعصر لظهوره في خط الاستواء ، لأن شجرة المشاهد لا شرقية ولاغربية يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسه نار ، والمراد بقاء الأبصار فجمع بين العالم البسيط اللطيف ، وعالم التخطيط الكثيف ولم يتغير في هذا المشهد شيء من أشكال نظام الأحوال ، فشاهده الإنسان في كماله بقوة اعتداله ، وما عدا هذا المقام فانحراف عن الاعتدال بنور أو ظلام والحق المطلوب والفضيلة عند الرجال إنما هي في المشاهدة والاعتدال فَضْعُهُ إليه عند صحوه واثبته بعد محوه ، وألحقه لحدّ الجمال والأنس وأمره أن يخلع على عالم النفس ، فلا تُعرف الحقائق الروحانية إلا بتنزلات الرقائق الإلهية ولتكف هذه الإشارة في الوسطى من الوسط [والأوسط] فإنه تنزيل من الحكيم المقسط ، جعلنا الله وإياكم من الأمة الوسطية وخصنا وإياكم بما خص به إبراهيم الفرع الكريم الباسق من الأرض القبطية [(٣١)] .

(٣١) لطائف الأسرار للإمام ابن عربي الحاتمي الطائي ص ١٩٥ وما بعدها .

المطلب الثالث

علاقة قاعدة التوسط بالثوابت والمتغيرات في الإسلام والحياة

الفرع الأول :

أولاً (- علاقة قاعدة التوسط بثوابت الحياة ومتغيراتها :

من المسلّمات البدّهية التي اتفق عليها العقلاء أن التوسط قاعدة أساسية في جميع شؤون الحياة ، بل هي قانون محكم لمناحي المحسوسات والمعقولات والمدركات ، في الفرد والجماعة فما من شيء إلا وهو يحتاج إلى هذا التوسط لإقامة العدل والقسط في ماهيته ؛ وفي ذلك يقول العلامة ابن القيم في كتابه (إعلام الموقعين عن رب العالمين) ما نصه :

[إنَّ الله أرسل رسله ، وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط ، وهو العدل الذي قامت به السموات والأرض ، فإذا ظهرت أمارات الحق وقامت أدلته بأي طريق كان ، فذلك من شرع الله ودينه ، ورضاه وأمره] (٣١) .

وندر أن ترى أمراً من أمور الحياة الثابتة إلا وهو قائم على هذه القاعدة مشيّد على أركانها ، وإذا كان هنالك متغيرات ففي

(٣٢) إعلام الموقعين ج ٣ ص / ٥٤٣ .

أساليب تطبيق قاعدة التوسط والعدل وطرق إظهاره ، ومناهج العمل به ، وذلك أمر ثانوي جزئي اعتباراً بذلك الأمر الكلي .

الفرع الثاني :

ثانياً : علاقة قاعدة التوسط بثوابت الإسلام ومتغيراته .

الإسلام استجابة لنوازع الفطرة الإنسانية الأصلية وقيام بشأنها ﴿ فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ﴾ (٣٣) ولذلك كان التوسط في كل شؤون الدين الإسلامي سارياً سريان الماء في الثلج والروح في البدن ، كما ظهر لك في ماكتبه المفكرون الإسلاميون وعلى رأسهم الإمام الشاطبي الغرناطي أبو إسحق في الموافقات وهو من أجل ما كتب في هذا الشأن ، أمّا تفصيل ذلك وبيان تطبيقاته العملية فسيأتي إن شاء الله في الباب الثاني (فقه قاعدة التوسط) .

وإذا كان البحث يطول بعرض الجزئيات ، فإني لأهتبل الفرصة لنتلمس أثر قاعدة التوسط في الصوم باعتباره لدى المسلمين من أركان الإسلام الخمسة وفرائضه الأساسية .

فرمضان صوم وسط في شريعتنا بين جانبي الإفراط والتفريط ، فلقد كان من قبلنا من أهل الكتاب فرقتين ، فرقة تشددوا إلى أبعد غايات التشدد ، وفرقة تساهلوا إلى أبعد غايات التساهل ، فالأولون جعلوا من الصيام أمراً مرهقاً جداً ،

(٣٣) الروم / ٣٠ / .

والآخرون جعلوا منه مجرد نزهة يتناولون فيها مالد وطاب من غير ذي روح من الطعام وانظر ما قاله السُّدِّي بسنده فيما رواه الطبري عنه في تفسيره الكبير قال القفال رحمه الله [انظروا إلى عجيب مانبه الله عليه من سعة فضله ورحمته في هذا التكليف فقد نبه إلى ما يلي :

- أ - أن لهذه الأمة في شريعة الصيام أسوة بالأمم المتقدمة .
- ٢ - أن الصوم سبب لحصول التقوى ، فلو لم يُفرض لفات هذا المقصود الشريف .
- ٣ - أنه مختص بأيام معدودات فإنه لو جعله أبداً لحصلت المشقة العظيمة .
- ٤ - أنه خصه من بين الشهور بالشهر الذي أنزل فيه القرآن لكونه أشرف الشهور .

٥ - إزالة المشقة في إلزامه ، فقد أباح تأخيره لمن يشق عليه من المسافرين والمرضى ، فهو سبحانه قد راعى في فريضة الصيام هذه الوجوه من الرحمة ، وقد ذكر الأصوليون أن من مباحث الأمر أن يكون المأمور به مؤقتاً بوقت ويكون الوقت مساوياً للواجب وسبباً للوجوب وشرطاً للأداء ومعياراً للمؤدى لأنه قُدِّرَ به وعُرف به ، وهو وقت نهار رمضان ، فإن الصوم مقدَّر بالوقت ومعرف بالوقت فإنه (الإمساك عن المفطرات الثلاث من الصبح إلى الغروب مع النية) فالوقت داخل في تعريف الصوم ، وسبب

(٣٤) جامع البيان للطبري ٢ / ١٢٩ / والدر المنثور ١ / ١٧٦ .
(٣٥) انظر التفسير الكبير للإمام الرازي ٥ / ٨٠ / بتصرف يسير اختصاراً .

للموجب لقوله تعالى (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) ولذا قالوا
 رمضان معيار لا يَسَعُ غيره ، ومن ثمرات ذلك ونتائجه التطبيقية أن
 لا يُشرع فيه غيره ، ويصح إطلاق نية الصوم فيه لأنه متعين ولا
 يضر الخطأ في الوصف ، وتكون النية تقديرية فيه وهي كافية في
 الجزء الأول منه ^(٣٦) ، وكل ذلك توسط بين التخفيف والتشديد كما
 هو ظاهر لتيسر العبادة على المكلفين مع نوع مشقة محتملة مقبولة
 يكون فيها تهذيب للنفوس وتربية من الشارع الحكيم لها ، وقد
 صدق الحديث الشريف (الوَسْطُ ؛ العَدْلُ ، جعلناكم أمةً
 وسطاً) ^(٣٧) .

هذا غيض من فيض ورشفة من بحر الشريعة المطهرة في
 شأن هذه القاعدة الجلية قاعدة التوسط لعلّ وفيت الموضوع حقه
 من التعريف بقاعدة التوسط . أما فقه القاعدة وتطبيقاتها الفقهية
 والأصولية وضوابطها ومستثنياتها وما بني عليها من المعمار الفقهي
 الإسلامي فسأدع المجال فيه للمبحث القادم إن شاء الله تعالى .

(٣٦) انظر التوضيح بحاشية التلويح ج ١ ص / ٢٠٨ / وما بعدها بإيجاز .

(٣٧) رواه أحمد ٣ / ٣٢ / .

المبحث الثاني

فقه قاعدة التوسط

مدخل إلى فقه قاعدة التوسط

يومَ وقفتُ على قاعدة التوسط في الإسلام تعريفاً وتقسيماً لم يَدُر في خُلدي أني سأصل بهذا البحث إلى منتهاه فأَتوسَّع هذا التوسَّع ، ولكنَّ الكلامَ يجر بعضه بعضاً ، والبحث العلمي يحتاج أحياناً إلى التفريع وضرب الأمثلة لا سيما إذا كُتب المرءُ في بحث لم يُقرَّد من قبلُ بالكتابة العلمية المتأنية ، وليس من الإطناب في شيء أن يتناول الكاتب البحث من جميع جوانبه فيُشبعه دُرْساً ، ويستوعبه تعقيداً وتمثيلاً ، وهل خُلِق الكاتب الباحث الفقيه إلا لهذا ؟

إنَّ من نافلة القول أن القسم الأول من هذا المقولة في التوسط الإسلامي هو الأساس المتين لما سأكتب من فقه التوسط ، فمن أحب أن تنفتح له مصاريع المعاني فليرجع إلى ما كتبتُ من قَبْلُ .

ولعلي في غُنية عن التنويه بفضل علمائنا القُدَامى رضوان الله تعالى عليهم الذين كان لهم فضل الأسبقية في هذا المضمار حيث كتبوا كثيراً من الجزئيات والفروع والنظائر الفقهية في هذه القاعدة

وغيرها على طريقتهم التي دَرَجُوا عليها ، ونحن وإن أَعَدْنَا صياغةً هذه التَّفْ والجزئيات في كليات وقواعد شاملة على طريقة العصر مع إيجاد الضوابط والعلاقات النازمة ، فلا يَعْدُو عملنا عمل الصائغ للذهب والمعادن الثمينة ، يجمعها تَبْراً ويصوغ منها القراطى والقلائد ، وإنما الفضل لمن استخرج التبر من منجمه العميق ، وغاص على اللؤلؤ في مغاوصه ، والفضل للمتقدم ، والله تعالى يقول (ولا تَنسُوا الفضل بينكم) .

هذا ؛ وإنني سأجعل ميدان الكلام في هذه المقالة الفقه الإسلامي بمذاهبه الكبرى المدونة ؛ مذاهب الأمصار ، فسأبحث في ضوابط التوسط ومستثنياته ثم في نماذج من التوسط في فروع الفقه وقواعده ، وأختم البحث في أهمية قاعدة التوسط في المعمار الفقهي الإسلامي في عصرنا ، ملتزماً في بحثي كله المنهج العلمي الإسلامي الموضوعي المعروف [إذا نقلتَ فالصحة ، وإن ادعيتَ فالدليل] .

المطلب الأول

ضوابط التوسط ومستثنياته ومشروعيته في
الفقه الإسلامي .

الفرع الأول : الضوابط .

باستطاعتنا استخلاص ضوابط التوسط من استقراء أحكام
الشريعة في مواردنا ، وهي ستة :

١ - الضابط الأول : كون الحكم بالتوسط داخلاً تحت
أصل من أصول الدين أو كلي من كلياته بحيث لا يخرج عن جوهر
الإسلام وروحه ومبادئه العامة بحال من الأحوال .

٢ - الضابط الثاني : كون الحكم بالتوسط لا يعارض ما هو
معلوم من الدين بالضرورة ، وإلا كان خارجاً عن ثوابت الإسلام
الكبرى .

٣ - الضابط الثالث : كون الحكم بالتوسط فيما لم يقف منه
الإسلام موقف الزيادة أو النقص لمصلحة معتبرة شرعاً كالتشديد
في إثبات الزنى والتساهل في إثبات مالا يطلع عليه إلا النساء من
الأمر بامرأة واحدة ، من حيث لا يكفي في الأول إلا أربعة شهود
عدول اتفقوا على كل شيء من الزنى .

٤ - الضابط الرابع : كون التوسط المجتهد به من الفقيه في غير المنصوص عليه بصحيح المنقول أو صريح المعقول ، وإلا حكمنا بالنص بلا التفاتٍ إلى قضية التوسط التي تُراعَى من قِبَل الشارع غالباً .

٥ - الضابط الخامس : كون الحكم بالتوسط لا يؤدي لمفسدة أكبر أو خطر أعظم ، وإلا تُرك التوسط إلى ما يدفع المفسدة ويدرك الخطر المحيى سداً للذريعة الفاسدة (١) .

٦ - الضابط السادس : كون التوسط في معالجة الشؤون المصلحية على وجه الديمومة والاستمرار ، لا في معالجة الشؤون الآنية التي تتطلب إفراطاً أو تفريطاً - تشديداً أو تساهلاً مؤقتين لمصلحة معتبرة من الشارع أو من الفقيه ، كالنهي عن النظر للأجنبية والأمرد بشهوة والخلوة بهما والنهي عن مصافحة غير المحارم من النساء من طرف الرجال حسماً لمادة الفساد ، والنهي عن الخروج من المعتكف بالنسبة للمعتكف ، وما إلى ذلك مما راعى فيه الشارع معالجة أمر آني مؤقت حتى إذا ما بلغ الأمرد أو تزوج الرجل المرأة أو خرج المعتكف من معتكفه حل ما كان ممنوعاً قبله طبقاً للقاعدة الفقهية (إذا زال المانع عاد الممنوع) (٢) .

الفرع الثاني ؛ المستثنيات ؛

تتضح من الضوابط معالم المستثنيات من قاعدة التوسط لدى الفقهاء ويتجلى ذلك في مواطن أربعة ؛

(١) ر ؛ كتابنا الوجيز في أصول استنباط الأحكام ج ١ (سد الذرائع) .

(٢) ر ؛ شرح الأتاسي على المجلة ج ١ في مواطن متعددة .

١- ربما ترك الشارع جانب التوسط أحياناً إلى شيء من الإفراط لمداواة شيء من التفریط أو إلى شيء من التفریط لمداواة شيء من الإفراط لا جهلاً واندفاعاً وراء الهوى والتشهّي - معاذ الله - فلا يليق بالشارع الحكيم ذلك - وإنما عن حكمة بالغة ورأي حصيف كما يُداوى الداء بالدواء والمكروب بالبنسلين وهو عَفَن^(١) ، وهذه حالات خاصة في الشرع الإسلامي لا ينبغي أن يتكون منها قاعدة ولا أن يُجعل منها مبدأ بل هو محض استثناء من الخط العريض للفقّه الإسلامي ألا وهو التوسط ، وذلك كما جاء في السنّة أن مانع الزكاة تؤخّذ منه الزكاة في العهد النبوي مع غرامة تُقدّر بنصف ماله عزمةً من عزّات ربنا عز وجل عقوبةً له وردعاً وزجراً وعبرةً لغيره ، وعلى نحو من هذا الترتيب يجري الطبيب الماهر يعطي الغذاء ابتداءً على ما يقتضيه الاعتدال في توافق مزاج المغتذي مع مزاج الغذاء ، فإذا أصابته علة بانحراف بعض الأخطاط قابله في معالجته على مقتضى انحرافه في الجانب الآخر ليرجع إلى الاعتدال وهو المزاج الأصلي والصحة المطلوبة ، وهو غاية الرفق وغاية الإحسان والإنعام من الله سبحانه .

٢- وربما نظر الإسلام إلى المسألة نظرة تغليب لمصلحة أهم على مصلحة هامة ، فَمِنْ المعروف لدى الفقهاء أن زخرفة المساجد وتذهيبها وتجسيصها أمر غير مرغوب فيه في الإسلام الدّين الذي يحب البساطة في كل شيء من متاع الحياة الدنيا ويميل إليها ، لكن

(١) ر؛ الموافقات ج ٣ ص / ١٦٧ / وما قبلها تجد كلاماً نفيساً في هذا الشأن لم يسبق .

الأمر حين يدور حول نقطة رفع مستوى الإسلام والمسلمين في أعين الأعداء من الكفار لاسيما أصحاب الحضارات الكبرى العريقة فيَنظرون حينئذٍ للمسلمين على أنهم أمة متحضرة ذوو مدنية راقية لا أنهم جماعة من البدو الرُّحَّل سرعان ما يعودون إلى الصحراء التي أخرجتهم بفقرها وشظف عيشها ، فيجوز لولي الأمر أن يأذن ببناء مسجد عظيم سامق مزخرف أو يأذن ببقائه على زخرفته إغاظَةً للكفار ورفعاً لمنازل الدين ، فلقد ذكر المؤرخون لخلافة خامس الخلفاء الراشدين عمر بن عبد العزيز أنه أراد أول خلافة هدم الجامع الأموي بدمشق الذي شيَّده الخليفة الراحل الوليد بن عبد الملك ، ولكن وافق أن زار دمشق يومئذ وفد من الروم من رجال القيصر فطوفوا بالجامع الأموي فيما طوفوا من آثار دمشق ومصانعها وكان الخليفة عمر إلى صلاحه وتقواه حازماً حذراً قد وضع معهم عينا له عليهم من أبناء جلدتهم يتكلم بلغتهم فيَريطنُ بها مثلهم ، فكان مما قالوا فيما بينهم ؛ [يقول مَنْ عندنا إن العرب أمة بدوية لا مدنية ولا عمران لديهم ، كذبوا والله فإذا لم يكن لهم إلا هذا المعبد - وأشاروا للجامع الأموي آنئذٍ - لكفى دليلاً على مدنيَّتهم وبلوغهم في الحضارة وال عمران كلُّ مَبْلَغ] فلما بلغ ذلك الخليفة عمر بن عبد العزيز قال (والله لا أهدمه أبداً طالما أغاظ الكفار وأعلا شأن المسلمين) وأبقى عليه في زخرفته وكان آيةً في الزينة والنقش والزخرف والفسيفساء في أرضه وجدرانه وسقفه

١ ذكر ذلك المؤرخون للدولة الأموية (١) بدمشق ، وهكذا نرى

(٤) ر؛ نزهة الأنام في محاسن الشام للبديري ط بغداد .

أن الشريعة الإسلامية - وعمر الخليفة رضي الله عنه يمثل آئذ رأي الشرع باعتباره الإمام العادل والخليفة الفقيه الذي كانت حاشيته كلها من الفقهاء والعلماء والمحدثين - نرى أنها تركت التوسط هنا إلى جانب الإفراط نظراً لتغليب مصلحة إسلامية عليا .

٣ - أما الاستثناء الثالث فيما ظهر لي من مستثنيات هذه القاعدة فهو ما نسميه بوجوب الإفراط في التزام الأساس والباعث ، ومن المعروف أن أساس الدين الإسلامي الذي هو أصل الشريعة كلها وقاعدتها ؛ الإيمان بالله ورسوله وحب الله ورسوله وطاعة الله ورسوله ، وما يتفرع عن ذلك من إيمان وحب وطاعة وجهاد في سبيله ، فكل ذلك هو أساس الدين والباعث على التزام أحكامه باعتباره دين إلهياً ، فالإفراط هنا محمداً وليس مذمماً ولا منقصة ، فمهما بالغ المرء في هذا النوع من الإيمان والحب والطاعة كان أفضل وأكرم ، إلا أن حب الله والإيمان به وطاعته مطلقة لا حدها ، والإيمان بالرسول الأعظم سيدنا محمد ﷺ وحب وطاعته يجب أن تكون بعد الإيمان بالله تعالى ودونها بدرجة واحدة حفاظاً على جوهر التوحيد ونفياً لمادة الشرك والوثنية ، فرسول الله صلوات الله عليه وإن كان أفضل ولد آدم وسيد الخلائق إلا أنه عبد الله ورسوله ، وكذلك كل حُب من بَعْدِهِ صلى الله عليه وسلم وطاعة يجب أن تكون دونه ومنبثقة عن حبه وطاعته والإيمان به كما انبثقت طاعته ومحبه والإيمان به عن الإيمان بالله تعالى ومحبه وطاعته انبثاقاً للنور عن الشمس المضيئة في رابعة النهار ، وفكرة الإفراط في التزام

الأساس واضحة في الأمور المحسوسة فأنت في عمارة دار تفرط في تمتين الأساس لها وتقويته مالا تحتاج إليه في جدرانها وسقوفها ففي الحديث الشريف [لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من أهله وماله وولده والناس أجمعين] وفي رواية [ونفسه التي بين جنبيه ^(١)] .

٤ - قد يسوغ للفقيه الذي بلغ الذروة في الفقه أن يحمل نفسه من التكليف ما هو فوق الوسط تورعاً وخشية وعبودية ، ولما كان مفتياً بقوله وفعله كان له أن يُخفي ماله يُقتدى به فيه ، فربما اقتدى به فيه من لاطاقة له بذلك العمل فينقطع أو ينفر ، وإن اتفق ظهوره للناس نبه عليه كما كان رسول الله ﷺ يفعل كنهيه عن الوصال ومراجعتة لعمر بن العاص رضي الله عنه في سرد الصوم وأمره بحل الحبل الممدود بين الساريتين ، وأنكر على الحولاء بنت ثويب قيامها الليل كله ، وربما ترك صلى الله عليه وسلم العمل خوفاً أن يعمل به الناس فيفرض عليهم (واعلموا أن فيكم رسول الله ، لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتكم) ^(٢) ، ولهذا فيما يظهر أخفى السلف الصالح ^(٣) ، أعمالهم لئلا يتخذوا قدوة مع خوف الرياء وغيره ، وإذا كان الإظهار عرضة للاقتداء لم يظهر منهم إلا ما صلح للجمهور من عامة المسلمين أن يحتملوه .

(١) ر؛ الترغيب والترهيب للمنزري ج ٤ باب الحب في الله ورسوله ص / ٥٠ / وما بعدها .

(٢) سورة الحجرات الآية / ٧ / .

(٣) الموافقات ج ٤ ص / ٢٦٠ / ، وقَّده المصنف رحمه الله بالمجتهد ، والذي أراه أن لاداعي لهذا القيد والله أعلم .

الفرع الثالث ؛ مشروعية التوسط في التشريع (الدليل عليه في المعقول والمنقول) .

الدليل على صحة ما ذكرنا من أمر التوسط أنه الصراط المستقيم الذي جاءت به الشريعة هو أن مقصد الشارع من المكلف الحمل على التوسط من غير إفراط ولا تفريط ، وكل ما خرج عن الوسط مذموم عند العلماء الراسخين ، وأن هذا الوسط هو المفهوم من شأن رسول الله ﷺ وأصحابه الأكرمين ، فقد رَدَّ عليه الصلاة والسلام التَّبَلُّ ، وقال لمعاذ لَمَّا أطال بالناس الصلاة ؛ « أَقْتَان أَنْتَ يَا مُعَاذٌ » ^(١) وقال « إِنَّ مِنْكُمْ مَنْفَرَيْنِ » ^(٢) وقال « سَدَّدُوا وَقَارِبُوا وَزُوحُوا وَشَيْءٌ مِنَ الدُّجَّةِ ، وَالْقَصْدَ الْقَصْدَ تَبَلَّغُوا » ^(٣) وقال : « عَلَيْكُمْ مِنَ الْعَمَلِ مَا تَطِيقُونَ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا » وقال « أَحَبُّ الْعَمَلِ إِلَى اللَّهِ مَا دَامَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ وَإِنْ قَلَّ » ^(٤) وردَّ عليهم الوصال ومن ذلك حديث شراح الحرَّة المعروف ، وكثير من هذا ، وأيضا ، فالخروج إلى الأطراف خارج عن العدل ، ولا تقوم به مصلحة الخلق ، أما في طرف التشديد فإنه مهلكة ، وأما في طرف الانحلال فكذلك أيضا ، لما يؤدي ذلك إلى بغض الناس الدِّين والانقطاع عن سلوك طريق الحق في الأول وما

(١) أخرجه في تيسير الوصول عن الخمسة إلا الترمذي .

(٢) رواه البخاري في صلاة الجماعة .

(٣) رواه البخاري في كتاب الايمان .

(٤) بعض حديث أخرجه في التيسير عن السنة .

يوصل الثاني إلى مَظَنَّةِ التمشي مع الشهوة والهوى ، والشرع إنما جاء لنهي عن الهوى ، واتباعُ الهوى مُهلك^(١) .

الفرع الرابع : ما يُعرَف به التوسط
التوسط يُعرف بالشرع إن كان شرعياً ، وقد يُعرف بالعوائد وما يشهد به معظم العقلاء كما في الإسراف والإقتار في النفقات إن كان من العادات^(٢) ، أو ما يشبهها .

(١٣) ر ؛ الموافقات ج ٤ ص / ٢٥٨ / وما بعدها وج ٣ ص / ١٦٧ .

(١٤) ر ؛ المصدر السابق ج ٣ ص / ١٦٨ .

المطلب الثاني

التوسط في فروع الفقه الإسلامي وقواعده

الفرع الأول ؛ التوسط في فروع الفقه الإسلامي ؛

من المعلوم أن فروع الفقه الإسلامي تنحصر حسب التقسيم القديم المتعارف للفقه في ستة أقسام [العقوبات والعبادات ، والمعاملات ، والأحكام ، والمواثيق ، والسيرة (الجهاد)] ودونك التفصيل .

آ - في مضمار العبادات :

١- قرر الحنفية في كتبهم المعتمدة في الفروع . في مسألة المرور بين يدي المصلي مامفاده : أن المساجد نوعان ؛ مسجد صغير ومسجد كبير ، والحد الذي ارتضوه فيصلاً بين هذين النوعين ، لو وقفت على جدار أحدهما فنظرت إلى الجدار الآخر في العرض : هل يظهر لك ما بجانبه دون تحديد نظر وعنت ؟ فإن ظهر لك فهو صغير ، وإلا فهو كبير ، وتأسيساً على ذلك ، فالمسجد الكبير إذا لم يضع المصلي أمامه سُترةً ولا صلى أمام الجدار أو السارية ، بل في فضاء المسجد ، فترك له موضع سجوده ومُرّ -

دفعاً للحرص وتيسيراً على الناس ، وإن وقف أمام السارية أو الجدار أو السترة فليس لك أن تمر بينه وبين ما وقف إليه إذا كان في موضع سجوده أو قريباً منه ، وإن بُعد ما وقف إليه عن موضع السجود مقدار ما يمر المار أمام المصلي فللمار المرور وإن كان الأفضل ترك ذلك .

أما المسجد الصغير ، فليس للمار أن يمر أمام المصلي مطلقاً^(١) ، وهذا الحكم روعي فيه التوسط ، حيث لم يُمنع المار مطلقاً ولا يسمح له بالمرور مطلقاً بل توسطت الشريعة في إصدار الحكم بحسب المصلحة المعتبرة لدى الشارع .

٢ - قرر الحنفية أن الاجتهاد لديهم في أبوال الإبل وما يؤكل لحمه لما تعارضت فيها النصوص نجاسة وطهارة - أنها نجسة نجاسة مخففة توفيقاً بين النصوص وأخذاً بالحل الوسط الجامع^(٢) .

ب - في مضمار المعاملات :

١ - قرر الحنفية أن البيع الذي استتم أركانه وأوصافه وشروط انعقاده كلها هو بيع صحيح منعقد ، وأن البيع الذي فقد ركناً من أركانه بيع باطل ، ووافقهم الجمهور على ذلك ، لكن الجمهور لم يفرقوا بين البيع الذي فقد ركناً أو وصفاً من أركانه أو أوصافه . أما الحنفية فمن بديع الهندسة الفقهية الدقيقة لديهم أنهم فرقوا ؛ فقالوا فيما فقد ركناً من أركانه أو شرطاً من شروط

(١) ر؛ حاشية ابن عابدين رد المحتار على الدر المختار ج ١ ص ٤٢٦ .

(٢) ر؛ حاشية الطحطاوي على مراقبي الفلاح ص ٨٩ وما بعدها .

انعقاده باطل ، وفيما فقد وصفاً من أوصافه فقط (فاسد) حلاً وسطاً بين الباطل والصحيح ^(١) ، فالبيع أو العقد الذي فقد عنصر الرضا مثلاً باطل ، بينما الذي فقد عنصر المعلوماتية في الثمن بحيث أدى إلى جهالة فاحشة فهو فاسد ، وحكم الباطل الإندام ، وحكم الفاسد انعقاد البيع مع وجوب الفسخ قبل التقابض فإذا تقابضا صح مع الإثم والسحت وكان عقداً ربوياً ، وهذا التفريق لا يختص بالبيع وحده من العقود بل ينسحب على جميع العقود والمعاملات المالية في المذهب الحنفي ماعدا العبادات فالباطل فيها فاسد والعكس صحيح إلا الحج عند الشافعية ففيه فاسد وباطل وتفصيل ذلك في كتب الفروع ^(٢) .

٢- ومن أمثلة التوسط في نطاق النظرية العامة لأحكام المعاملات المالية في الفقه الإسلامي ما قرره الفقه الحنفي في موضوع التعبير عن الإرادة في العقود من أن الرضا هو الأساس مهما كانت صورة التعبير ، وتأسيا على ذلك أباح الفقهاء الحنفية البيع بالتعاطي في الثمين والخسيس خلافاً للشافعية الذين أباحوه بالخسيس ومنعوه بالثمين فكان الحنفية أبعد منهم غوراً وأدق نظراً لأنهم انصرفوا عن الشكلية التي اعتنى بها الفقه اليهودي والروماني من قبل واكتفوا بالتعبير الاقتضائي عن الإرادة والرضا ، وهذا توسط بين مبدأ الشكلية القديم ومبدأ الرضا المحض الحديث

(١) ر؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٣٧ وما بعدها .

(٢) ر؛ مصادر الحق للدكتور السنهوري ج ٣ ص ١٣٤ وما بعدها .

الذي أخذ به الفقه الغربي ، وما أخذ به الحنيفة هنا يمثل جوهر الاتجاه الفقهي الإسلامي وخطه البياني الصحيح (١) .

حـ في مضمار الأنكحة (الأحوال الشخصية)

١ - ومن نماذج التوسط في هذا الصنف من الفقه الإسلامي التوسط في قضيتي الزواج والطلاق بين جانبي الإفراط والتفريط اللتين كان عليهما الناس قبل الإسلام حيث كانوا إما من المجوس وعبداء البقر والمشركون من العرب فكانوا يتزوجون كل واحد منهم بمئات النساء ويطلقون كيف شاؤوا ، وإما من أهل الكتاب الذين كانوا لا يسمحون للرجل بأكثر من زوجة واحدة ولا يسمحون له بالطلاق أبداً (٢) ، ولكن الإسلام قيد الزواج بأربع نسوة . بشرطة العدل ، وسمح بالطلاق لضرورات قدرها وجعله أبغض الحلال إلى الله ، فالزواج بأربع علاج وليس تلذذاً ، والطلاق كذلك آخر الدواء وليس تشهياً ، وهذا من عين التوسط وحكمته البالغة .

٢ - وكذا مسألة منع الحمل في الفقه الإسلامي فهو علاج كذلك تُضطر إليه الأسر في حالات معينة فلم يتشدد الإسلام فيه تشدداً مطلقاً ، ولم يتساهل تساهلاً مطلقاً بل كما هو شأنه في أغلب

(١) ر؛ مصادر الحق للسنهوري ج ١ ص ٩٩ ومابعدها ، والتعبير عن الإرادة في الفقه الإسلامي للدكتور سوار في مواضع متعددة وشرح القانون المدني السوري للأستاذ الزرقا ص ١٢١ ومابعدها .

(٢) انظر في هذا البحث مقارنة الأديان الكبرى للدكتور شلبي جزء النصرانية ، وكتاب محاضرات في النصرانية لأستاذنا الشيخ محمد أبو زهرة في مواضع متعددة .

الأمر كان تشدده منوطاً بالمصلحة محدداً بضوابط فقهية وانظر في تفصيل ذلك رسالة (تحديد النسل في الشريعة الإسلامية ^(١)) .

(د) - في مضمير الموارث :

كان الميراث في الجاهلية فوضى يورث من شاء ماشاء إلا النساء فكان أهل الجاهلية لا يورثونهن بل ربما ورثونهن تركّة كما يورث المتاع وذلك كالحالة زوجة الأب كان يرث شخصها أكبر الأولاد بعد وفاة أبيهم ، وجاء الإسلام فشرع نظاماً متكاملًا للإرث فريداً لم يسبق ولن يلحق ، ومن الملاحظ أن التشريع الإسلامي في أغلبه جاء في القرآن مجملًا وفصلته السنة المطهرة إلا نظام الإرث فقد جاء مفصلاً في سورتي النساء والمائدة وبعض البقرة ، فلم يترك الأمر سهلاً كما كان بحيث تجتمع رؤوس الأموال بيد القلة من الناس ، ولم يجعل التركة ملكاً للدولة كما في بعض الأنظمة في العصر الحديث فتتعدى المسؤولية الفردية والكيان الشخصي للإنسان ، بل كان بين هذا وذاك بحيث فتت الثروة تفتتاً طبعياً وأعطى هذه الثروة للأجيال القادمة بالوضع المعتدل المتزن إلى من ينبغي أن يحملوا الأمانة من بعد ^(٢) .

(١) رء هذه الرسالة من تأليف الشيخ محمود شلتوت من عدة رسائل ألفها يوم كان أستاذاً بكلية الشريعة بالجامعة الأزهرية المصرية مط وادي الملوك أنظر من ص ٤٦ وما بعدها .

(٢) رء نظام الإرث في الإسلام في مواضع متعددة وشرح السراجية للسيد الشريف الجرجاني في مواضع كثيرة أيضاً .

(هـ) - في مضمار السَّير (الجهاد)

وفي هذا المضمار أو ما يُسمى اليوم بالحقوق الدولية توسط الإسلام في كثير من أحكامه في معاملة أهل الذمة والمعاهدين والمستأمنين وأهل دار الحرب ، وكان في ذلك كله إلى الرفق أميل شأنه في كافة موارده ومصادره ،

١ - فمن ذلك ما قرَّره الحنفية من إجازة أمان العبد أثناء الحرب بين المسلمين وأعدائهم الحربيين وذلك أخذاً بمبدأ قوله تعالى (وإن جنحوا للسلم فاجنح لها ^(١)) .

٢ - ومن ذلك ما قرره الجمهور من جواز الفداء في أسرى المسلمين تقديمهم من المشركين إن استطعنا بأسرى المشركين ففي ذلك إحياء لأسرانا ومعاملة بالمثل وميلٌ إلى الرفق وتوسطٌ في الاتجاه ، وخالف عن ذلك الإمام أبو حنيفة ولم يقل بجواز ذلك وقال ؛ أما أسارى المشركين فنضرب أعناقهم وأما أسارى المسلمين فهم شهداء ^(٢) ، اختار الله لهم إحدى الحسنين وهي الشهادة ، مستدلاً بعتاب الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم في قبوله فداء أسرى بدر في القرآن المجيد (ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض) ^(٣) ، والذي يشهد لموضوعنا في التوسط قول الجمهور وليس هنا محل الترجيح .

(١) ر؛ فتح القدير بهامش الهداية ج ٥ ص / ٢١٩ / و / ٢٢٠ / ط الميمنية .

(٢) ر؛ سورة الأنفال الآية / ٦٧ / .

و- في مضمار العقوبات (المؤيدات التأديبية)

تتجلى فكرة التوسط هنا لدى فقهاء المسلمين بأنهم اعتدوا جميعهم هذه العقوبات أداة ردع وزجر وتربية لا انتقام وثار وتشفٍّ ، بل ربما كان البتر القليل في بعضها أشبه بتر الطبيب العضو الفاسد من الجسد الإنساني يبتزه وكله رقة وشفقة خشية على غيره منه أن يفسده ، وهكذا نجد فلسفة العقاب في الإسلام لا يحتاج إلى العقوبة الأشد إذا نفعت وأجدت العقوبة الأخف ، ولهذا نجد الشارع يتوسط في أغلب العقوبات ميلاً إلى الرفق وجنوحاً إلى المقصد العام من العقوبة فنجد عقاب الزاني غير المحصن جلدًا عند الحنفية أو جلدًا وتغريباً لدى الجمهور ، بينما عقاب الزاني المحصن الرجم وهيئات أن تتوفر عناصر الإحصان وشروط الشهادة في موضوع كهذا ، حتى إذا ماتوفرت في حالة ما كان ذلك أشبه ما يكون بالاستعلان بالمعصية والاعتزاز بها وإعلان الحرب على الأخلاق الإسلامية وهنا تشتد العقوبة إلى الرجم حتى الموت إلا إذا فر الجاني المقر على نفسه من حر الحجارة سقط الحد للشبهة ، لا المشهود عليه أخذاً بإشارته صلى الله عليه وسلم في شأن ما عز حين فر من الحجارة^(١) وذلك رجوعاً إلى قاعدة التوسط مع الميل إلى الرفق بالجاني بقدر الإمكان ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً .

(١) ر؛ فتح القدير بهامش الهداية ج ٥ ص / ٢١ / ط الميمنية .

تذليل ؛ التوسط في مضمار العادات والأخلاق الاجتماعية :

في كتاب تهذيب الأخلاق لابن مسكويه [إن الفضائل
أوساط بين أطراف ، وهذه الأطراف هي الرذائل ، كالكرم ،
وسَطَ بين البخل والإسراف] .
وقال الشاعر الحكيم :

نَحَرُّ مِنَ الطُّرُقِ أَوْسَاطَهَا وَعَدَّ عَنِ الْمَوْضِعِ الْمَشْتَبَةِ
وقال أيضاً :

وَكُنْ مَعِدِنًا لِلْخَيْرِ وَاصْفَحْ عَنِ الْأَذَى فَإِنَّكَ رَأْيَ مَا عِلِمْتَ وَسَامِعُ
وَأَحَبُّ إِذَا أَحْبَبْتَ حَبًّا مَقَارِبًا فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي مَتَى أَنْتَ نَازِعٌ
وَأَبْغَضُ إِذَا أَبْغَضْتَ غَيْرَ مَبَايِنٍ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي مَتَى أَنْتَ رَاجِعٌ^(١)

وجعل الشارع العباد بين الرجاء والخوف ، والترغيب
والترهيب ، والذِّينُ كله وسط وأميل إلى الرفق في جوهره من
الأخلاق الكريمة الإسلامية والشَّائِلِ المحمدية في حياته صلوات
الله عليه الشريفة وصفاته المنيفة .

قلت : ولعل العقلاء والحكماء قد اجتمع عقلهم وحكمتهم
على محبة التوسط في الأمور كلها وكراهية التطرف ، ولذلك يرى
الكثيرون أنه قد امتدح القرآن المجيد هذه الأمة فجعلهم على

(١) رء أدب الدنيا والدين لأبي الحسن الماوردي ص ٢٨٥ و ١٧٢ وغيرها .

الصراط المستقيم والمحجة البيضاء فلاهم من المغضوب عليهم
المتشددين ولا من الضالين المتساهلين المنحلين والله تعالى أعلم .

الفرع الثاني :

أثر التوسط في القواعد الفقهية الكلية :

إذا نظرت في كلية شرعية فتأملها تجدها حاملة على
التوسط ، فإن رأيت ميلاً إلى جهة طرف من الأطراف ؛ فذلك في
مقابلة واقع أو متوقع في الطرف الآخر ، فإذا لم يكن هذا ولا ذاك
رأيت التوسط لائحاً ومسلك الاعتدال واضحاً ، وهو الأصل الذي
يُرجع إليه والمعدل الذي يُلجأ إليه ^(١) ، ومن رجع إلى القواعد
الفقهية الكلية والضوابط التي وضعها الفقهاء لضبط الفروع وجد
أثر ذلك واضحاً وضوح الشمس في رابعة النهار ، فمن تلك
القواعد الكلية التي يتجلى فيها أثر التوسط القواعد الآتية عند
الحنفية :

١ - [من استعجل بالشئ قبل أوانه عوقب بحرمانه] ^(٢) .

٢ - [يُختار أخف الضررين اتقاءً لأشدّهما] ^(٣) .

٣ - [الضرر لا يكون قديماً] ، وفي هذه القاعدة ينبغي

(١) ر؛ الموافقات ج ٣ ص ١٦٧ / وما بعدها .

(٢) ر؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ١٥٩ / وما بعدها ، وص / ١٨٤ / من

الطبعة المحققة مع حاشية ابن عابدين عليها ، والأشباه والنظائر (نزهة النواظر)

بتحقيق الأستاذ محمد مطيع الحافظ .

(٣) ر؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٨٩ ومجلة الأحكام العدلية شرح الأتاسي ج ١

التفريق بين ما يحترم قَدَمه وإن أُضِرَّ بالغير ، وبين مالا يُحترم لأنه ضرر غير مشروع ، وقد وضع بعض متأخري الحنفية ضابطاً لذلك وهو [أن ما يمكن استحقاقه على الغير بأحد الأسباب المشروعة يُحترم قَدَمه وإلا فلا] وهذا الضابط تؤيده تعليقات نصوص الفقهاء الحنفية ^(١) ، وتتجلى في هذا الضابط قاعدة التوسط بأبهى مظاهرها لكل باحث منصف .
وعند الشافعية يمكننا إضافة مايلي :

- ١ - [لا يُنكر المختلف فيه وإنما يُنكر المُجمع عليه] ^(٢)
- ٢ - [كل ماورد به الشرع مطلقاً بلا ضابط منه من اللغة يُرجع فيه إلى العُرف ^(٣) ، وأنت واجدٌ في كلٍّ من القاعدتين معنى التوسط بين جانبي الإفراط والتفريط المذمومين .

وبالجملة فإن أغلب هذه القواعد الفقهية الكلية قائم على أساس التوسط في الأمور الذي يكاد يكون أصلاً عاماً من أصول التشريع الإسلامي في قواعده الكلية وأحكامه الفرعية الجزئية ، تتلمس أثره أينما ذهبت ، وتجد نتائج العمل به في كافة شؤون هذه الشريعة وأحكامها .

(١) ر ؛ المدخل الفقهي العام للأستاذ الزرقا ١ ص / ٩٨٤ وما قبلها .
(٢) ر ؛ الأشباه والنظائر للسيوطي ص / ١٥٨ ، وانظر رسالة (مايجوز الاختلاف فيه بين المسلمين) .
(٣) ر ؛ المرجع السابق ص / ٩٨ وما بعدها .

خاتمة

في أهمية قاعدة التوسط في المعمار الإسلامي

تَبَيَّنَ أن الشريعة جارية على الطريق الأعدل الأوسط الداخل تحت كسب العبد بلا مشقة عليه ولا انحلال بل هو جارٍ على موازنة تقتضي في جميع المكلفين غاية الاعتدال ، ومن تأمل موارد الأحكام بالاستقراء عرف أن الحمل على التوسط هو الموافق لقصد الشارع وغرضه ، وهو ما كان عليه رسول الله ﷺ وخلفاؤه وأصحابه وسلف هذه الأمة ، فالفقيه البالغ ذروة الدرجة هو الذي يحمل الناس على المعهود الوسط فلا يذهب بهم مذهب الشدة ، ولا يميل بهم إلى طرف الانحلال ، وهكذا تجدد الشريعة أبدا في موارد ومصادرها ، وما أحسن ما قاله الإمام أبو اسحق الشاطبي اللخمي الغرناطي [فالوسط هو معظم الشريعة وأم الكتاب] ^(١) .

(١) ر ؛ الموافقات ج ٣ ص / ١٦٣ / وما بعدها وج ٤ ص / ٢٥٨ / وما بعدها .

دراسة تطبيقية للمتغيرات الإسلامية

الفصل الثاني

مَفْهُومُ الشُّورى فِي الإِمَامَةِ العُظْمَى تَطَوُّرُ

(وشاورهم في الأمر)

قرآن كريم

مدخل إلى البحث

عَشِيَّةً كَتَبْتُ مَبْحَثَ الثَوَابِتِ وَالْمَتَغْيِرَاتِ فِي الْإِسْلَامِ لَمْ يَذُرْ فِي خَلْدِي سَاعَتَشِدُّ أَنْ الْبَحْثَ سَيَطُولُ بِي إِلَى هَذَا الْحَدِّ بَحِثُ أَصْبَحْتُ أَعْدُّ الْكَلِمَ وَأَرْجُو الْفَرَاغَ ، وَلَكِنْ الْحَدِيثُ ذَوْ شَجُونِ ، وَهَذِهِ الْمَقُولَةُ الْيَوْمَ هِيَ الْحَلْقَةُ الْأَخِيرَةُ مِنْ هَذِهِ السَّلْسَلَةِ ، وَهِيَ وَإِنْ كَانَتْ قَدْ طَالَتْ إِلَّا أَنْ حُسِّنَهَا فِي اتِّصَالِ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ حَتَّى لَكُنَّ بَعْضُهَا آخِذٌ بِحُجَزِ الْآخِرِ تَكَادُ تَكُونُ كَالْقَلَادَةِ لَا تَتِمُّ إِلَّا بِأَصْغَرِ حَبَّةٍ فِيهَا ، وَلَا تَكْتَمِلُ إِلَّا بِاِكْتِمَالِ حَبَاتِهَا كُلِّهَا عَلَى السَّوَاءِ .

وإذا كان مبحث التوسط يمثل النموذج الرائع للثوابت الإسلامية ، فإنني قد اخترت الشورى في الإمامة العظمى ليكون النموذج الفاضل للمتغيرات الإسلامية مع حكمة التغير ، وضرورة التطور ، ولعلي وأنا أختتم بهذا المبحث الهام هذه الحلقات التي بدأتها بخصائص الفكر الإسلامي أكون قد وفيتُ الموضوع حقه بقدر الإمكان ، ورسمتُ بريشة العلم والمعرفة صورة صادقة لهذا الفكر وخصائصه لم أجِدْ من سبقني إليها .

وبعد :

فهل أستطيع أن أزعم للناس أن الفقه الإسلامي لم تكتشف كنوزه بعد - وأن خير ما فيه وأجمله وأحسنه وأبهجه لم يره الناس ولم يسمعوا به ، وهذه البحوث على تواضعها بعض من تلك الكنوز .

اللهم إن زعمت ذلك يوماً فاجعل لي من الحجة ما أفي به ، ومن اليقين ما أصل إليه ، ومن العلم بك ما أتمسك به ، ومن محبة دينك ما أعيش له عمري وما أموت عليه .

المبحث الأول

التعريف بالشورى لغةً واصطلاحاً

آ - التعريف اللغوي :

[أشار عليه بالرأي يشير ، إذا ما وَجَّهَ الرأي ، وهي الشورى و الْمَشُورَة] ^(١) ، وجاء في كليات أبي البقاء (الشورى مصدر كالفَتْيا بمعنى التشاور) ^(٢) .

ب - التعريف الاصطلاحي :

الشورى اصطلاحاً هي : [اجتماع أهل الرأي في مكان وتداولهم في الأمر النازل بهم ليصدروا فيه عن رأي واحد] .
قال بشار بن برد :

إذا بلغ الرأي المشورة فاستمن برأي حكيمٍ أو نصيحة حازمٍ
ولا تجعل الشورى عليك غضاضة فإن الخوافي قوة للقوادم
وقيل [ماخاب من استشار ، ولا ندم من استخار] .

(١) ر ؛ اللسان ج ٤ ص / ٤٣٧ / وما قبلها .

(٢) الكليات للكفوي ج ٣ ص ٨٣ .

(٣) ر ؛ أدب الدنيا والدين للهاوردي .

المبحث الثاني

حكم الشورى في الإمامة العظمى في الفقه الإسلامي

هنالك آراء في الفقه الاسلامي حول الشورى ؛ فمن الفقهاء من قال إنها مندوبة ندباً للإمام والرعية ، ومنهم من ذهب إلى أنها واجبة على الإمام والرعية أخذاً بظاهر قوله تعالى : (وشاورهم في الأمر) ومن هؤلاء الموجبين - المرحوم - الشيخ محمد عبده^(١) في بحثه الذي كتبه عن الشورى ، واستدل لما ذهب إليه بأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، ولا تتم مناصحة الأمراء الواجبة إلا بالشورى وفتح بابها أمام أهلها ليؤدوها للإمام ، قال رحمه الله في الاستدلال لما ذهب إليه ؛ (فتألف من مجموع ذلك أن الشورى واجبة شرعاً ، وأن طريقها مناط بما يكون أقرب إلى غايات الصواب وأدنى إلى مظان المنافع ومجالبها ، على أنها وإن كانت في أصل الشرع مندوبة فقاعدة تغير الأحكام بتغير الأزمان تجعلها عند مسيس الحاجة إليها واجبة وجوباً شرعياً)

(١) ر : تاريخ الأستاذ الإمام محمد عبده لرشيد رضا ٢٢/١ وما بعدها

المبحث الثالث

مفهوم الشورى الإسلامي وتطوره عبر القرون

توطئة :

يقوم نظام الحكم في الإسلام على النحو الذي أراده الله ورسوله ﷺ على ستة مبادئ هي : ١ - الحرية ٢ - العدالة ٣ - المساواة ٤ - والشورى ٥ - والمعارضة ٦ - والنقد الذاتي (٣) .

لم تُعرف الشورى قبل الإسلام لا عند الجاهليين ولا عند الأمم والحضارات السابقة ، بل نشأت في الإسلام نشأة مفاجئة خلافاً لنشأتها عند الأمم الأخرى ، ذلك بأن فكرة الشورى عند الأقوام الأخرى كانت ثمرة جهاد طويل وصراع بين الحاكمين والمحكومين ، وهيأت لها الأقلام والعقول ، وأخذت في الانتشار رويداً رويداً بالعنف تارة وباللين تارة وإلى العنف أقرب .

المطلب الأول :

نشأة مفهوم الشورى في الإسلام :

إذا ما أعدت إلى نشأة الاسلام وبدء ظهوره رأيت الأمر يختلف كل الاختلاف عما كانت عليه الأمم الأخرى ، فلقد دعا

(٢) نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي ج ١ ص ٦٣

الرسول العالمي الأعظم ﷺ إلى رسالة الإسلام وبلغ رسالات ربه وكان من بين هذه المبادئ التي دعا إليها مبدأ الشورى ؛ إذ قال تعالى في وصف المؤمنين في كتابه (وأمرهم شورى بينهم)^(٣) ، ثم نزل بعد ذلك خطاب الله تعالى لرسوله إلى الناس كافة بصيغة الأمر^(٤) ، وإنما نزل القرآن بضرورة الشورى لأن المجتمع الذي يُراد له الاستقرار والاستمرار ينبغي أن يقوم على الشورى وإلا عصفت الأهواء بالنفوس وطمعت في غير مطمع وأدى ذلك إلى الفساد والخراب^(٥) .

وبالجملة فالشورى في الإسلام لم تكن نتيجة حاجة ولدتها ظروف المجتمع العربي عشية إعلان الرسالة المحمدية ، وإنما كانت نتيجة حكم إلهي إصلاحي عام ، وكل خطاب إلى الرسول عليه صلوات الله وسلامه فإنما هو خطاب للأمة ممثلةً بنبيها كما قال بعض المفسرين .

المطلب الثاني :

الشورى في العهد النبوي :

في الحديث النبوي عنه ﷺ قال (ما تشاور قوم إلا هُتدوا لأرشد أمرهم) .

يُمكن تقسيم الشورى أيام الرسول ﷺ إلى ثلاثة أقسام :

(٣) سورة الشورى الآية ٣٨ وهي مكية .

(٤) سورة آل عمران الآية ٥٩ وهي مدنية .

(٥) ر : تفسير مفاتيح الغيب للفخر الرازي .

أ - أولها : شورى وقعت بناءً على طلب الرسول ﷺ أي إن الرسول هو الذي سأل الناس أن يشيروا عليه في أمر من الأمور الدنيوية أو الدينية التي لم ينزل فيها وحى وإن شئت قلت (شورى إيجابية) وقد حُفظ عنه قوله (أشيروا عليَّ أيها الناس) ومثال ذلك استشارته الناس يوم بدر ويوم أحد^(٦)

٢ - ثانيها : شورى جاءته من الصحابة ابتداءً من غير طلب أي بما يسمى اليوم (شورى سلبية) ومن ذلك إشارة الحُباب بن المنذر عليه يوم بدر في منزل القتال .

٣ - ثالثها : شورى بينَ بينَ كأن يعزم الرسول ﷺ على أمر ويبدأ بالمفاوضة فيه حتى إذا حان إبرامه رأى أن يستشير فيُشار عليه وبعد ذلك إما أبرمه وإما نقضه كما وقع له خلال غزوة الخندق في شأن الصلح مع بعض المشركين لتخذيلهم فأخذ بشورى أصحابه من الأنصار^(٧) رضوان الله عليهم .

وهذه هي القدوة المُثلى ، وقد بينَ صلوات الله عليه طريقة الشورى هذه فقد روى مالك بن أنس بسنده إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال : (قلت يارسول الله ، الأمر ينزل بنا لم ينزل فيه القرآن ولم تمض فيه منك سنة ؟ فقال : (اجمعوا العالمين من المؤمنين فاجعلوه شورى بينكم ولا تقضوا فيه برأيٍ واحد)^(٨)

(٦) ر : محمد رسول الله لمحمد رضا ص ١٦٣ وما بعدها .

(٧) انظر نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي جـ ١ ص ٦٧ و ٦٨ و ٦٩

(٨) ر : أعلام الموقعين لابن القيم جـ ١ ص ٧٣ و ٧٤

المطلب الثالث :

الشورى في العهد الراشدي :

سَجَّلَ عصر الخلفاء الراشدين التطبيق الأول للتعاليم الكلية في بناء الدولة الإسلامية ، فقد تَمَسَّكُوا تَمَسَّكاً مَتِيناً بتعاليم الإسلام الكلية في فصائلها الثلاثة : الخَلْقِيَّة والاقتصادية والحكومية ، فلم يعزلوا إحداها عن الأخرى ، ولم يترددوا في تطبيق التعاليم الحكومية على النحو الذي يلائم احتياجات عصرهم ومستوى البيئة البسيطة التي يعيش فيها المجتمع الإسلامي يومئذ ، فقد جعلوا اختيار رئيس الدولة^(٩) أو الخليفة بالمبايعة وهي مايقابل الانتخاب العام في العصر الحديث ، ولكن لم يفصلوا أساليب الانتخاب لأن الحاجة لم تكن تدعو بعدُ إلى ذلك في مجتمعهم المحدود ، ثم قيَّدوا هذا الخليفة في تصريف شؤون الدولة بالشورى ، وهي مايقابل النظام البرلماني الحديث ولكن لم يذهبوا وراء ذلك في تفصيل لأوضاع الشورى وإجراءاتها ، لأن التعاليم الكلية في فصائلها الثلاثة وفي تساندها معاً كانت تغنيهم عن ذلك ، إذ كانت تفي كل الوفاء بحاجات زمانهم في ظل ماساد مجتمَعهم من صدق العبودية لله وحده ، ومن التزام المساواة بين الناس ومن تعاون وتكافل بين الأمم والشعوب ، ومن عدل مطلق لا قيد عليه ، ومن حرية في القول والرأي والنقد إلى مااستقر في نفوسهم من المُثُل العليا فكانت خير وقاية لبنيانهم الاجتماعي

(٩) ر : نظام الحكم في الإسلام للدكتور العربي ص ٤٧ وما بعدها .

والحكومي عصمتهم مما وقع فيه الآخرون من شر مستطير^(١٠) والذي يظهر أن عمر رضي الله عنه قد وضع الخطوط الأولى لتنظيم الشورى في نظام الحكم ، ورأى أنها عامة من جهة وخاصة من جهة أخرى ، ومن حق الخليفة مخالفتها إذا وجد ذلك أرعى لمصلحة المسلمين وأوفق ، فهو يقول في خطاب الولاية « يحق على المسلمين أن يكونوا : وأمرهم شورى بينهم » فهو بهذا يضع المبدأ القرآني فوق كل المبادئ ، ويرى أن هذا هو الأصل الذي لا يجوز لأي حاكم أن يحيد عنه ، وإنما الشورى حق على المسلمين جميعاً . ولكنه يرى من جهة أخرى أن هنالك شورى أخرى أخص من الأولى فيقول « وبين ذوي الرأي منهم » ، وهذا مالا يستطيع أن ينكره أحد لآخر الدهر ، لأن شورى ذوي الرأي هي أعمق في التفكير وأبعد في الدرس وأنضج في التجربة وأوثق في العلم ، وهو بعد يرى أن الناس تبع للخليفة ما اجتمعوا عليه ورضوا به وحاز على ثقتهم ، وأن الخليفة الذي يتولى أمور الناس تبع لأولي رأيهم أي ذوي الرأي من^(١١) الناس ، وأشهد أن هذا من عظمت عمر . وتفصيل ماتقدم من أمر الشورى عند عمر رضي الله عنه ما ذكر الفقهاء من أنه كان لعمر شورى خاصة وشورى عامة :

آ - فشوراه الخاصة كانت تختص بعلية الصحابة من المهاجرين الأولين وكبار الأنصار ، وهؤلاء يستشيرهم في صغير أمر الدولة وكبيرها .

(١٠) ر : نظام الحكم في الإسلام للدكتور العربي ص ٤٨ وما بعدها .

(١١) نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي ج ١ ص ٧٢ وما بعدها .

ب - وأما الشورى العامة فقد كان يجمع فيها ذوي الرأي من أهل المدينة أجمعين في الأمر الخطير من أمور الدولة فيجمعهم في المسجد النبوي ، وإذا ضاق بهم جمعهم خارج المدينة وعرض عليهم الأمر ورأيه فيه ، مثال ذلك استشارته لهم في سواد العراق ثلاثة أيام^(١٣)

هذا ، والشورى العلمية في عهد الخلفاء الراشدين هي التي نشأ بها فعلاً مصدر الإجماع من مصادر الفقه الإسلامي ، ولأرب أن ما يصدر عن الشورى المجتمعة والتمحيص والتحقيق المشترك يكون أضمن للصواب والمصلحة من الآراء الفردية ، وقد أخذ الاجتهاد المالكي بمبدأ الشورى العلمية بين علماء كل زمن في تعديل الأحكام الفقهية القابلة للتطور وهذا هو اجتهاد الجماعة الذي نرى أنه لا يسوغ انقطاعه .

المطلب الرابع

الشورى في عهد الدول الإسلامية :

أغلب الذين ترجعوا لمعاوية رضي الله عنه اتفقوا على أنه كان يستشير أهل الحل والعقد والأشراف ورؤساء القبائل وممثلي المهاجرين والأنصار أي من يُسمَّى بـ (المجالس الوطنية) ^(١٣) ،

(١٢) ر : مقدمة الملكية ونظرية العقد لأستاذنا الجليل الشيخ محمد أبي زهرة ف / ١٢ / ص ١٨ والمدخل الفقهي العام للأستاذ الزرقا ج ١ ف ٦٢ ص ١٥٨ وما بعدها ، وانظر في بحث الشورى في القضاء كتاب حاشية ابن عابدين رد المحتار على الدر/ج ٤ ص ٣٠٣ تجد بحثاً ممتعاً نفيساً لا يوجد في غيره .

(١٣) ر : معاوية للأب لامانس اليسوعي ص ٥٨ وما بعدها .

وعلى نحو العاصمة كانت الأقاليم الكبرى وجند سورية وأمصار العراق فقد كان لها مجالسها الإقليمية الوطنية ، وشوراها الخاصة بها .

وعلى هذه السيرة مشى الخلفاء من بعده في الدولة الأموية والدول التالية من المروانية والعباسية وغيرها من الدول الإسلامية وفي ذلك يقول المَقْرِي في نفح الطيب في ترجمة بعض العلماء (كان فلان مشاوراً) و (طُلب فلان إلى الشورى فأبى)^(١٤) .
وفي كتاب (الأحكام) للقرطبي ورد ذكر هذه الشورى بقوله :

(إنَّ الشورى خالفت الإمام مالكا في عدة أحكام أَخَذَتْ فيها بقول ابن القاسم)^(١٥)
وبعد ،

فهل نستطيع أن نعمم الحكم إن الخلفاء في الدول الإسلامية لم يكونوا يستشيرون ؟ الواقع أن كل خليفة منهم كان له مجلس استشاري خاص به كان يرجع إليه في الملهمات وكان في الصدر الأول من العلماء والفقهاء ، وهذا ما يقرره لامانس اليسوعي في كتابه عن (معاوية) رضي الله عنه حيث يقرر ذلك بوجه عام لا يستثني تبعاً لاستقرائه التاريخ الإسلامي ، ومثل هذه الشهادة من مثل هذا البحث جديرة بالحرص عليها والاستشهاد بها عند اللزوم .

(١٤) ر : نفح الطيب في مواضع متعددة .
(١٥) ر : قضاء الفرد وقضاء الجماعة في الإسلام من آثار رفيق بك العظيم ص ٤٦

المبحث الرابع

أبرز معايير الفقه الإسلامي في مواجهة التطور في مبدأ الشورى

من التوجيه الإسلامي في استخدام العقل في ظل النقل ولتفسير النص استخلص فقهاء الشريعة من الكتاب والسنة والإجماع معايير عامة يهتدى بها في تفصيل جميع تعاليم الإسلام الكلية من خلُقية واقتصادية وحكومية فيما عدا الشؤون التعبدية ، هذه المعايير تكفل أكبر قسط من المرونة في التشريع وأوسع قدرة على مواجهة كل جديد في أحداث الحياة غير المحدودة وتطوراتها غير المتناهية مواجهةً تظل دائماً في نطاق هذي التعاليم الكلية ، وكلها تقوم على تحقيق مصلحة المجتمع الإنساني ودفع المفسد عنه .^(١) وأهم هذه المعايير وأبرزها ثلاثة :

١ - الاجتهاد الفقهي (الرأي) سواء منه القياس والاستحسان والمصالح المرسلة والعرف وما إلى ذلك من ينابيع الرأي^(٢)

٢ - إقامة التوازن في شؤون الشريعة بنسب متفاوتة مقدرة

(١) نظام الحكم في الإسلام ص ٤٧ وما بعدها .

(٢) ر : الوجيز في أصول استنباط الأحكام للمؤلف في مواضع متعددة .

لا خلل فيها ولا أمت بما يكفل تساوق الأحكام وانسجامها بحيث يتقدم الأهم على المهم ؛ والضروري على الحاجي ، والحاجي على التحسيني^(٣)

٣ - إعطاء الثواب الإسلامية الكبرى حقها من الاعتبار في كل من الرأي وإقامة التوازن في عملية إقامة معايير تطوّر الأحكام الفقهية عبر الأحداث ، بحيث تكون هذه الثواب أساساً صالحاً للبناء من بعد .

غير أن هذه المعايير العامة التي كان يجب الاهتداء بها وتطبيقها تطبيقاً بصيراً مستمراً لوضع التعاليم الكلية موضع التنفيذ - كان نصيبها من المسلمين الإغفال في الغالب في نطاق الأحكام الدستورية والإدارية ، فحل الجمود محل التقدم المنشود من حيث اتسع اتساعاً عظيماً في شؤون المعاملات الفردية (القانون الخاص) من خلال الفقه التقديري^(٤) ،



وبعد ، فإن هذه التعاليم الإسلامية الخالدة كان لعمومها حكمة مقصودة وهي أن التعميم الذي لا ينزل إلى التفصيلات الحزئية لا يقيد الأجيال المقبلة بهذه التفصيلات بل يتركها حرة تقتبس الوضع الذي فيه الملائمة العملية لحاجات العصور ، مادامت تسوده التعاليم الكلية وينبثق من توجيهاتها ، وهذه هي

(٣) ر : الموافقات للشاطبي ج ٢ مواضع متعددة .

(٤) ر : نظام الحكم في الإسلام ص ٤٩ وما بعدها .

المرونة الضرورية في المبادئ التي يُراد لها الخلود لتكون ملائمة لتطور احتياجات البشر إلا أن غفلة الأجيال التي أعقبت الصدر الأول من هذه الأمة عن المغزى المقصود من هذه الحكمة الإلهية أدى بهم إلى التقاعد عن نقل هذه التعاليم الكلية إلى أوضاعها التنفيذية ، وهي صياغة الأصول العامة التي سادت في عهد الخلافة الراشدة إلى صيغ بارزة ومعالم ماثلة للعيان مرتبطة بهذه الأصول ارتباطاً وثيقاً ، فظلت هذه الأصول في صيغتها المجردة بغير سلطان كبير على ضمير الأمة ، فبات من السهل صرف الأمة عنها ، وهذا ما حدث في العصور التالية مع ملحقها من تشويه المعنى وعبث التفسير (٥) .

(٥) نظام الحكم ص ٤٧ وما بعدها .

المبحث الخامس

إقامة الشورى وتعيين أهلها واختصاصاتهم

المطلب الأول

أ - إقامة الشورى :

يذهب بعض الفقهاء المعاصرين^(٦) إلى عملية الإنابة من الأمة مباشرة لإقامة الشورى ، وهذا ليس مفهوماً من التشريع الإسلامي ولا من سيرة النبي صلوات الله عليه ولا الخلافة الراشدة ، فلم يحدث مرة واحدة أن حصل انتخاب من المسلمين لمجلس الشورى في صدر الإسلام ، وإنما كان يجتمع أهل الحل والعقد من المسلمين إلى الإمام إن كان قائماً فيشاورهم فيما نزل من الوقائع الهامة الخطيرة وهذه هي الشورى العامة ويختار الإمام بموافقة أهل الحل والعقد وترشيحهم من هؤلاء (ذوي الرأي) يكونون له (مجلس شورى) يستشيرهم فيما دق وجل من أمر الدولة ، وهذه هي الشورى الخاصة . وكذلك فإن أهل الحل والعقد لهم أهلية ترشيح الخليفة أو رئيس الدولة ، والأمة هي التي تنتخبه بجماهيرها ، ونرى أن هذا هو الأسلوب الأمثل لاختيار

(٦) نظام الحكم في الإسلام للدكتور العربي ص ٨٤ وما بعدها .

مجلس الشورى وإقامتها على السنن الراشدي الذي ورد فيه الحديث الشريف (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عَضُوا عليها بالنواجذ)^(٣) ، وهذا خلافاً لما ذهب إليه المرحوم الشيخ^(٤) محمد عبده من استحسان الأخذ بأعراف الفرنجة وآرائهم في هذا الشأن (أخذاً بأن رسول الله صلوات الله عليه كان يعجبه موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر به)^(٥) .

المطلب الثاني

اختصاص مجلس الشورى :

هيئة الشورى أمام الإمام اختصاصان :

١ - تنظيم التشريع وتقنينه بموافقة رئيس الدولة

٢ - والرقابة على الجهاز التنفيذي نيابةً عن الأمة

المطلب الثالث

هل الشورى ملزمة للإمام ؟

اختلف في ذلك اختلافاً كبيراً فمن قائل بالإلزام مطلقاً ، ومن قائل بعدم الإلزام مطلقاً ، ومن قائل بالإلزام في كل الأمور إلا في اتخاذ القرار المناقض للشريعة أو التطبيق المغاير لها ، فاحتراماً

(٧) أخرجه النووي في الأربعين .

(٨) ر : تاريخ الأستاذ الإمام لرشيد رضا ج ١ ص ٢٢ .

(٩) ر : الأحكام السلطانية والولايات الدينية للماوردي ص ٧ وما بعدها ، وانظر

كذلك الأحكام السلطانية للقاضي الفراء ص ٢٤ وما بعدها وانظر كذلك عبقرية

الإسلام في أصول الحكم للدكتور المجلاوي ص ١١٢ - ١٣٩ .

للتفويض الشامل من الأمة لرئيس الدولة يُعرض الأمر على لجنة فنية محايدة والذي أراه أن الشورى التي ذكرنا أقسامها من قبل ؛ الإيجابية والسلبية والجامعة لهما ، بحسب هذا التقسيم نُصنفها إلى قسمين ، شورى ملزمة ، وشورى غير ملزمة^(١٠) .

آ - فإذا طلب الإمام من مجلس الشورى مشورةً ما فأسداها كان ذلك دليلاً على افتقاره لها فتلزمه ، وتُلحق بها تلك التي تجمع بينهما أي التي يسبق العزمُ فيها المشاورة

ب - وأما الشورى السلبية التي تُعطيها هيئة الشورى من غير طلب الإمام ، فهي غير ملزمة إن شاء أخذ بها وإن شاء تركها يشهد لذلك قصة النبي ﷺ يوم أحد حيث أخذ بالخروج وهو رأي الشبان وترك المكث في المدينة وهو رأي الأشياخ من الصحابة رضوان الله عليهم ولما رجع الشبان عن رأيهم ظل رسول الله ﷺ على عزيمته فلم يرجع^(١١) .

هذا ما ظهر بعد البحث وإعمال الفكر وترديد النظر ، ولا ندعي العصمة ولا السلامة من الخطأ ، بل هو جهد مقل ، وفوق كل ذي علم عليم والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

(١٠) نظام الحكم في الإسلام للدكتور العربي ص ٩٤ وما بعدها .

(١١) ر : محمد رسول الله للمرحوم محمد رضا ص ١٩١ وما بعدها .

خاتمة الكتاب

وقد آن لنا أن نَضَعَ القلم بعد إعفاء أثلجنا به صدورنا ،
وقد طفنا برياض الفقه والأصول والسياسة الشرعية مما يمثل
بجوهره حصيلة الفكر الإسلامي باحثين خلال ذلك عن
خصائص هذا الفكر الكلية مع دراسة مقارنة بالفكر الغربي في كثير
من الأحيان .

ولعلنا ونحن على أعتاب الختام نستطيع أن نلخص الحقائق
العلمية التي توصلنا إليها بما يلي :

- ١ - للفكر الإسلامي بوجه عام جذور ، وفروع ،
وثمرات ، ودونك التفصيل :
- أ - فجذوره خصائصه الكلية التي نوهنا بها .
- ب - وفروعه وأغصانه ، الدراسات التطبيقية للخصائص
الكلية لاسيما قاعدة الثوابت والمتغيرات وما يتفرع عنها من قواعد
كبرى .

ج - وثمراته : النظريات التي انبثقت عن الخصائص
الكلية للفكر الإسلامي ؛ كتطوُّر مفهوم الشورى في الفقه
الإسلامي ، وقد شرحت بحمد الله وتوفيقه هذه القواعد

والنظريات شرحاً وافياً مع الأمثلة بما أظن أني وفيتُ الموضوع حقه .

وأرى أنه مالم يُتصوّر الفكر الإسلامي بهذا التصور الكلي لاتنفعنا بحال من الأحوال تلك الدراسات الجزئية المبسرة التي يقوم بها البعض مع شكرنا لجهدهم .

إني إذ أتقدم بهذه الدراسة المتواضعة لبني قومي من المسلمين والعرب ولأمم والشعوب والأجيال لأنشد أول ما أنشد الدلالة على أصالة فكرنا الإسلامي وعمقه ومواكبته للتقدم الحضاري ، ومدى قبوله لاستيعاب مشكلات العصر والإجابة عليها .

إن هذه الدراسة فيما أعتقد لبنة بسيطة في البناء الإسلامي الشامخ ، وضوء مسلط على حقائق علمية ظلت قابعة في زوايا النسيان من قومها آن لها أن تبعث من رقادها .

شكر واعتراف

أُتقدّمُ بخالص الشُّكر والتقدير للدُّوريات والمجلات التي نُشِرت على صدر صفحاتها الغُرُ بعضاً من هذه البحوث ، وأخصُّ بالشُّكر مجلة (نهج الإسلام) الزاهرة التي تصدرها وزارة الأوقاف السورية الموقرة ، ومجلة (كيهان العربي) الغراء التي تصدر في طهران ، و(المجلة العربية) الغراء التي تصدر في المملكة العربيّة السعوديّة ، وغيرها ، وفق الله الجميع لما يحب ويرضى .

المؤلف

مصادر الكتاب ومراجعته

على الترتيب الألفبائي حسب العلوم

علوم القرآن الكريم :

الآلوسي	(الشهاب أبو الثناء محمود)	تفسير (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني)
البيضاوي	(القاضي)	تفسير (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)
البيهقي	(سهل بن عبد الله)	(أحكام القرآن)
التستري	(أبو بكر الرازي الحنفي)	تفسير القرآن
الخصاص		(أحكام القرآن) ط استامبول
الجمّل		حاشية (الفتوحات الإلهية على الجلالين)
جوهري	(طنطاوي)	التفسير المعروف (بتفسير طنطاوي جوهري)
الخفاجي	(الشهاب)	حاشية على تفسير البيضاوي (عناية القاضي وكفاية الرازي)
الرازي	(الإمام فخر الدين)	نسبم الرياض على الشفا للقاضي عياض
		(التفسير الكبير المسمّى بـ « مفاتيح الغيب ») .
رضا	(رشيد)	(تفسير المنار)
الزركشي	البذر	(البرهان في علوم القرآن)
الزرقاني	(محمد عبد العظيم)	(مناهل العرفان في علوم القرآن)
أبو السعود	(مفتي الثقلين)	(تفسير أبو السعود)

السيوطي	(جلال الدين عبد الرحمن) (الإتيقان في علوم القرآن) (أسباب النزول) وتفسير (الدر المنثور)
الشريفي	(الخطيب) تفسير (السراج المنير)
الشافعي	(الإمام محمد بن إدريس) (أحكام القرآن) ت أستاذنا الدكتور عبد الغني عبد الخالق
شيخ زادة	(حاشية على تفسير البيضاوي) .
ابن العربي	(القاضي) (أحكام القرآن)
الطبري	(ابن جرير المفسر) (التفسير الكبير)
الفراء	(معاني القرآن)
القرطبي	تفسير (الجامع لأحكام القرآن) أحكام القرآن
القاسمي	(جمال الدين) (تفسير القاسمي)
القونوي	(المفسر) (حاشية القونوي على البيضاوي)
النسفي	(حافظ الدين أبو البركات) تفسير (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)
الواحدي	(أسباب النزول)

ب (علوم السنة :

الأصبحي	(مالك بن أنس) (الإمام) الموطأ بشرحي السيوطي والزرقاني
الجزري	(جامع الأصول) ت الأرنؤوط
ابن الأثير	(النهاية في غريب الحديث)
البخاري	(الإمام محمد بن إسماعيل) (الجامع الصحيح) بحاشية السندي
البيهقي	(المحدث) (السنن الكبرى)
الترمذي	(الإمام المحدث) (الجامع الصحيح)
ابن حجر	(الحافظ شهاب الدين أحمد) (فتح الباري بشرح صحيح البخاري) (بلوغ المرام من أدلة الأحكام)
	(الإصابة في أساء الصحابة) بهامشها (الاستيعاب)
	(التلخيص الجبير في تخريج احاديث الرافعي الكبير)

البحراني	(العجلوني)	(كشف الخفا ومزيل الالتباس فيما جرى من الأحاديث على السنة الناس) (السنن)
أبو داود	(السجستاني)	(نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية)
الزيلي	(جلال الدين عبد الرحمن)	(تنوير الحوالك على موطأ مالك) (شرح سنن النسائي)
السيوطي		(بذل المجهود بشرح سنة أبي داود) (المصنف)
السهارنفوري	(عبد الرزاق)	(مشكل الآثار) (شرح معاني الآثار)
الصنعاني	(أبو جعفر)	(إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري)
الطحاوي	(المحدث)	(إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري)
القسطلاني	(محمد عبد الحي)	(فهرس الفهارس والأبواب والمسلسلات والمشيخة)
الكتاني	(مسلم بن الحجاج)	(الجامع الصحيح) ط استانبول
القشيري	(الحافظ زكي الدين عبد العظيم)	(الترغيب والترهيب) ط المنيرة
المتنري	(المحدث)	(السنن)
ابن ماجه	(الهندي المحدث)	(تحفة الأحوذ بشرح سنة الترمذي)
المباركفوري	(محمد عبد الحي)	(التعليق الممجد بشرح موطأ مالك برواية الإمام محمد)
اللكوني		(شرح صحيح مسلم) (السنن)
النوي	(الإمام يحيى)	(شرح صحيح السيوطي)
النسائي	(المحدث)	(الاستيعاب في معرفة أسماء الأصحاب)
النمري	(يوسف ابن عبد البر أبو عمر)	
الهروي		(غريب الحديث)

ج (أصول الدين وعلم الكلام والفلسفة والتصوف وعلم الاجتماع :

الإيجي	(عضد الله والدين)	(المواقف في علم الكلام)
الباجوري	(إبراهيم)	(تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد) ت
		محي الدين عبد الحميد ط مصر

الجرجاني	(السيد الشريف علي) (عبد الرحمن ، القاضي) (أحمد ، الرئيس)	(شرح المواقف) (مقدمة التاريخ) (الإشارات والتنبيهات) بحاشيتي الرازي والطوسي (التعليقات) ت . د سليمان دنيا
السهروردي	(شهاب الدين عمر بن محمد) (هياكل النور)	(حكمة الإشراق) (قطب الدين)
الشيرازي	(قطب الدين)	(شرح حكمة الإشراق) للسهروردي ط على الحجر ، هندية
شليبي الطوسي	(د . أحمد) (نصير الدين ، الخواجة)	(مقارنة الأديان الكبرى) (شرح الإشارات والتنبيهات لابن سينا) مع شرح الرازي (فخر الدين)
الطباخ ابن عربي	(محمد راغب) (محي الدين - الشيخ الأكبر)	(الثقافة الإسلامية) (لطائف الأسرار) ط مصر (الفتوحات) ط الميمنية
ابن مسكويه الماوردي المرصفي	(أبو الحسن البصري)	(فصوص الحكم) بشرح بالي أفندي (تهذيب الأخلاق) (أدب الدنيا والدين) (منظومة آداب البحث والمناظرة مع شرحها)
قطب	(سيّد)	(خصائص النصور الإسلامي) ط دار الشروق

د (الفقه الإسلامي بمذاهبه مع القواعد الفقهية :

الأتاسي	(محمد خالد) (محمد طاهر) (محمد زيد)	(شرح المجلة) ط حصص (شرح الأحكام الشرعية لقنبري باشا) الكبير والمختصر
الأبياني	(محمد زيد)	(شرح المجلة) (العناية شرح الهداية) (حاشية على ابن قاسم الفزري) (المدخل إلى مذهب الإمام أحمد)
باز البابري الباجوري ابن بدران	(سليم رستم) (أكمل الدين) (إبراهيم) (عبد القادر)	(شرح المجلة) (العناية شرح الهداية) (حاشية على ابن قاسم الفزري) (المدخل إلى مذهب الإمام أحمد)

ابن جزّي	(الفقيه المالكي)	(القوانين الفقهية) ط بيروت
المرجاني	(الفقيه الحنفي) هرون	
جودة باشا	(وجماعة من العلماء)	(ناظورة الحق في فرضية العشاء ولو لم
الجرجاني	(السيد الشريف علي)	(يغب الشفق) ط قرآن
الحصكفي	(علاء الدين - علي)	(مجلة الأحكام العدلية)
ابن حزم		(شرح السراجية) في علم مواريث
الحَمَوِي	(الفقيه الحنفي)	الحنفية للسجا وندي
الحَدَّادِي	(الفقيه الحنفي)	(الدر المختار شرح تنوير الأبصار
الحمزاوي	(محمود)	وجامع البحار
الحاكم الشهيد	(الفقيه الحنفي)	(المُحَلَّى)
الخادمي	(أبو سعيد)	(الإحكام في أصول الأحكام)
الدسوقي	(الفقيه المالكي)	(غمز عيون البصائر على محاسن الأشباه
الرافعي	(عبد القادر)	والنظائر) ط باستانبول
الرملي	(الفقيه الشافعي)	(الجوهرة النيرة)
الرملي	(خير الدين - الفقيه الحنفي)	(القواعد الفقهية) ط دمشق
ابن رجب	(الفقيه الحنبلي)	(الكافي) الجامع للكتب الستة للإمام
الراوي	(محمد سعيد)	محمد بن الحسن / مع شرحه المبسوط
الزَيْلَمِي	(الفقيه الحنفي)	(مجامع الحقائق)
السرخسي	(شمس الأئمة)	(حاشية على الدردير « الشرح الكبير »
السيوطي	(جلال الدين عبد الرحمن)	على متن خليل
السمرقندي	(أبو الليث)	(التقريرات على رد المحتار) ط بولاق .
الشيرازي	(أبو إسحق)	(حاشية الرملي على أسنى المطالب)
		(خير الدين - الفقيه الحنفي) (الفتاوى الخيرية)
		(القواعد) في فقه الحنابلة
		(شرح المجلة) (القواعد الكلية)
		(تبين الحقائق شرح كنز الدقائق) .
		(المبسوط شرح الكافي) ط مصر
		(الأشباه والنظائر) في قواعد الشافعية
		(خزانة الفقه وعيون المسائل)
		ت . د صلاح الدين الناهي
		(المهذب) في فقه الشافعية

الشوكاني	(نيل الأوطار)	
شيخ زادة	(الفقيه الحنفي)	(مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر)
الشافعي	(الإمام محمد بن إدريس)	(الأم)
الشياني	(الإمام محمد بن الحسن)	(شرح السير الكبير) (الأصل)
الطحطاوي	(أحمد)	(حاشية على الدر المختار) ط مصر
		(حاشية على مراقي الفلاح)
الطرسوسي	(الفقيه الحنفي)	(معين الحكام)
ابن عابدين	(محمد أمين)	(حاشية رد المحتار على الدر المختار)
		ط الأميرية بيولاقي سنة ١٢٧٢
		(مجموع الرسائل) ط استانبول
		١٣٢٥ هـ
		و (نزهة عيون النواظر على الأشباه والنظائر) ت الأستاذ محمد مطيع الحافظ
		(تنقيح الفتاوى الحامدية)
		(حاشية منحة الخالق على البحر الرائق)
ابن عابدين	(علاء الدين)	(التكملة لرد المحتار) (قرعة عيون الانظار) ط الميمنية .
ابن عبد السلام	(عز الدين - الفقيه المالكي)	(قواعد الأحكام في مصالح الأنام)
		(القواعد الكبرى)
عالم كير	(وجماعة من علماء الهند)	(الفتاوى الهندية)
علي أفندي	(الفقيه الحنفي)	(فتاوى علي أفندي)
ابن غانم	(البغدادي - الفقيه الحنفي)	(مجمع الضمانات)
الفراء	(أبو يعلى - القاضي)	(الأحكام السلطانية والولايات الدينية)
ابن قاضي سبأنة	(محمود ابن إسرائيل)	(جامع الفصولين)
قدري	(محمد قدري باشا)	(الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية) ط الكردي بمصر
القرافي	(شهاب الدين - الفقيه المالكي)	(الفروق) وبهامشة انوار البروق في تهذيب الفروق

قُدري ابن القيم	(أفندي - الحنفي) (محمد أبي بكر الزُرعي)	(واقعات المفتين) ط استانبول (إعلام الموقعين عن رب العالمين) ت محي الدين عبد الحميد ط فرج الله زكي الكردي بمصر
قاضيخان الكاساني	(محمود الأوزجنددي) (علاء الدين - الحنفي)	(الفتاوى) : بهامش الفتاوى الهندية (بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع) شرح التحفة للسمرقندي
محاسن الماوردي المرغيناني	(محمد سعيد) (علي بن حبيب) (الرشيداني - الحنفي)	(شرح المجلة) (الأحكام السلطانية والولايات الدينية) (الهداية شرح البداية) ط مصر ، وبشرح فتح القدير والعناية ط الميمنية
منلا خسرو المقدسي النووي	(محمود بن فراموز) (ابن قدامة) (يحيى / الإمام)	(الدرر شرح الفرر) وشرحه للشرنبلالي (المغني) شرح المقنع في فقه الحنابلة (المجموع شرح المذهب) وبهامشة التلخيص الخبير
ابن نُجيم	(زين الدين)	(الأشباه والنظائر) في قواعد الحنفية ط مصر وط دمشق بتحقيق الأستاذ الحافظ
ابن أُلهم	(كمال الدين بن عبد الواحد السبواسي)	(البحر الرائق شرح كنز الدقائق) مع حاشية منحة الخالق
		(فتح القدير) بشرح الهداية مع تكملة الطوري

هـ) أصول الفقه .

الإزميري الإسنوي	(المعروف بالفاضل) (عبد الرحيم)	(حاشية على المرأة) (نهاية السؤل شرح منهاج الأصول) ت المرحوم الشيخ محمد بخيت المطيعي وتعليقه (التمهيد) في تخريج الفروع على الأصول
---------------------	---------------------------------------	---

(فواتح الرحموت شرح مسلّم الثبوت) بهامش المستصفي للغزالي	الأنصاري
(الأصول) بهامش كشف الأسرار	اليزدوي
(لب الأصول) (و غاية الوصول شرح اللب)	الأنصاري
(كشف الأسرار) على أصول اليزدوي	البخاري
(شرح على مختصر المنتهى) مع حواشي التفتازاني والجرجاني والهروي	الإيجي
(محب الدين بن عبد الشكور)	البهاري
(مسلّم الثبوت) مع منهواته ط فرج الله زكي الكردي	ابن أمير الحاج
(التقرير والتحجير شرح التحرير)	البيضاوي
(منهاج الأصول)	البدخشي
(مباحج العقول شرح منهاج الأصول) ط مصر	
(تيسير التحرير)	ابن بادشاه
(المعتمد شرح العمدة) ط المعهد العلمي الفرنسي ت . د . محمد حميد الله	البصري
(حاشية على شرح المحلي على جمع الجوامع)	آلبناني
(السعد) (سعد الملة والدين)	التفتازاني
(التلويح على التوضيح) وحواشيه (مختصر المنتهى)	ابن الحاجب
(منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل)	
(أبو زيد عبيد الله - الحنفي) (تأسيس النظر) ط القاهرة ، وبآخره أصول الكرخي	الدبوسي
(تقويم الأدلة)	
(تاج الدين) (علي بن عبد الوهاب)	ابن السبكي
(جمع الجوامع) في أصول الشافعية	
(تقي الدين وتاج الدين) (الإبهاج في شرح المنهاج الأصولي)	ابن السبكي

الشاطبي	(أبو اسحق اللخمي) (الفرناطي المالكي) (الموافقات في أصول الشريعة) المطبعة الرحمانية بمصر (الاعتصام)
الشاشي	(الأصولي الحنفي) (أصول الشاشي) مع عمدة الحواشي ط الهند
الشوكاني	(إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول)
ابن عابدين	(السيد محمد أمين) (حاشية نسبات الأسحار على شرح الحصكفي على المنار)
العطار	(حسن) (حاشية على شرح المحلي على جمع الجوامع)
العبادي	(ابن قاسم) (الآيات البينات على شرح المحلي على جمع الجوامع)
الغزالي	(الإمام حجة الإسلام أبو حامد محمد بن محمد بن محمد) (المنخول من تعليقات مع الأصول) ت . د . هيتو
الفناري	(محمد بن حمزة بن محمد) (فصول البدائع في أصول الشرائع) ط استانبول
القراقي	(شهاب الدين) (الفروق) وبهامشه أنوار البروق تهذيب الفروق ط القاهرة
اللكثوي	(محمد عبد الحي) (حاشية قمر الأقطار على شرح نور الأنوار) ط الهند
المقدسي المحلي	(ابن قدامة الحنبلي) (جلال الدين) (شرح جمع الجوامع) في أصول الشافعية)
ابن مسعود	(عبيد الله صدر الشريعة) (التوضيح في حل غوامض التنقيح) ط البابي الحلبي بمصر
ابن المَلَك	(عبد اللطيف بن فرشته) (شرح على المنار الأصولي) بهامشه شرح العيني

منلا خسرو	(محمود بن فراموز)	(مرآة الأصول في شرح مرقاة الوصول)
منلا جيون		بحاشية الفاضل الإزميري
ابن الهمام	(الكمال)	(شرح نور الأنوار على المنار) مع
النسفي	(حافظ الدين أبو البركات)	حاشيته قمر الأقيار ومع شروح المنار
		(التحرير) في أصول الحنفية
		(المنار في أصول الحنفية)

و- (التواريخ والتراجم وفن الرجال .

البدرى	(أبو البقاء - الدمشقي)	(نزهة الأنام في محاسن الشام) ط بغداد
رضا	(رشيد)	(تاريخ الأستاذ الإمام محمد عبده)
رضا	(محمد)	(سيرة محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم)
ابن السبكي		(طبقات الشافعية الكبرى) ط البابي
علماء من الأزهر		الحلبي بمصر
		(تاريخ الفقه الإسلامي) ط مطبعة وادي
ابن فرحون	(الفقيه المالكي)	الملوك
القصاب	(محمد وفا)	(الديباج المذهب في أعيان المذهب) ط
		مصر
اللكنوي	(أبو الحسنات محمد عبد	(العلامة الشيخ عبد القادر القصاب) ط
	الحي)	دمشق
المقري		(الفوائد البهية في تراجم الحنفية)
النمري	(يوسف ابن عبد البر)	(نفع الطيب في غصن أندلس الرطيب)
ابن هشام		(الانتقاء في أخبار الثلاثة
هيكل	أبو محمد عبد الملك	الفقهاء) ط مصر
اليسوعي	(د . محمد حسين)	السيرة النبوية ط مصر
	(لامانس)	(حياة محمد صلى الله عليه وسلم)
		(معاوية)

ز - اللغة والمعاجم

التنهانوي	(علي) (السيد الشريف) (التعريفات) ط مصر	(كشاف اصطلاحات الفنون) ط مصر
الجرجاني	(علي) (السيد الشريف) (التعريفات) ط مصر	(كشاف اصطلاحات الفنون) ط مصر
الحافظ	(محمد مطيع)	(فهرس الفقه الحنفي في ظاهرية دمشق)
الحضري	(أحمد مهدي)	(فهرس ابن عابدين) ط دمشق
الراغب	(الأصفهاني)	(مفردات القرآن) ط مصر
الزحشري	(الإمام محمود)	(أساس البلاغة) ط مصر دار الكتب
ابن سيده		(المختصص) في اللغة
ابن السكيت		(اصلاح المنطق) ط مصر
سلامة	(علام)	(معراج البيان) ط مصر
الفيروزبادي	(مجد الدين)	
	(محمد بن يعقوب)	(القاموس المحيط)
الفيومي		(المصباح المنير)
ابن منظور	(أبو المكرم)	(لسان العرب) ط بيروت
ابن قتيبة		(غريب القرآن)
لجنة من العلماء		(معجم ألفاظ القرآن الكريم)
الكفوي	(أبو البقاء)	(الكلبيات) ط وزارة الثقافة بدمشق
المطرزي	(الفقيه الحنفي)	(المغرب في ترتيب المغرب)

ح - الكتب المعاصرة في الفقه والقانون :

الحامد	(محمد)	(ردود على أباطيل)
حسب الله	(علي)	(أصول التشريع الإسلامي)
الحفيف	(علي)	(أحكام المعاملات الشرعية)
خلاف	(عبد الوهاب)	(أصول الفقه) و (مصادر التشريع الإسلامي فيما لا نص فيه)
السنهوري	(عبد الرزاق) (الدكتور)	(مصادر الحق في الفقه الإسلامي)
		(نظرية العقد)
		(الموجز في النظرية العامة للالتزامات في القانون المدني)
		(الوسيط شرح القانون المدني)

أبو سنة	(د . محمد فهمي)	(نظرية الحق في الشريعة والقانون) (العرف والعادة عند الفقهاء) (أصول الفقه الإسلامي) (فصول إسلامية اجتناعية) رسالة مط (وادي الملوك)
شعبان شلتوت	(د . زكي الدين) (د . محمود)	(د . مصطفى) (د . مصطفى أحمد)
شليبي الزرقا		(د . مصطفى) (د . مصطفى أحمد)
		دمشق (نظرية الالتزامات العامة في الفقه الإسلامي) ط مط جامعة دمشق (نظرية الالتزامات العامة في القانون المدني) ط مط جامعة دمشق (عقد التأمين في الشريعة الإسلامية) ط مط جامعة دمشق (الملكية ونظرية العقد) - ط دار الفكر العربي (محاضرات في النصرانية) - ط دار الفكر العربي (نظرية الضرورة في الفقه الإسلامي) و - (نظرية الضمان في الفقه الإسلامي) ط دار الفكر بدمشق (مالا يجوز الاختلاف فيه بين المسلمين نظام الحكم في الإسلام) ط دار الفكر العربي (آثار رفيق العظم) مجموع خطب ومحاضرات (عبقرية الإسلام في أصول الحكم) - مط جامعة دمشق (الفقه الإسلامي العام) ط جامعة دمشق (المسؤولية التقصيرية في الشريعة والقانون) رسالة دكتوراه على المكتب
أبو زهرة	(محمد)	
الزحيلي	(د . وهبة)	
عيسى العربي	(عبد الجليل) (د . محمد عبد الله)	
العظم	(عثمان)	
العجلاني	(د . منير)	
فيض الله	(د . محمد فوزي)	

الفرفور

(الدكتور محمد
عبد اللطيف)

(ابن عابدين وأثره في الفقه دراسة مقارنة
بالقانون) رسالة دكتوراه (على
المكتاب)

(معايير الفكر) ط دمشق
(الوجيز في أصول استنباط الأحكام)
(نظرية الاستحسان في التشريع
الإسلامي) على المكتاب
(نظام الحكم في الشريعة الإسلامية
والتاريخ الإسلامي) جزءان ط بيروت

القاسمي

(ظافر)

ط - (الدُّوريات :

- ١ - مجلة العربي الكويتية .
- ٢ - مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق .
- ٣ - مجلة الفيصل .
- ٤ - المجلة العربية .
- ٥ - مجلة الباحث .
- ٦ - مؤتمرات مجمع البحوث الإسلامية .
- ٧ - أسبوع الفقه الإسلامي .

تقديم

- رسم الخطوط الاستاذ الخطاط غسان لطف
 - حصل الصف التصويري في مكتب الضياء للاستاذ محمد علي صالح
 - طبع الكتاب أسرة المطبعة التعاونية بدمشق
- فالى هؤلاء السادة خالص شكري وتقديري

المؤلف

المطبعة التعاونية بدمشق

السعر (٣٦) ل. - او ما يعادلها